منظمة العمل الدولية

مدى
Communities & Environment

الوكالة الايطالية للتنمية والتعاون

الفرص المُحتملة لتمكين المرأة إقتصادياً

في سلاسل قيمة الخضراوات الورقية والبطاطا

في عكار، شمال لبنان

منظمة العمل الدولية

mada

الوكالة الايطالية للتنمية والتعاون

الفرص المُحتملة لتمكين المرأة إقتصادياً

في سلاسل قيمة الخضراوات الورقية والبطاطا

في عكار، شمال لبنان

آذار / مارس ٢٠١٧

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٨

الطبعة الأولى ٢٠١٨

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف, على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها، وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي بجنيف، 22 Geneva CH-1211-Switzerland، أو عبر البريد الإلكتروني rights@ilo.org: والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين المسجلين لدى المنظمات التي لها حقوق النسخ أن تنتج نسخاً وفقاً للتراخيص الصادرة لهم لهذا الغرض. ويمكن زيارة www.ifrro.org لاطلاع على المنظمات التي لها حقوق النسخ في بلدك.

العنوان: الفرص المُحتملة لتمكين المرأة إقتصادياً في سلاسل قيمة الخضراوات الورقية والبطاطا في عكار، شمال لبنان، بيروت، ٢٠١٨.

ISBN: 978-92-2-031231-5 (Print)
ISBN: 978-92-2-031232-2 (Web)

ومتوفر أيضاً باللغة الإنجليزية:

Potential Opportunities for Women's Economic Empowerment - Potato and Leafy Green Vegetable Value Chains - Akkar, Northern Lebanon, 2018, *ISBN*: 978-92-2-031229-2 (Print) / 978-92-2-031230-8 (Web PDF), Beirut, 2018.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتماشى مع تلك التي تستعملها الأمم المتحدة، ولا المواد المعروضة فيها، على التعبير عن رأي مكتب العمل الدولي بأي شكل بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

إن مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً، هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

كما أن الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كذلك إغفال ذكر أي شركات أو منتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على معلومات عن منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية من خلال زيارة موقعنا الالكتروني على العنوان التالي: www.ilo.org/publns

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:
منظمة العمل الدولية / المكتب الإقليمي للدول العربية
ص.ب. ٤٠٨٨-١١، رياض الصلح ٢١٥٠-١١٠٧
بيروت، لبنان
شبكة الإنترنت: www.ilo.org/arabstates

طبع في لبنان.

جدول المحتويات

الجداول والرسوم ٥
الرّسوم ٥
الجداول ٦
التقدير ٧
الملخص التنفيذي ٧
المقدمة ٩
أهمية التقييم ١٠
المناطق والفئات المستهدفة ١٠
الغاية والأهداف ١١
المنهجية ١٣
دراسة مكتبيّة ١٥
النوع الإجتماعي والزراعة ١٦
النوع الإجتماعي والزراعة في لبنان ١٧
دراسات الحالة ١٨
النتائج والتحليلات ٢٠
تحليل أصحاب المصلحة ٢٢
الاستبيانات ٢٤
الخصائص الديمغرافيّة للفئة المُستهدفة ٢٤
العمالة واستخدام الوقت ٢٨
الدّخل والنّفقات ٣٢
الوصول إلى الموارد الإنتاجية وإدارتها ٣٥
التصنيع والتجارة ٣٦
البدء بعمل تجاري جديد ٣٨
الرفاه، إحترام الذات والكرامة ٣٩
تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ٤١
المقابلات مع المُستطلعة آراءهم الأساسيين ٤٣
مناقشات جماعية مركّزة: النّتائج والتّحاليل ٤٧
مناقشة جماعية مُركّزة ١ ٤٨
ملاحظات عامة ٥٠
مناقشة جماعيّة مركّزة ٢ ٥١
ملاحظات عامة ٥٣
الملاحظات الميدانية ٥٤
التحليل الجنساني ٥٤
إتخاذ القرارات والوصول إلى / الرقابة / ملكية الموارد ٥٥
رفاه المرأة ٥٦
القيود الجنسانية ٥٦
الوصول إلى الموارد الإنتاجية ٥٦
عواقب القيود الجنسانية ٥٧
تحديد الفرص ٦١
التّوصيات ٦٩

التوصية ١: إقامة و/أو تعزيز التعاونيات/الجمعيات ٧٠
التوصية ٢: تعزيز ودعم التصنيع ٧٠
التوصية ٣: برامج تدريبية وإرشادية مُصمّمة خصيصاً للعاملات الزراعيات ٧٠
التوصية ٤: زيادة فرص الحصول على التمويل ٧١
التوصية ٥: التقييمات والتحليلات الإضافية ٧١
التوصية ٦: تصميم وتطوير المشاريع ذات الأبعاد الجنسانية ٧١
التوصيات العامة ٧٢
المداخل الرئيسية وفقاً لنهج نظام السوق ٧٣
الخلاصة ٧٥
الملحق ١: قائمة المراجع ٧٧
الملحق ٢: مؤسسة مدى والفريق المعني بالعمل الميداني ٨١
الملحق ٣: المنهجية ٨٣
جمع البيانات ٨٤
دراسة مكتبية ٨٤
الإستبيانات ٨٥
المقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين ٨٥
المناقشات الجماعية المركزة ٨٦
التحليل ٨٦
تحديد الفرص المتاحة ووضع التوصيات ٨٧
الملحق ٤: نموذج الإستبيان ٨٩
أولا: تعريف المستطلع رأيه ٩٠
ثانياً: أسئلة عامة ٩٠
ثالثاً: العمل وإستخدام الوقت ٩١
ثالثاً: الدخل والنفقات ٩٢
رابعاً: الوصول إلى الموارد الإنتاجية وادارتها ٩٤
خامساً: التصنيع والتجارة ٩٥
سادساً: البدء بعمل تجاري جديد ٩٥
سابعا: الرفاه، احترام الذات، الكرامة ٩٦
ثامناً: التمكين والإنصاف الجنساني ٩٦
الملحق ٥: دراسات الحالة ٩٩
مبادرات منظمة التنمية الهولندية ١٠٠
الملحق ٦: مُلخّص المقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيّين ١٠٣
مقابلة مع المُستطلعة آراؤه ١ ١٠٤
مقابلة مع المستطلعة آراؤه ٢ ١٠٥
مقابلة مع المستطلعة آراؤه ٣ ١٠٦
مقابلة مع المستطلعة آراؤه ٤ ١٠٧
مقابلة مع المستطلعة آراؤه ٥ ١٠٨
مقابلة مع المستطلعة آراؤه ٦ ١٠٩

الجداول والرسوم

الرسوم

الرسم ١. توزيع العينة بحسب الجنس والجنسية ٢٤
الرسم ٢. توزيع العينة بحسب العمر ٢٥
الرسم ٣. توزيع العينة بحسب المستوى التعليمي والجنس ٢٥
الرسم ٤. توزيع نسبة المُعالين في أسرة المشارك بالعينة ٢٦
الرسم ٥. توزيع نسبة عدد أطفال المشاركين ٢٧
الرسم ٦. توزيع العينة بحسب سنوات العمل في القطاع الزراعي والجنس ٢٧
الرسم ٧. توزيع العينة بحسب عدد أفراد الأسرة العاملين في الزراعة والجنس ٢٧
الرسم ٨. توزيع نسبة وجود أفراد من الأسرة لا يتقاضون أجرًا ٢٨
الرسم ٩. توزيع نسبة أفراد الأسرة الّذين لا يتقاضون أجرًا ٢٨
الرسم ١٠. توزيع نسبة المشاركين بحسب عملهم في القطاع الزراعي والجنس ٢٩
الرسم ١١. توزيع نسبة النساء في العينة بحسب الأنشطة الزراعية ٢٩
الرسم ١٢. توزيع نسبة العينة بحسب عدد ساعات العمل اليومية والجنس ٣٠
الرسم ١٣. توزيع نسبة العينة بحسب الأنشطة الأخرى بخلاف الزراعة والجنس ٣٠
الرسم ١٤. توزيع نسبة العينة بحسب التواصل مع أصحاب المصلحة والجنس ٣١
الرسم ١٥. توزيع نسبة العضوية في شبكة العمل للرجال اللبنانيون ٣١
الرسم ١٦. توزيع نسبة العينة بحسب التحسينات المطلوبة في العمل والجنس ٣٢
الرسم ١٧. توزيع نسبة العينة بحسب الدخل الشهري والجنس ٣٣
الرسم ١٨. توزيع العينة بحسب نسبة الإيرادات المتأتية من الزراعة والجنس ٣٣
الرسم ١٩. توزيع العينة بحسب الموارد المالية البديلة والجنس ٣٤
الرسم ٢٠. توزيع نسبة النساء في العينة بحسب من يتخذ قراراتهن المتعلقة بالعمل ٣٤
الرسم ٢١. توزيع نسبة العينة بحسب الوضع العقاري والجنس ٣٥
الرسم ٢٢. توزيع نسبة العينة بحسب الخبرة التجارية والجنس ٣٧
الرسم ٢٣. توزيع نسبة العينة بحسب كيفية تسويق المنتجات الخاصة والجنس ٣٧
الرسم ٢٤. توزع نسبة العينة بحسب الخيارات المحتملة لزيادة الإيرادات والجنس ٣٨
الرسم ٢٥. توزيع نسبة العينة بحسب الحواجز التي تعيق بدء عمل تجاري جديد والجنس ٣٨
الرسم ٢٦. توزيع نسبة العينة بحسب التحديات المتوقعة في الأعمال التجارية الجديدة والجنس ٣٩
الرسم ٢٧. توزيع نسبة العينة بحسب التصورات حول التحديات القائمة في العمل أمام النساء والجنس ٣٩
الرسم ٢٨. توزع نسبة العينة بحسب المعاملة التفضيلية في العمل والجنس ٤٠
الرسم ٢٩. توزيع نسبة العينة بحسب الرضا على المستوى المهني والجنس ٤٠
الرسم ٣٠. توزيع نسبة العينة بحسب المخاطر والصدمات الرئيسية التي يتم مواجهتها في مكان العمل والجنس ٤١
الرسم ٣١. توزيع نسبة العينة بحسب القيود الجنسانية التي تواجهها المرأة والجنس ٤٣
الرسم ٣٢. توزيع نسبة العينة بحسب التدابير المُتخذة لتمكين المرأة والجنس ٤٣
الرسم ٣٣. مناقشة جماعية مركزة ١ – تحليل شجرة المشاكل ٤٨
الرسم ٣٤. مناقشة جماعية مركزة ٢– مناقشة تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر ٥١
الرسم ٣٥. امرأة تعمل في مشتل محلي ٥٨
الرسم ٣٦. امرأة تعمل في حقل خضراوات ورقية ٥٩
الرسم ٣٧. ملخص مجالات التدخل ٧٣
الرسم ٣٨. رسم تخطيطي لنظام السوق من أجل تمكين المرأة في سلاسل القيمة للبطاطا والخضراوات الورقية ٧٤

الجداول

الجدول ١: تحليل أصحاب المصلحة ٢٢

الجدول ٢. الوصول إلى الموارد ٣٥

الجدول ٣. الوصول إلى الموارد (تابع) ٣٦

الجدول ٤. تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ٤١

الجدول ٥. ملخص المقابلات مع المُستطلعة آراءهم الأساسيين ٤٤

الجدول ٦. نتائج تحليل شجرة المشاكل (مناقشة جماعية مركزة ١) ٤٨

الجدول ٧. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لسلسلة قيمة البطاطا (مناقشة جماعية مركزة ١) ٤٩

الجدول ٨. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لسلسلة قيمة الخضراوات الورقية (مناقشة جماعية مركزة ١) ٥٠

الجدول ٩. نتائج تحليل شجرة المشاكل (مناقشة جماعية مركزة ٢) ٥١

الجدول ١٠. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لسلسلة قيمة البطاطا (مناقشة جماعية مركزة ٢) ٥٢

الجدول ١١. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لسلسلة قيمة الخضراوات الورقية (مناقشة جماعية مركزة ٢) ٥٣

الجدول ١٢. التقسيم الجنساني للعمل ٥٥

الجدول ١٣. الفرص المتاحة للمرأة ٦٢

التقدير

دعمت منظمة العمل الدولية هذه الدراسة في إطار مشروع «تمكين التكيّف الوظيفي وحماية شروط العمل اللائق في المجتمعات الريفية المتضررة من أزمة الاجئين السوريين في شمال لبنان»، وتمّ نشرها في سياق مشروع «تحسين توفير التدريب المهني الذي يتطلّبه السوق للبنانيين واللاجئين» بدعم من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

وقد أعدّ الدراسة فريق مؤسّسة «مدى»، والمؤلّف من الآنسة دلفين كومبين، الآنسة ليال بستاني والسّيد نسيم نجيم. وتحظى جهود الفريق المبذولة في جمع المعلومات وتحليلها واستعراضها بتقدير خاصّ.

قدّم فريق عمل منظمة العمل الدولية المؤلّف من السيدة أنابيلا سكوف، كبيرة المستشارين الفنيين السابقة والآنسة رانيا حكيّم، منسّقة المشاريع الوطنيّة نظرة متعمقة وخبرات ساعدت إلى حدّ كبير في البحوث وساهمت في توجيه إستكمال الدراسة.

كما ونوجّه إمتناننا إلى أخصائيّة منظمة العمل الدولية السابقة في الشؤون الجنسانية الآنسة إمانويلا بوزان لمراجعاتها وتعليقاتها الدّاعمة لهذه الدراسة.

ويُعترف لأصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم لما أوتو به من مدخلات وتوصيات خلال إجراء البحث، كما نشكر المشاركين في ورش العمل على المساهمات القيّمة التي قدموها لهذه الدراسة خلال المشاورات والّتي أُخذت كلها في عين الإعتبار عند إعداد هذا التحليل.

تعكُس هذه الدّراسة البيانات المُجمّعة من مُختلف المصادر. ولا ينبغي أن يُسيء أي خطأ إلى سمعة هؤلاء الأفراد المحترمين.

الملخص التنفيذي

أجرت مؤسسة مدى هذا التقييم المُعنون «الفرص المحتملة لتمكين المرأة في سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقيّة في عكار، شمال لبنان» إستكمالاً لتحليل منظمة العمل الدولية لسلسلة قيمة البطاطا والخضراوات الورقيّة في عكار. ومن الإستنتاجات الرئيسية التي انتهت إليها هذه الأخيرة أن عمل النساء في كل من سلسلتي القيمة لايُقدّر كثيرا وهو غير منظور، ما يبرز الحاجة إلى تحديد مختلف القيود والتحديات التي تواجه المرأة بالتّزامن مع تحديد الفرص المُحتملة لتكثيف مشاركتها وإبراز دورها.

وقد إضطُلع بهذا التقييم بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧ واستهدف الفئات الضعيفة من النساء اللبنانيات والسوريات والفلسطينيات (فضلاً عن الرجال لأغراض المُقارنة) في قطاع الزراعة. وفي غياب البحوث ذات الصلة بالأدوار والقيود الجنسانية في قطاع الزراعة اللبناني، ولا سيّما فيما يتعلق بسلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقيّة، إعتمد الفريق على دراسات من بلدانٍ أخرى وجمع بيانات أوّلية عن عكّار. وقد أُجريت عمليّات مراقبة واستبيانات ومقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين ومناقشات جماعيّة مُركّزة في الميدان. كما وتمّ تحليل البيانات الكميّة والنّوعية والقضايا الجنسانية التي تطوّرت إلى تحديد الفرص ومجموعة من التوصيات.

وقد حدّد تقرير التقييم أوجه التفاوت الرئيسيّة بين الرجال والنّساء، وتبين أنهنّ في وضع غير موات مقارنةً بالرجال خاصةً فيما يتعلق بتوزيع العمل والوصول إلى الموارد الإنتاجية وإدارتها. كما وتمّ تحديد بعض الاختلافات بين الجنسيّات بحيث يمكن اعتبار الفلسطينيات والسوريات الأكثر ضعفاً. وكانت نتائج الإستبيان والمقابلات مع المُستطلعة آراؤهم الأساسيين والمناقشات الجماعية المُركّزة مُتّسقة. أكّدت الملاحظات الميدانية العديد من النتائج فيما يتعلق بالقيود الجنسانية مثل انخفاض إمكانية وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية (على سبيل المثال الأراضي والأسواق)، وإنخفاض مستويات التعليم والضغوط والقواعد الاجتماعية والثقافية، والعمل غير المُعترف به وغير المأجور (غالباً الأعمال المنزلية)، وغياب التعاونيات النسائية/الجمعيات، وانخفاض الأجور بشكل عامّ.

يُخلّص التقييم إلى ما يلي: (١) تتقاضى النساء عامةً أجوراً تقلّ عن أجور الرّجال، إذ يحصل ٧٠ في المائة من النساء المستهدفات على دخل شهري يتراوح بين ٢٠٠،٠٠٠ – ٣٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية[١]؛ (٢) ينحصر عمل النساء في الإنتاج، حيث لا يملك ٨٩ في المائة منهنّ أي خبرة تجاريّة؛ (٣) لا تشارك النساء عموماً في أنشطة إشرافيّة وإنما في أنشطة زراعيّة مُحدّدة (معظمها في الحصاد وإزالة الأعشاب الضارة، والبذر، وتقطيع درنات البطاطا)؛ (٤) لا تتواصل النساء مع معظم أصحاب المصلحة في سلاسل القيمة، ذلك وفقًا ل ٨٤ في المائة منهنّ؛ و(٥) غالبًا ما تعتمد النساء على أزواجهنّ أو غيرهم من أفراد الأسرة في اتخاذ القرارات، إذ يدّعي ٦٤ في المائة من المستهدفات عدم اتّخاذ أي قرار يتعلّق بالعمل – حتى فيما يتعلق بالأنشطة التي يضطلعن بها.

تتمثّل أهمّ أوجه الإختلاف في الحصول على الموارد الإنتاجية. يدّعي ١٣ في المائة و١٥ في المائة فقط من النساء اللبنانيات الحصول على مياه الرّي والمُدخلات الزراعية على التّوالي. وأشارت امرأة لبنانية واحدة فقط إلى حصولها على الأدوات والآلات والمعدّات، فضلاً عن التكنولوجيات الزراعية والمعلومات الخاصة بالممارسات/التقنيات الزراعية.

وعلاوةً على ذلك، لم تُشر أيّ من النساء إلى الحصول على موارد مالية رسمية أو غير رسمية خارجية. وما يفاقم هذا الافتقار إلى (أو محدودية الوصول إلى) الموارد الإنتاجية هو حقيقة أن معظمهنّ غير قادرات على قيادة السيارات كما وتُعتبر إمكانية حصولهن على خدمات الإنترنت محدودة أو معدومة، ممّا يعوق تنقلهنّ ويحدّ من وصولهنّ إلى المعلومات.

تم تحديد الفرص في ضوء العوامل الإجتماعية والثقافية واستنادًا إلى نقاط القوّة المُحدّدة للعاملات الزّراعيّات في عكار. يُظهر هذا التقييم إمكانات هائلة فيما يخصّ التصنيع في كلتيّ سلاسل القيمة، وبالتالي تم عرض العديد من الفرص الجديدة، بالإضافة إلى خيارات التّوسع. وتم عرض كلّ من تطوير سلاسل القيمة وفرص تمكينها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (١) تصنيع الخضراوات الورقية اليابسة والمُجفّفة؛ (٢) إعداد خلطات السّلطة الجاهزة؛ (٣) تجليد البطاطا وتصنيع رقائق البطاطا؛ (٤) تشكيل مجموعات مُشتركة وأماكن للتخزين والعمل؛ و(٥) تطوير تقنيّات ما بعد الحصاد والتعبئة وإضافة العلامات التجارية. تم التّركيز على القيود ونقاط القوة في كلّ من الفرص وشكّلت الأساس للتّوصيات التي تهدف إلى حشد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بهدف صياغة والإضطلاع بمبادرات تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا. وتشمل التوصيات إنشاء التعاونيات/الجمعيّات النسائية، ودعم مبادرات التصنيع، وبرامج التدريب والإرشاد المُخّصصة للعاملات الزراعيات. وعلاوة على ذلك، أوصي بتعزيز فرص الحصول على التمويل وزيادة التّركيز على البحث والتقييم في المشاريع ذات البعد الجنساني.

وأخيرًا، يكشف هذا التقييم عن ثغرات رئيسيّة في البيانات المُصنّفة جنسانياً، والتي تتّسم بأهميّة حاسمة لتصميم وتنفيذ مشاريع ملائمة ومناسبة. ورغم إمكانية إستخدام نتائج هذا التقرير كأساس للبحوث في المستقبل، إلا أنه يلزم استكمالها بدراسات أكثر شمولاً، بالإضافة إلى دراسات تستهدف مجتمعات وحالات معينة. كما وينبغي النّظر إلى هذه النتائج في سياقها الإجتماعي الأوسع، ومن منظور المجتمعات التي تواجه الفقر والتهميش، وآليات التكيّف التي تعتمدها. ينبغي تطوير التدخلات المستقبلية في ضوء العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى عدم الانصاف بين الجنسين وإلى عدم تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا.

١ حوالي ١٣٠ – ٢٠٠ دولار أميركي.

المقدمة

استجابةً للأزمة السورية وتأثيراتها القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى على البلدان المجاورة، اتّخذت منظمة العمل الدولية سلسلة مبادرات كجزء من استراتيجية تُركّز على التوظيف وسبل العيش. وفي لبنان، تجسدّت هذه الإستراتيجية في مشروع يهدف إلى زيادة قدرة رواد الأعمال على الصمود، بمن فيهم المزارعين، والعمال المتضررين من أزمة اللاجئين. والهدف المُتوخّى هو خلق عمالة مُنتجة عن طريق التنمية الإقتصادية المحليّة والمؤسسات المُستدامة من خلال: (١) تحسين فرص الحصول على عمل وسبل العيش التي تُسهم في بناء قدرات المجتمعات الريفية المُضيفة؛ (٢) تعزيز التنمية الإقتصادية المحليّة المُستدامة في منطقة ريفيّة واحدة على الأقل في شمال لبنان، وإستهداف قطاعات إنتاجية مُحدّدة؛ و(٣) تطوير بناء القدرات واستراتيجيات توسيع الأعمال التجارية لرواد الأعمال.

تمّ تحليل سلاسل القيمة بالتعاون مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية وخمس منظمات محلية هي: مؤسسة رينيه معوّض، ووكالة التنمية الإقتصادية المحلية في شمال لبنان، وشبكة عكار للتنمية ومؤسسة مدى، و مؤسسة الصفدي. أجرى الفريق تحليلًا لسلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقيّة في عكار في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥، وبالتالي تم تحديد مسائل رئيسية عدة تتعلق بقصور الأداء وأسبابه الجذرية.

إرتبطت إحدى النتائج بدور المرأة في سلاسل القيمة تحديدًا، وكشفت أن عملها لا يُقدّر كثيرا وغير منظور بشكل عام. وإستكمالاً للبحث الأوّلي، أجرت مؤسسة مدى (راجع الملحق ٢ – مؤسسة مدى وفريق العمل) تقييماً لأدوار المرأة في قطاعات البطاطا والخضراوات الورقيّة الفرعيّة في عكّار. ويرمي التقييم أيضاً إلى تسليط الضوء على الفُرص الإقتصاديّة المُحتملة للمرأة في هذه المجالات.

وفي الوقت الحالي، تُعتبر البحوث المتعلقة بالأدوار الجنسانية في القطاع الزراعي اللبناني، ولا سيّما في عكار، محدودة، مما أسفر عن تحديات عدة وقيود تعوق تصميم البرامج الإنمائية المناسبة. ينبغي أن يُفضي تعزيز فهم هذه القضايا المُعقدة إلى تصميم وتنفيذ برامج أفضل، بالإضافة إلى تحسين قدرات الرّصد والتقييم. بناءً على ذلك، بحثت هذه الدراسة في مرونة الأدوار الجنسانية والعوامل المؤثرة عليها عن طريق النظر في التحديات والصعوبات المُرتبطة بوصول المرأة إلى الفرص بشكل أساسي. وأخيرًا، تُحدّد الدراسة مجالات الفرص المُتاحة للمرأة عبر سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقيّة، وتتقدم بتوصيات لتعزيز مُشاركتها.

أهمية التقييم

على الصّعيد العالمي، يُعترف بالزراعة كوسيلة للتنمية والحدّ من الفقر (البنك الدولي، ٢٠٠٧). ويُمثل مفهوم «سلسلة القيمة» جوهر مناقشات التنمية والحدّ من الفقر. كما وثمة تشديد مُتعاظم على دور المرأة إذ تعتبر مساهماتها في الزراعة، لا سيما في البلدان النامية، أساسيّة وهامّة (منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٦). تشارك النساء عمومًا في مستويات سلسلة القيمة كافّةً، من الإنتاج إلى التصنيع ولكن غالبًا ما لا تحظى بما يكفي من الاعتراف. تعُيق قلة الإعتراف هذه والقيود التي تواجهها المرأة في الحصول على الموارد الإنتاجية التنمية الزراعية في البلدان النامية، وتؤدي إلى قصور الأداء وتفاقم الفقر. ومع ذلك، تجدُر الإشارة إلى الفارق بين الإنصاف الجنساني ومشاركة المرأة. ورغم استخدامهما على نحو تبادليّ، إلا أن مشاركة المرأة لا تنطوي دائماً على الانصاف بين الجنسين. ورغم مشاركتها في العديد من الأنشطة، إلا أن الفجوات الحادّة قد لا تزال قائمة من حيث صنع القرارات والتمثيل والأجور.

المناطق والفئات المستهدفة

رغم ثرائها بالموارد الطبيعية، تُصنّف عكار كواحدة من أكثر مناطق البلاد حرماناً. وعقب عقود من التهميش والتوترات السياسية والإشتباكات، فضلاً عن الاعتماد المُفرط على القطاع الزراعي المُهمل، تشهد المنطقة أعلى معدلات الفقر وأدنى مستويات الدخّل في لبنان (وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٠٠٤). تُعاني المجتمعات المحلية بشكل عام من قصور الهياكل الأساسية، وظروف سكنيّة رديئة، والإفتقار إلى الخدمات العامة. تُعتبر الزراعة قطاعاً إقتصادياً مهيمناً ينطوي بشكل

مباشر أو غير مباشر على نسبة كبيرة من السكان، ويواجه تحديّات عدّة مُستمرّة تفاقمت من جرّاء الأزمة السورية. عكار اليوم هي إحدى المناطق التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين في لبنان وتُعتبر منطقة ذات أولوية (منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٤). نظراً إلى دورها الهامّ في التنمية الإقتصادية والعمالة والأمن الغذائي، فقد أعطت التدخلات في المنطقة أولويّة متزايدة للقطاع الزراعي.

تُشارك المرأة في عكار في أنشطة زراعية عدة تتطلب الكثير من الصبر والدقة، على غرار نثر البذور وإزالة الأعشاب الضارة وحصاد الفاكهة والخضار، ولكنها تتقاضى عامةً أجراً أقل من الرجل، وهي عرضة لظروف عمل أسوأ. تُساهم العديد من الحواجز الثقافية والمفاهيم المُجتمعية المتعلقة بالمرأة في وضعها الحالي، ممّا يُعيق تطوير دورها ضمن سلاسل القيمة الزراعية. وفي هذا السياق، استهدف هذا التقييم النساء في سن ١٥ وما فوق في سهل عكار، مع التركيز على أضعف الفئات مثل الأرامل والمطلقّات والأمّهات العازبات.

الغاية والأهداف

كانت الغاية من هذا التقييم تحسين فهم وضع المرأة في سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقيّة في عكار بهدف تسليط الضوء على المجالات المُحتملة المؤدية لإبراز دورها كعضو قيّم في كلّ من مجتمعاتها الفرديّة والقطاع الزراعي، بالإضافة إلى عرض الفُرص المتاحة لتمكينها.

وضمن نطاق سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقيّة، يُحدد التقييم الأهداف التالية:

- النّظر في الخيارات المُحتملة للمرأة كفرص زراعية جديدة أو توسيع نطاق الفُرص القائمة في سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقيّة على مختلف المستويات.
- دراسة العوامل والصّعوبات والتحديّات التي تؤثّر على وصول المرأة إلى هذه الفرص.
- تحديد دراسات الحالة المتعلقة بمشاركة المرأة في سلاسل القيمة.
- تقديم توصيات لتحسين مشاركة المرأة.

من المتوقع أن تستخدم منظمّة العمل الدولية والجهات الفاعلة الإنمائيّة نتائج هذا التقييم لتحسين تصميم البرامج وتخطيطها وتنفيذها ومُتابعتها من خلال معالجة أسباب ضعف الأداء الزّراعي الجذرية. علاوة على ذلك، يؤمل أن يُفيد التقييم في إذكاء الوعي بشأن القيود والتحديات الحاليّة التي تواجهها النساء في سلاسل القيمة هذه وأهمية دورها وتمكينها.

المنهجية

تألّفت الدّراسة من ثلاث مراحل رئيسيّة هي: (١) جمع البيانات (النوعيّة والكميّة)؛ (٢) التحليل؛ (٣) تحديد الفرص ووضع التّوصيات (راجع الملحق ٣). واستُخدمت أدوات كمية ونوعية عدة في التقييم لجمع البيانات اللازمة للتحليل. وتم جمع البيانات الأولية والثانوية من خلال دراسة مكتبية، ومقابلات نظمت مع المُستطلعة آراؤهم الأساسيين واستبيانات ومناقشات جماعية مركَزة. أما البيانات النّوعية فجُمعت من خلال التفاعل المباشر مع الأفراد على أساس فردي عن طريق مقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين، وضمن مجموعات عن طريق مناقشات جماعية مركَزة، في حين تألف الإستبيان في معظمه من البيانات الكمية. وشملت المتغيّرات مفاهيم من قبيل تقسيم العمل، وإدارة الدخل، وتوازن الملكية، والوصول إلى الموارد الإنتاجية.

استُكملت الإستبيانات في الميدان (راجع الملحق ٣ - نموذج الاستبيان) من قبل ما مجموعه ٥٩ من الرجال والنساء اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين من منطقة عكار. وأُخذت العيّنة من القرى والمجتمعات المُختارة بالتنسيق مع جهات الاتّصال الميدانيّة والسّلطات المحلية لضمان الوصول إلى العمال الزراعيين في سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقيّة، مع مراعاة القيود الثقافية. أُجريت ستّ مقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين تضمّنت مقابلات شبه مُنظّمة، غير معياريّة ورسميّة.

نُظّمت مناقشتين جماعيّتين مركزّتين في ١٨ و٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٧ بمشاركة خمسة وخمسة عشر مشاركًا على التوالي. وتم الإضطلاع بتمرينين أساسيّين هما:(١) تحليل شجرة المشاكل و(٢) تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر. وعقب هذه المناقشات، عقد فريق بحث مؤسسة مدى جلسة لإستخلاص المعلومات بغية تسليط الضوء على الإستنتاجات الرّئيسية، ومراجعة الأخبار والمعلومات، وتحديد الإتجاهات.

يرمي تحليل البيانات إلى (١) تحديد الأدوار والمسؤوليّات الجنسانيّة على إمتداد سلاسل القيمة والفوائد المُستمدّة من مشاركة المرأة؛ (٢) تحديد القيود الجنسانيّة وكيف تعيق إمكانيّة وصول المرأة إلى الموارد والفرص المُتاحة؛ (٣) النّظر في الآثار المترتبة على القيود الجنسانية؛ و(٤) وتحديد المداخل إلى التغلب على القيود الجنسانيّة ومجالات الفُرص المتاحة للمرأة. كما وأجري تحليل جنساني من خلال دراسة التقسيم الجنساني للعمل والوصول إلى الموارد والأصول والخدمات وسلطات اتّخاذ القرارات والتّحكم فيها وملكيّتها.

وحدّد الفريق الفُرص خلال جلستين لاستثارة الأفكار، وتلى ذلك صياغة مجموعة من التوصيات بناءً على نتائج التحليل والفرص المُحددة والتّركيز بصورة أساسيّة على كيفية تعزيز الرؤية والمشاركة والقدرة على إتخاذ القرارات والاعتراف بالنساء على إمتداد سلاسل القيمة. استُخدمت دراسات الحالة وقصص النجاح (راجع الملحق ٤) ومفاهيم تطوير سلاسل القيمة وتمكينها كأساسًا لهذه التوصيات. يُشير التطوير إلى التّحسينات التي يمكن أن تدخلها الجهات الفاعلة على سلاسل القيمة للحصول على أفضل العوائد المالية من منتجاتها، في حين يتم تمكين هذه السلاسل عندما «يُضيف المشاركون قيمة إلى منتجاتهم، ويزيدون تحكّمهم في الدخل والعمليات التي ينطوي عليها توليد القيمة» (أكشن إيد ٢٠١٤).

دراسة مكتبيّة

النوع الإجتماعي والزراعة

رغم اضطلاعها بأدوار أساسيّة في سلاسل القيمة الزراعية حول العالم، تواجه المرأة قيوداً جنسانية بإطراد تعوق وصولها إلى الموارد وتحدّ من الفرص المتاحة لها وتطمس مساهماتها (غورونغ ٢٠٠٦). وتتراوح القيود الجنسانية ما بين قوانين الدولة والمبادئ الاجتماعية والثقافية وتضع المرأة في أوضاع غير مؤاتية مقارنة مع الرّجل، وتمنعها في الكثير من الأحيان من المشاركة في بعض الأنشطة والوظائف (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ٢٠١٠). تُحدّد القيود الجنسانية وموازين القوى تقسيم العمل واتّخاذ القرارات والوصول إلى الموارد الانتاجية، بدءًا من توفير موارد الانتاج ووصولاً إلى تجارة التجزئة. وغالباً ما تظهر اللامساواة بين الرّجل والمرأة في العمالة الريفية، بغضّ النظر عن التنمية الاقتصادية في البلد أوالمنطقة، ممّا يؤدي إلى حرمان إقتصادي ملحوظ لدى المرأة. وفي البلدان النامية، تبيّن أنّ التفاوتات الجنسانيّة هي أساس الفجوة بالأجور بين الرّجال والنساء التي سجلّت نسبة ٩٠ في المائة (منّظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٠)، وغالباً ما تؤدي إلى اختلافات كبيرة في مستويات الانتاج (منّظمة الأغذية والزراعة ٢٠٠٦).

وأدّى التغاضي عن البعد الجنساني فيما يتعلق بوضع السياسات والتخطيط في قطاع الزراعة إلى إعاقة تنميته والحدّ منها. ومؤخراً، اعتُرف نسبياً بأن النوع الإجتماعي هو عاملاً أساسياً يؤثّر على سلاسل القيمة الزراعية وتشكيلها وتمّ تحديد الفجوة بين الجنسين كمُسبّباً رئيسياً لضعف الأداء في البلدان النامية (اتّحاد مؤسسات الأبحاث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ٢٠١٢). وخلّصت دراسات عديدة إلى وجود صلة بين الإنصاف الجنساني والتنمية الاقتصادية، إذ يُخفض عدم الانصاف من الإنتاجية وتؤثّر على الأداء (منّظمة الأغذية والزراعة ٢٠٠٦). وبما أن التنمية الزراعية هي مفتاح الحدّ من الفقر وتحسين سبل العيش وفي الوقت ذاته تعزيز التنمية الاقتصادية فينبغي بذل الجهود على المستويات الدولية والاقليمية والمحلية لتقليص الفجوة بين الجنسين وبالتالي سدّها في المجتمعات الزراعية. كما ويلزم وضع البرامج وتنفيذها مع مراعاة الفوارق الجنسانية والنّظر في احتياجات المرأة الخاصّة والتقدّم نحو مشاركة مُنصفة في القطاع.

وبموجب الزيادة المُطردة على الصعيد العالمي في الطلب على الغذاء، بدأت تُتاح فرص عدّة لصغار المزارعين وخاصّة النساء منهم. وحالياً، تتمركز العاملات الزراعيات في قاعدة الإقتصادات الزراعية، إذ يضطلعن بأعمال يدوية هامة ولكن نادراً ما يأخذن دوراً في الإدارة واتخاذ القرارات (منّظمة التنمية الهولندية ٢٠١٢). ينبغي تقييم هذه الحقائق والتحقّق من مدى تأثير القيود الجنسانية على الأفراد والجماعات لنجاح تمكين المرأة (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ٢٠١١).

وفي إطار سلاسل القيمة الزراعية، يُترجم الحدّ من أوجه اللامساواة بين الرّجال والنساء بإتاحة حصول الأفراد، بغض النّظر عن جنسهم، على القدرات نفسها. ويمكن لكافة أفراد المجتمع المتوازن جنسانيًا إختيار نشاطاتهم ومدى رغبتهم بالمشاركة في سلاسل القيمة. وللتقدم في الإنصاف الجنساني، يلزم إستفادة الأفراد بشكل متساو من هذه المشاركة. وبالتالي، يُسلّط نهج الإنصاف الجنساني الضوء على التفاوتات الجنسانيّة من حيث (١) إمكانية وصول الأفراد والجماعات إلى الموارد والأنشطة؛ (٢) فرص التطوير؛ (٣) تقسيمات العمل؛ (٤) ديناميات السلطة. يمكن بالتالي إستخدام آثار هذه التفاوتات على الإنتاج والتنمية الشاملة للقطاع لتحديد نقاط الإنطلاق والتدخلات اللازمة (ISA 2011). وغالباً ما يمكن تحديد الفرص المُتاحة لتمكين المرأة في كلّ إطار ومجتمع وبغضّ النظر عن العوائق الجنسانية ونطاقها، لا سيّما وأن المرأة تتمتع بالمهارات والمعارف المطلوبة. لذلك، يُعتبر إدراج النّوع الإجتماعي في تدخلات سلاسل القيمة أمراً أساسياً يضمن تنمية شاملة للجميع تعود بالفائدة على كافة أعضاء المجتمع بالتّساوي.

وكما أشار صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فإن الشرط المُسبق الأساسي لتمكين المرأة هو الإعتماد على الذات اقتصاديًا من خلال تحسين إمكانية الحصول على الموارد والفرص (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ١٩٩٦). وفي هذا السّياق، يشمل تطوير سلسلة القيمة تبديل و/أو تغيير عمليات الانتاج والمنتجات والوظائف أو القنوات السوقية ضمن السلسلة بهدف زيادة العائدات المالية وفي المقابل المُساهمة في السلامة الغذائية وحماية سبل العيش. وتشمل عمليّة رفع المستوى الوظيفي تحسين المنتج/العملية بما يزيد الكفاءة ويُقلّص تكاليف الوحدات وكذلك يُحسّن النوعية. ومن الناحية الأخرى، تؤدي عملية رفع المستوى الوظيفي إلى إضافة وظيفة جديدة إلى سلسلة القيمة. ولكن رغم أهمية هذه العملية، فهي لا تُعالج العوامل ذات التأثير على المساواة في قدرة المرأة على إتّخاذ القرارات والمشاركة في الأنشطة. ولهذه الأسباب،

تطوّر مفهوم تطوير سلسلة القيمة وبات يُعالج التحكم في الدخل من خلال البحث عن فرص زيادة المشاركة واتّخاذ القرارات (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ٢٠١١).

وكما ذُكر سابقاً، غالباً ما تختلف مستويات مشاركة كل من النّساء والرّجال في سلاسل القيمة، ويضطلعون بأنشطة تعتمد إلى حدّ كبير على الجنسانيّة، ممّا يعني إختلاف فُرص التّطوير بينهما. وبالتالي، يُعتبر فهم الديناميات الجنسانية وتقسيم العمل ذو أهمية بالغة لتحديد الفرص المُتاحة للمرأة.

كما ولا بدّ من تقييم قدرات وحوافز المرأة للتغلب على العوائق وانتهاز الفُرص بما أنها قد تكون مجدية، ولكن، تحول العوائق الجنسانية، كالمعايير الثقافية أو السياسات، دون تغيير سلوكها. وبما أنه من المرجّح أن تعاود المرأة استثمارها في أسرتها المعيشية وعائلتها، فقد تترجم زيادة فرص وصولها إلى الموارد الإنتاجية إلى منافع إقتصادية أوسع نطاقاً (مشروع الغذاء للمستقبل- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية).

على الصعيد العالمي، قد يُسهم تمكين المرأة في سلاسل القيمة الزراعية في زيادة إنتاج الحقول بنسبة ٢٠-٣٠ في المائة، مما يؤدّي إلى خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى ١٥٠ مليون شخص. أظهرت دراسات عدة أن تمتع المرأة بحق حيازة الأراضي يؤدي إلى استخدامها بكفاءة أكبر وزيادة الاستثمارات في النشاطات الزراعية. ولوحظ ترابط بين تمكين المرأة وكفاءة الاستخدام المستدام للموارد والأراضي الخاصّة، إذ لا تضمن الأمن الغذائي فحسب بل تساهم أيضاً في تحديد الكرامة والاندماج الاجتماعي. وتعكس العديد من أمثلة البلدان النامية هذه الروابط ولا سيّما أفريقيا، وتظهر إعتماد المرأة ممارسات أكثر استدامةً للأراضي إذا حصلت على ذات حقوق الملكية التي يتمتع بها الرجل. مثلاً، تعتمد المزارعات اللواتي يتمتعن بحقوق رسمية لملكية الأراضي في راواندا على تقنيات للمحافظة على التربة بنسبة ١٩ في المائة (آلي وغولدستين ٢٠١١).

يعود هذا الترابط بين الإنصاف الجنساني والإستخدام الرشيد للموارد في القطاع الزراعي إلى دور تمكين المرأة في التكيف مع التغيّر المناخي جهود التخفيف من آثاره (كورمان ٢٠٠٨). وهناك اعتراف متزايد بأن اللامساواة بين الجنسين تُعيق التنمية المستدامة وفي نهاية المطاف مكافحة تغيّر المناخ.

النوع الإجتماعي والزراعة في لبنان

تؤدّي المرأة دورًا هامشيًا في الإقتصاد اللبناني، وتُواجه فرص عمل محدودة وغالباً ما تتقاضى أجوراً أقلّ من الرجل. وتتفاقم هذه التّحديات من جرّاءالنّقص في خدمات الرّعاية اليوميّة والتأمين الصّحي وإجازة الأمومة وكذلك بسبب غياب القوانين التي تحميها من التمييز والتّحرش في مكان العمل (تايلفر ٢٠١٠). وبالإضافة إلى ذلك، تُحدّد العديد من المعايير الثقافية والاجتماعية مستوى مشاركة المرأة وسُلطتها في اتخاذ القرارات. ونظراً لإرتفاع معدّل التحاق المرأة اللبنانية في المؤسسات التعليمية، فثمّة إمكانية جيّدة للتقدّم.

في العام ٢٠٠١، نشرت الإسكوا أنّ ٤٦ في المائة من مجموع عدد العُمّال الزراعيين يعملون على أساس موسمي ونحو ٢٣ في المائة هم من العُمّال المؤقتين. كما وبلغت نسبة النساء العاملات على أساس موسمي ٥٦ في المائة وكان لدى ١٩ في المائة اتّفاقات تعاقدية مؤقتة. وتجدر الإشارة إلى إعتبار ٣٠ في المائة منهن مساعدات في الأعمال التجارية الأسريّة مقارنة بنسبة ٧ في المائة فقط في صفوف الرجال. وتزاول المرأة أعمالاً مكثفة في المنزل وتقضي ما يصل إلى ١٤ ساعة يومياً في الأعمال الزراعية والمنزلية. وفضلاً عن ذلك، ورغم دورها الرئيسي في الإنتاج والتجهيز، إلا أن عوامل الإنتاج الخاصة بالمرأة غير مُعترف بها على نطاقٍ واسع (إسكوا ٢٠٠١). وهذا يؤكد على أن عمل المرأة غير منظور رغم اضطلاعها بمهام غالباً ما تتشابه مع مهام الرّجال. (راجع الجدول رقم ١٢ لبعض الأمثلة عن العمل غير المنظور).

وتقل فرص العاملات الزراعيات في لبنان بالمقارنة بالرجال في إمتلاك الأراضي ويُشاركن عادةً في العمل الزراعي ويصعب وصولهنّ إلى الموارد الانتاجية والأسواق (عطاللّه وحلو ٢٠١١). وتبلغ معدلات الأمية أقصاها بين النساء، إذ وصلت إلى ٢٠ في المائة في شمال لبنان. وتحدّد عوامل عدّة، خارجية وداخلية، نوع مشاركة النساء والرجال ونطاقها في سلاسل

القيمة الزراعية، وتقسيمات للعمل واضحة تقوم على الجنس وكذلك على الجنسية والعمر. أصبحت هذه التفاوتات أكثر بروزاً منذ بداية الأزمة السورية في العام ٢٠١١، مع تدّفق اللّاجئين إلى أفقر المناطق اللبنانية وأكثرها تهميشاً. كما وأثر وجود اللاجئين على صغار المزارعين، ويُعزى ذلك أساساً إلى المنافسة على الأجور مع العمّال السوريين وأصبحت بالتالي الانقسامات أكثر وضوحاً. انخفضت أجور كلّ من العمال الزراعيين الرجال والإناث بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة منذ بداية أزمة اللّاجئين (مسح وتحليل الأسواق في حالات الطوارىء٢٠١٣).

لم تصدر أيّ بيانات شاملة بشأن وضع المرأة العاملة في قطاع الزراعة في عكّار، شمال لبنان. ووفقاً لتحليل منظمة العمل الدولية لسلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقية، يمكن تقسيم العاملات الزراعيات إلى:(١) عاملات شبه ماهرات (الموظفات أو العاملات في الأسرة)؛ (٢)عاملات مهاجرات من الجنسية السورية عملن في لبنان لسنوات عدة؛ (٣) لاجئات سوريات يعملن في الزراعة في لبنان؛ و(٤) فلسطينيات يعملن كعاملات زراعيات ماهرات. المرأة مسؤولة بصورة أساسية عن أنشطة الزراعة الموسمية التي تتطلب الكثير من الصبر والدقة، على غرار نثر البذور وإزالة الأعشاب الضارة وحصاد الفاكهة والخضار أمّا الرجل فهو مسؤول بصورة أساسية عن تشغيل الآلات الثقيلة والنقل. ويمثل كل من النوع الإجتماعي والجنسية وأنواع المحاصيل والموقع عاملاً يُحدد الأجور وظروف العمل وطريقة السداد (منظمة العمل الدولية ٢٠١٥). وفي الإجمال، تتقاضى المرأة أجوراً أقلّ من الرجل وغالباً ما تكون منهكة بسبب العمل الزراعي والمنزلي المفرط (ماركو وستافري ٢٠٠٥). ومن بين اللاجئين السوريين، تُمثّل المرأة اليد العاملة الأساسية في الزراعة لأسباب أهمها التقسيم التقليدي للعمل. ويعيش هؤلاء العمّال بجوار الأراضي الزراعية، في خيام سكنية غير شرعية، وهم على إرتباط بالمزارع والفرص من خلال قادة المجتمع المحلي أو الشاويش[٢]، عادةً مقابل نسبة من أجورهم (مسح وتحليل الأسواق في حالات الطوارىء ٢٠١٣).

حدّدت وزارة الزراعة في إستراتيجيّتها للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ العاملات الزراعيات بوصفهنّ أكثر الفئات ضعفاً؛ وتم التأكيد أن تمكينهن ومشاركتهن في الاستثمارات ذات الصّلة بالزراعة هي عوامل حاسمة في زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية (وزارة الزراعة ٢٠١٥).

دراسات الحالة

تعكُس العديد من دراسات الحالة (راجع الملحق ٥) الجهود المبذولة في جميع أنحاء العالم لتمكين العاملات الزراعيّات والمزارعات وتعزيز االانصاف الجنساني في مراحل سلاسل القيمة الزراعية كافةً. ومع ذلك، فمثل هذه المبادرات أقل شيوعًا في الدّول العربية. يمكن أن تستند المشاريع في الدّول العربية إلى التّجارب الناجحة في أفريقيا وشرق آسيا، حيث أن سياقاتها مُماثلة للوضع اللبناني. الإستنتاجات الرئيسية التالية هي من مجموعة دراسات الحالة التي: (١) دمجت البعد الجنساني في تدخلات سلاسل القيمة الزراعية؛ و(٢) شدّدت على دور المرأة عبر سلاسل القيمة الزراعية بغية إبراز وجودها و(٣) حدّدت الفرص لتطوير سلاسل القيمة وتمكين المرأة:

- تقوم الحاجة إلى وضع مؤشرات التمكين الجنساني لتعكس جوانب التمكين النوعية والكمية مع البيانات المُصنّفة.
- يُمكن أن يُسلّط الوعي الجنساني الضوء على الأسرة بإعتبارها «وحدة إدارية مشتركة» يتشارك فيها الرجال والنساء الأدوار والمسؤوليات.
- يُمكن تعديل خدمات الإرشاد الزّراعي والتّدريب وتكييفها لتشجيع مشاركة المرأة. ويُمكن إدخال تغييرات بسيطة مثل: تحقيق اللامركزية في مراكز التدريب ونقلها إلى المجتمعات المحليّة، وتوفير الرّعاية للأطفال، وتحديد مواعيد الدّورات في أوقات مناسبة، وإتاحة مشاركة النساء في مجموعات مُخصّصة للإناث فقط خلال الدورات.
- يُمكن أن يعمل موظّفي الإرشاد الزّراعي مع النساء على مستوى الأسرة.

---

٢ وسطاء لأصحاب العقارات الذين يوظفون العمال، ويُقدمون عادةً للعّمال مكانا للإقامة.

- يُمكن تنظيم دورات تدريبية لمحو الأمية تُركّز على القيادة وتغيير المواقف وإتخاذ القرارات على مستوى الأسرة.
- يُمكن أن تتيح الفرص المُبتكرة توليد مصادر دخل بديلة والسّماح لصغار المزارعات بالمشاركة في سلاسل القيمة. مثلاً، تمكّنت مجموعة صغيرة من ربات البيوت في تايلند من إيجاد طريقة للمشاركة في إنتاج رقائق البطاطا باستخدام بطاطا "لاتفي" بالمعايير المطلوبة أو غير مرغوب فيها.
- لا بدّ من تشديد صانعي القرارات والقادة على أهميّة دور المرأة في سلاسل القيمة الزراعية على مستوى المجتمعات المحليّة.

وقد بدأت في لبنان بعض المبادرات الرّامية إلى تمكين المرأة عبر سلاسل القيمة الزراعية في الظهور، وترتكز في معظمها على إنشاء تعاونيّات عملية وعلى خدمات الإرشاد/التدريب. وقد يُعدّ برنامج تحفيز الأسواق والتّحول الرّيفي المُموّل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحيين ومبادرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لدعم إنتاج الألبان مع التركيز على المرأة بمثابة دراسة حالة ناجحة يمكن استخلاصها وتكرارها.

النتائج والتحليلات

أُجريت زيارات ميدانية لتحديد أصحاب المصلحة وجمع البيانات عن أدوار ومسؤوليات المرأة في سلاسل القيمة ذات الصلة، وتحديد القيود الجنسانيّة والفرص المُتاحة. وشملت المدن والقرى الرئيسية التي تمت زيارتها في حلبا، والعبده، والقليعات، وتل عباس، وتل معيان، وتل حياة، وبلانيت، والحيصا، والمقيطع، وقبة شمرا، والمسعوديه، والعريضة، والخربه. اختيرت هذه المواقع إستناداً إلى معرفة مؤسسة مدى بالمنطقة وبناءً على توصيات المزارعين والمُستطلعة آراؤهم الرّئيسيين.

تحليل أصحاب المصلحة

أُجري تحليل لأصحاب المصلحة (الجدول ١) بهدف تحديد الأفراد والمجموعات على مختلف مستويات سلسلة القيمة المؤثّرين على أو المُتأثرين بأدوار المرأة وعملها. وقد اختيرت من مختلف أصحاب المصلحة الذين تم تحديدهم على مختلف مستويات سلاسل القيمة، وكذلك من تحليل منظمة العمل الدولية لهذه السلاسل.

الجدول ١. تحليل أصحاب المصلحة

أصحاب المصلحة	مؤمنو مواد الإنتاج
نطاق/دور/خصائص	يزود مؤمّنو مواد الإنتاج المزارعين بالبذور والأسمدة والمبيدات. وكما أشارت منظمة العمل الدولية في تحليل سلسلة القيمة، يحتكر مؤمنو مواد إنتاج البطاطا البذور والأسمدة التي تتّحكم بسعر الناتج النهائي على مستوى السّوق.
الصلة الرئيسية بهذا التقييم	لا تتفاعل العاملات الزراعيات عموماً مع مؤمني موادالإنتاج، ويعتمدن بالتالي على الرجال لشراء مواد الإنتاج. ومع ذلك، تُشارك المرأة في تأمين مواد الإنتاج. وخلال هذا التقييم، إلتقى الفريق بمُهندسات وفنيّات زراعيّات شارك العديد منهنّ في تأمين مواد الإنتاج، ولا سيّما كموظفات. كما وتُوظّف شركات تأمين مواد الإنتاج النّساء لأداء المهام الإدارية والمالية.
أصحاب المصلحة	**المشاتل**
نطاق/دور/خصائص	تُزوّد العديد من المشاتل المُزارعين بالبذور والشتلات مُباشرةً. بعض المشاتل آخذة في التّوسع لتشمل المزيد من المُدخلات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات.
الصلة الرئيسية بهذا التقييم	كما لوحظ خلال الزيارات الميدانية، غالباً ما يتم توظيف النساء كعاملات في المشاتل. وفي حالة مشاتل قرية تل عباس، تضطلع المرأة بجميع المهامّ بما في ذلك إعداد الرّكيزة، وتعبئة آلة الرّص، والبذر، وتنظيم الشتلات، والرّي، ولكنها لا تتواصل مع أي من أصحاب المصلحة الآخرين، لأن المشتل يملكه ويديره رجل. أمّا في حالة المشاتل الأخرى التي تمت زيارتها في العبدة، فلا تتولى الموظفات سوى مسؤولية البذر وإزالة الأعشاب الضارة.
أصحاب المصلحة	**مؤسسات التصنيع**
نطاق/دور/خصائص	يشمل التصنيع مرافق الفرز والتوضيب ومؤسسات التصنيع التجارية التي تُضيف قيمة إلى المنتجات من خلال رفع مستواها من حيث العمر التخزيني أو من خلال زيادة الإمكانات التسويقية عن طريق العلامات التجارية، وفي بعض الحالات، الشهادات.
الصلة الرئيسية بهذا التقييم	غالبا ما تُشارك النساء في التصنيع كعاملات تحت إشراف الرجال. وكثيراً ما تتأتى مهاراتهنّ وخبراتهنّ في التصنيع من التصنيع المحلي للخضروات والفواكه الزائدة.

أصحاب المصلحة	الباعة بالجملة والتّجار
نطاق/دور/خصائص	يُعتبر الباعة بالجملة والتّجار أطرافاً فاعلة رئيسية في سلاسل القيمة يشترون المحصول وفي الوقت نفسه يُقدمون مواد الإنتاج. الباعة بالجملة والتّجار هم مُقدمو رأس المال، والمزارعون مدينون لهم إلى حدّ كبير.
الصلة الرئيسية بهذا التقييم	عمومًا، لا تتواصل العاملات الزّراعيات مع الباعة بالجملة والتّجار، وبالتالي يعتمدن على أفراد العائلة الذكور لبيع المنتجات، كما وأن الوسطاء في المنطقة هم رجال حصراً. رغم ذلك، تُشارك المرأة في تجارة التجزئة من خلال العمل في محلات البقالة وأسواق الخضار ومحلات السوبر ماركت، سواء كموظفة أو كمساهمة في الأعمال التجارية العائلية.
أصحاب المصلحة	المنظمات الوطنية والدولية
نطاق/دور/خصائص	تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في القطاع الزراعي في عكار، وتُنفذ برامج/مشاريع مع صغار المزارعين ومع التعاونيات أحياناً. كما ويُشارك العديد منها أيضًا في مبادرات تمكين المرأة.
الصلة الرئيسية بهذا التقييم	لا يمكن تحديد الدرجة التي تدمج بها تدخلّات المنظمات غير الحكومية البعد الجنساني وتجمع البيانات المُصنفة بشكل كامل بسبب نقص الأدلة والتوثيق. نُظمت مقابلة مع اثنين من أعضاء المنظمات غير الحكومية المحلية للإطّلاع على طبيعة عملهم والتّحديات التي يواجهونها، وكذلك لتحديد المشاريع الجارية المتعلقة بالمرأة في مجال الزراعة.
أصحاب المصلحة	تعاونيات/جمعيّات المزارعين
نطاق/دور/خصائص	رغم إرتفاع عدد التعاونيات والجمعيّات في كلّ من سلاسل القيمة، فإن معظمها إما لا يعمل أو لا يعمل بكامل إمكانياته.
الصلة الرئيسية بهذا التقييم	في عكار، يكاد يقتصر تأسيس التعاونيات والجمعيات والإنضمام إليها وإدارتها على الرجال. لم نستطع تحديد سوى إمرأة واحدة من بين أعضاء التعاونيات في هذا التقييم.
أصحاب المصلحة	مصلحة الأبحاث العلميّة الزراعية
نطاق/دور/خصائص	تعمل مصلحة الأبحاث العلميّة الزراعية تحت إشراف وزارة الزراعة، وتشارك بشكل رئيسي في أنشطة البحث والتنمية.
الصلة الرئيسية بهذا التقييم	في شمال لبنان، لا تشارك مصلحة الأبحاث العلميّة الزراعية حالياً في أي مشروع و/أو مبادرة تستهدف النساء المزارعات بشكل مباشر ولكنها تُوظّف المهندسات الزراعيات في الأبحاث والمشاريع.

تم اختيار أصحاب المصلحة ذوي الأولوية من أجل المقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين بناءً على تحليل أصحاب المصلحة. وصُمّم الإستبيان عقب النّظر في تحليل أصحاب المصلحة ومختلف الأدوار التي يؤديها كلّ منهم على إمتداد سلسلة القيمة.

الإستبيانات

الجنس هو المُتغيّر المُستقلّ الأساسي المُستخدم في تحليل الاستبيان. وتمّ النّظر في الاختلافات بين الجنسيّات الثلاث المُستهدفة. ولكن، نظرًا لمحدوديّة الموارد والوقت، لم تكن المجموعة المستهدفة كبيرة بما يكفي لإدراج المزيد من المُتغيّرات، مثل العمر والقطاع. ومُنحت الأولوية للجنس بإعتباره محطّ تركيز هذا التقييم، وتمّ التشديد على التّباينات الواضحة التي قد تُعدّ بمثابة الأساس للإضطلاع بتقييم أكثر شمولاً يتضمن عيّنة أوسع. وإستُخدمت النسب المئويّة الوصفيّة نظراً للفارق في عدد كلّ من الرجال والنساء المُستهدفين، وكذلك الفارق بين أعداد الأفراد من كلّ جنسية.

وملأ ٣٧ لبنانياً (١٨ رجلاً و١٩ امرأة)؛ ١٥ سورياً (٣ رجال و١٢ امرأة)؛ و٧ عُمّال زراعيون/مزارعون فلسطينيون (٣ رجال و٤ نساء) ما مجموعه ٥٩ استبياناً في الفترة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧ (الرّسم ١).

الخصائص الديمغرافيّة للفئة المُستهدفة

شملت العيّنة طائفة واسعة من الأعمار لم تكن موزّعة في العادة (راجع الرّسمين ١ و٢). وكان الرجال أكبر سنًا من النساء بوجه عام، إذ تراوحت أعمارهن بين ٣٥ و٤٠ سنة في الغالب. وبلغت نسبة الرجال المتزوجين ٨٣ في المائة مقارنةً بنسبة ٤٨ في المائة من النساء. ومثّلت العازبات ٤٦ في المائة أما الأرامل ف ٦ في المائة.

الرسم ١. توزيع العينة بحسب الجنس والجنسية

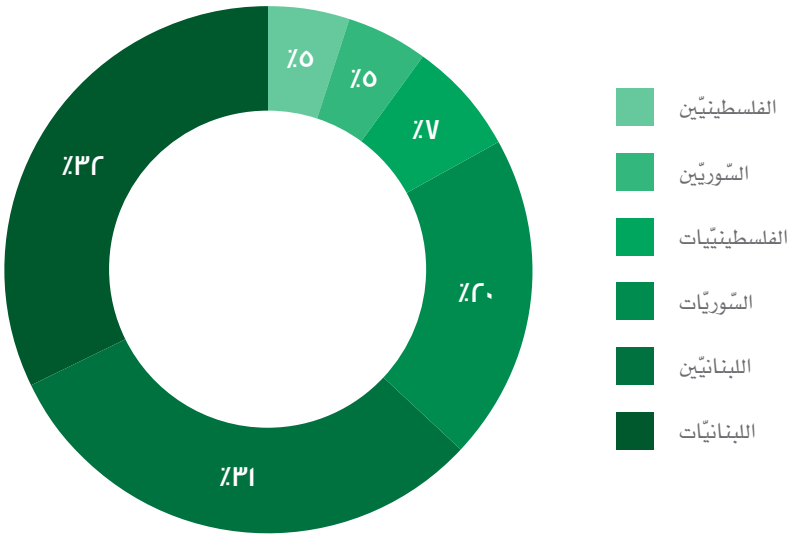

الرسم ٢. توزيع العينة بحسب العمر

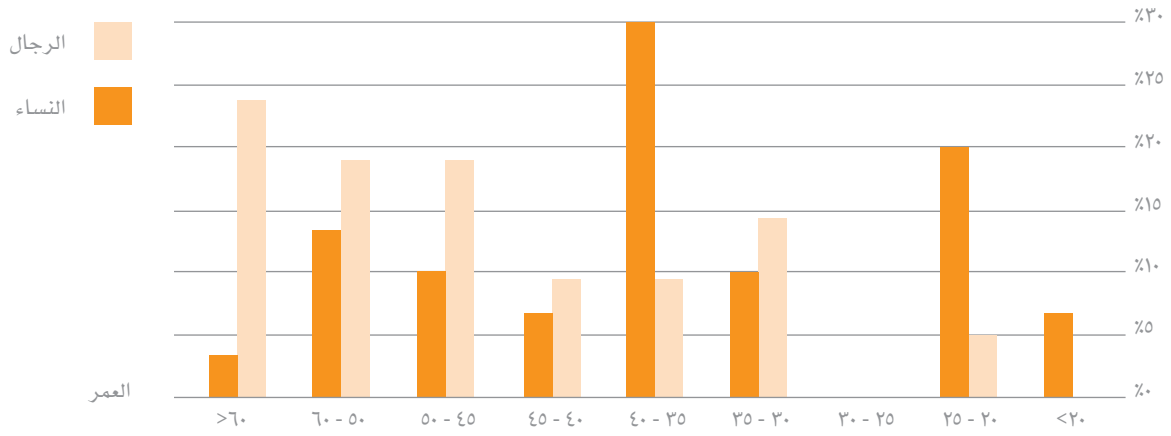

وفيما يتعلق بمستويات التعليم، لوحظ فارقاً كبيراً بين الرجال والنساء، حيث لم تتلق غالبية النساء (٧٧ في المائة) أي نوع من التعليم، ولم تلتحق أي منهن بالجامعة أو المدرسة التقنية (الرسم ٣).

الرسم ٣. توزيع العينة بحسب المستوى التعليمي والجنس

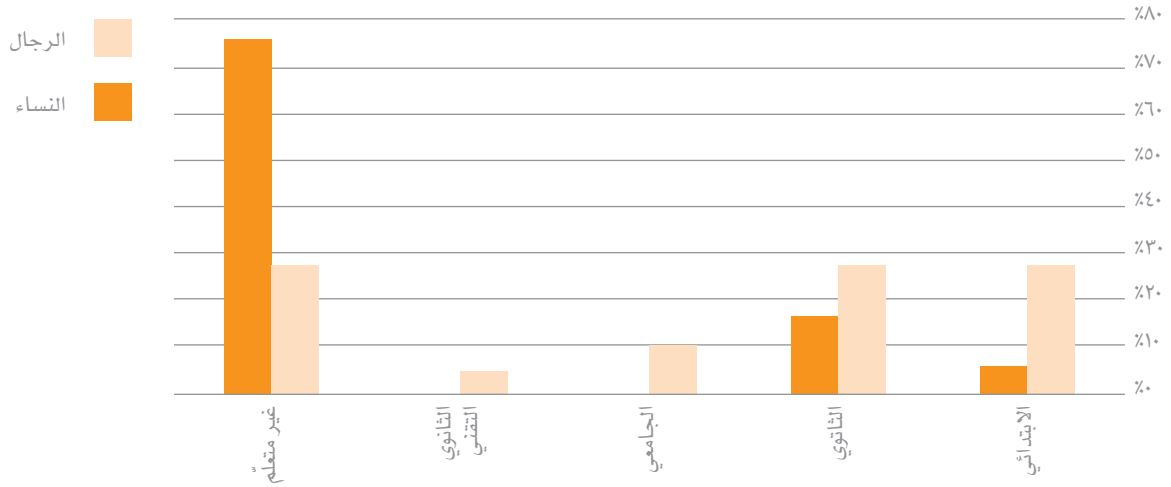

وكان عدد الأسر المعيشية المُعالة مرتفعاً بشكل عام، حيث شكّلت نسبة كلّ من الرجال والنساء الذين يعيلون أكثر من ٦ أفراد من الأسرة المعيشيّة ٤٣ في المائة (الرسم ٤). وكان لدى ما نسبته زهاء ٢٩ في المائة من الرجال والنساء أكثر من ٧ أطفال، وهوما يتماشى مع الإحصاءات الوطنية (الرسم ٥)[٣].

٣ ادارة الاحصاء المركزي

الرسم ٤. توزيع نسبة المُعالين في أسرة المشارك بالعينة

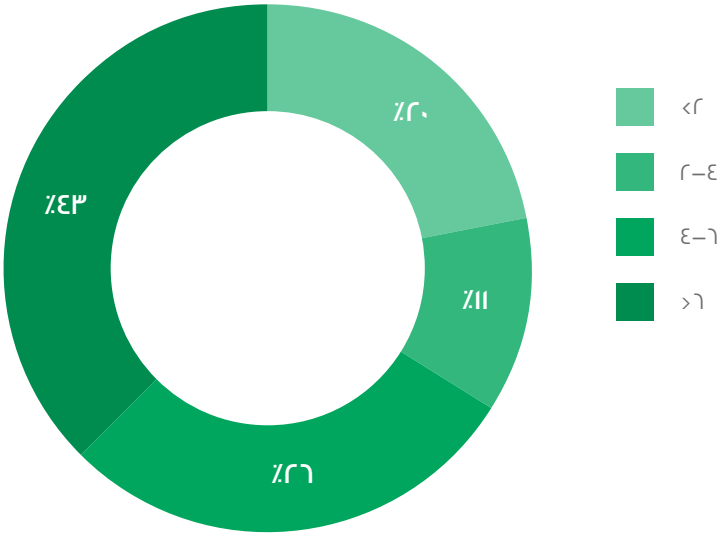

الرسم ٥. توزيع نسبة عدد أطفال المشاركين

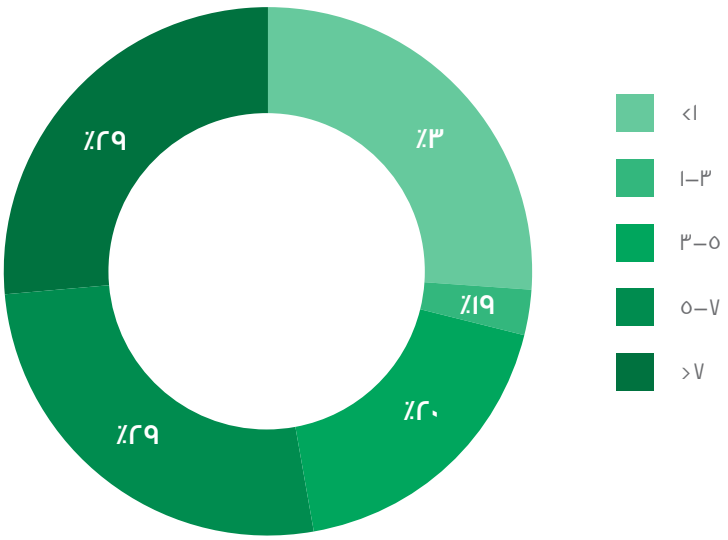

عمل ٤١ من المائة من الرجال في القطاع الزراعي لمدة تتراوح بين ٢٠ و٣٥ سنة مقارنةً بالنساء اللواتي تراوحت مدة عملهن بين صفر وعشر سنوات (٥٠ في المائة) في القطاع ذاته (راجع الرسم ٦). يُعزى هذا الفارق أساساً إلى ازدياد عدد النساء وهيمنة الرجال الأكبر سناً في العينة. وتجدر الإشارة إلى أن السوريات والفلسطينيات هن الأقل عملاً من بين النساء. وينطبق ذلك بوجه الخصوص على السوريات، مما يُفيد بأنهن قد بدأن العمل في الزراعة بعد الأزمة السورية وما أعقب نزوحهنّ إلى لبنان. ورغم ذلك، فإن أعداد السوريين والفلسطينيين في العينة أصغر من أن يُعلن ذلك بثقة.

الرسم ٦. توزيع العينة بحسب سنوات العمل في القطاع الزراعي والجنس

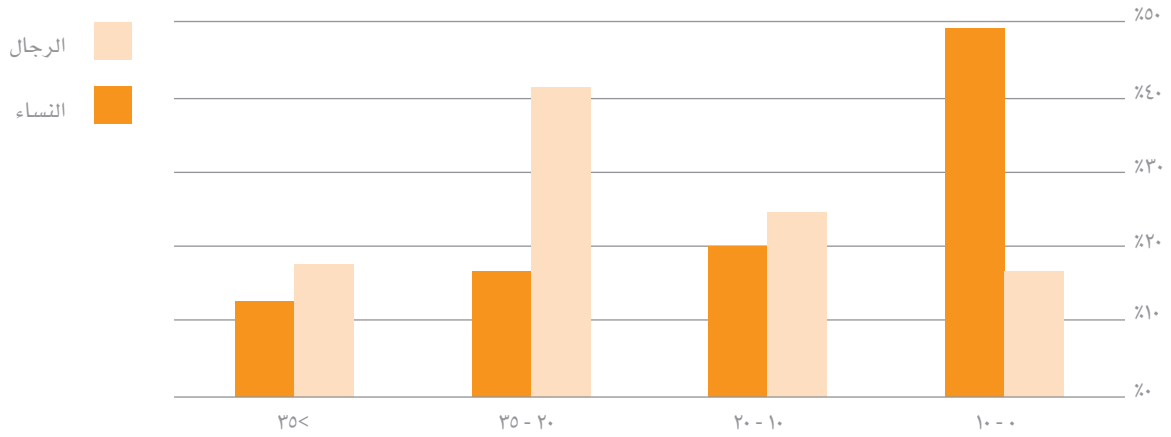

وذكر المشاركون مشاركة فردين آخرين من الأسرة في الأنشطة الزراعية، ولم تتجاوز نسبة الرّجال اللّذين لم يُشارك أي من أفراد أسرهم في هذه النشاطات ال ٤ في المائة (الرسم ٧).

الرسم ٧. توزيع العينة بحسب عدد أفراد الأسرة العاملين في الزراعة والجنس

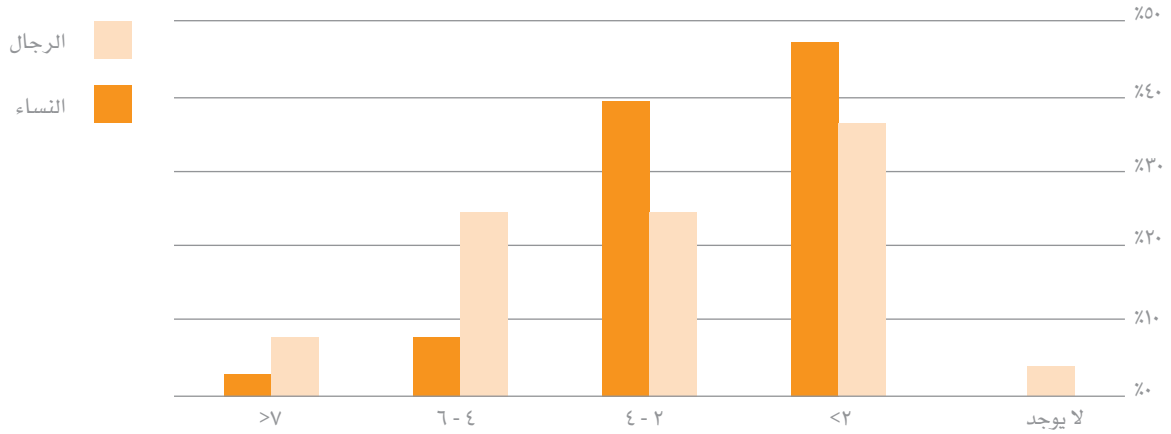

وفي صفوف الرجال والنساء معاً، كان ل ٤٨ في المائة منهم أفراد من الأسرة يعملون في مجال الزراعة دون تلقّي أجوراً بشكل مباشر مقابل عملهم (راجع الرسم ٨). وذكر٨٧ في المائة منهم أن هؤلاء الأفراد هم أطفال تقلّ أعمارهم عن ١٥ سنة ويدعمون أسرهم على مستوى المزارع من خلال الإضطلاع بمهام مُتنوعّة تشمل إزالة الأعشاب الضارة والبذور والحصاد. وإدعت الأقلية أن الأولاد ساهموا أيضًا في نقل المنتجات إلى السوق. كما وزعم ١٣ في المائة من الرجال أن زوجاتهم لم يتقاضين أي أجر لقاء عملهنّ الزراعي (ولا سيما البذور وإزالة الأعشاب الضارة والحصاد)، إذ يعتبرون مثل هذا العمل واجباً منزلياً (الرسم ٩). انخفضت هذه النسبة في أوساط السوريين والفلسطينيين بالمقارنة مع اللبنانيين، ما يمكن أن يُفسّر بحقيقة أن معظمهم من العمال الذين عادةً ما يعملون في الزراعة كوحدة أسرية بمشاركة مختلف الأفراد.

الرسم ٨. توزيع نسبة وجود أفراد من الأسرة لا يتقاضون أجراً

الرسم ٩. توزيع نسبة أفراد الأسرة الّذين لا يتقاضون أجرًا

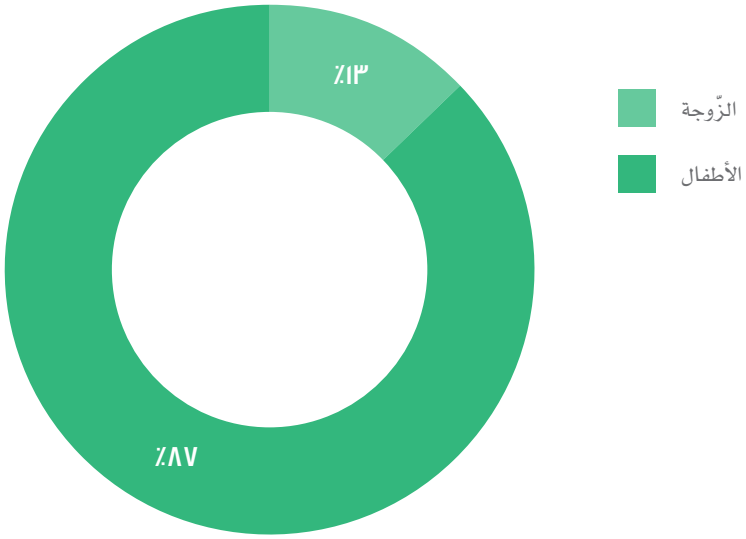

العمل وإستخدام الوقت

لم تلاحظ فروق كبيرة من حيث الجنس أو الجنسية فيما يتعلق بنوع القطاع الزراعي الذي شاركت فيه المجموعة المستهدفة، بإستثناء أن الرجال هم أكثر قابليةً للعمل في سلاسل قيمة الخضراوات الورقية منه في البطاطا (راجع الرسم ١٠). وفي صفوف السوريات، تعمل نسبة ٥٨ في المائة في سلسلة قيمة الخضراوات الورقية مقابل١٧ في المائة فقط في سلسلة قيمة البطاطا. أما ٢٥ في المائة منهن فيعملن في كليهما.

الرسم ١٠. توزيع نسبة المشاركين بحسب عملهم في القطاع الزراعي والجنس

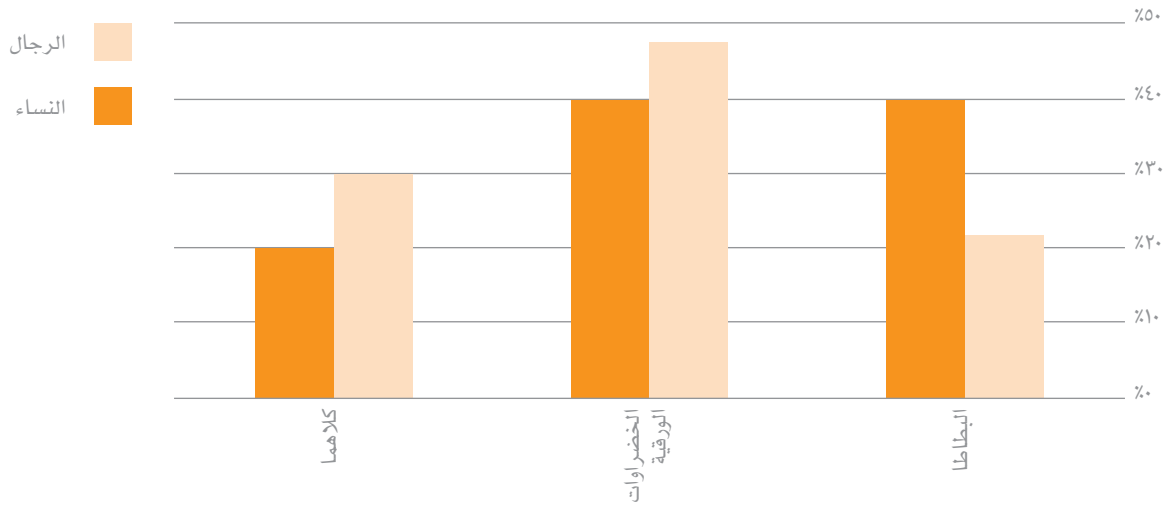

أفادت نسبة ٤٤ في المائة من النساء أنهنّ يعملن في البذر وإزالة الأعشاب الضارة والحصاد، بينما لم تذكر الأخريات سوى فئة واحدة منها. وقد شارك نحو ٣١ في المائة في تقطيع درنات البطاطا، وهو ما تأكّد خلال المراقبة الميدانية. وتجدر الإشارة أنه لم يرد ذكر أي أنشطة إشرافية أو أنشطة تتطلب التواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين. كما ولم يرد ذكر الرّي أو تطبيق مواد الإنتاج (الرسم ١١).

الرسم ١١. توزيع نسبة النساء في العينة بحسب الأنشطة الزراعية

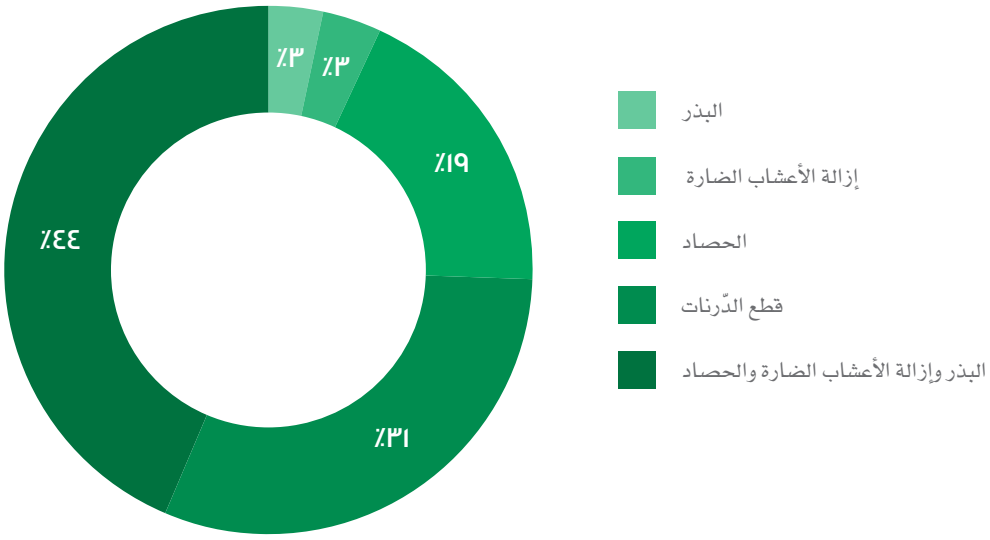

تعمل غالبية النساء (٧٧ في المائة) من ٥ إلى ١٠ساعات في اليوم، أما الرّجال فيعمل ٥٢ في المائة منهم من ٥ إلى ١٠ ساعات يومياً، أما نسبة العاملين لأكثر من عشر ساعات في اليوم فبلغت ٣٠ في المائة (الرسم ١٢). عملت امرأة لبنانية واحدة لأكثر من ١٠ ساعات في اليوم.

يعمل حوالي ٨٨ في المائة من إجمالي النساء تحت الإشراف، بمن في ذلك جميع الفلسطينيات والسوريات. وتمّت مقارنة هذه النسبة مع ٣٩ في المائة فقط من الرجال معظمهم من السوريين والفلسطينيين، أما النسبة الباقية فتعمل بشكلٍ مستقل.

الرسم ١٢. توزيع نسبة العينة بحسب عدد ساعات العمل اليومية والجنس

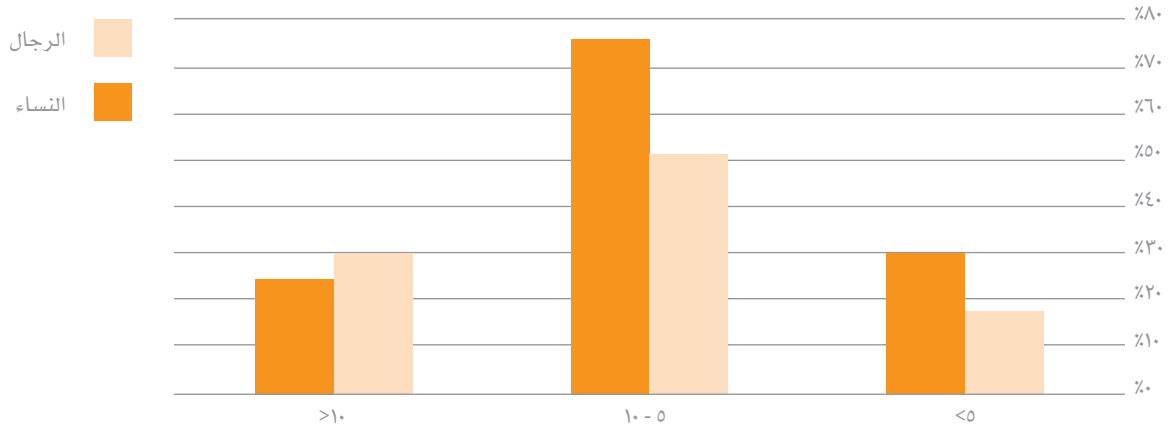

لدى سؤالهن عن مُشاركتهنّ في أنشطة أخرى على أساس يومي، أجاب ٩٤ في المائة من النساء بأنهن يشاركن في أنشطة محليّة. ومن ناحية أخرى، ذكر ٥٠ في المائة من الرجال أنهم لم يشاركوا في أي نشاط بخلاف الزراعة، بينما أشار الباقون إلى مجموعة واسعة من الأنشطة. وقد أفاد ٤ في المائة فقط أنهم يشاركون في العمل المنزلي (الرسم ١٣).

الرسم ١٣. توزيع نسبة العينة بحسب الأنشطة الأخرى بخلاف الزراعة والجنس

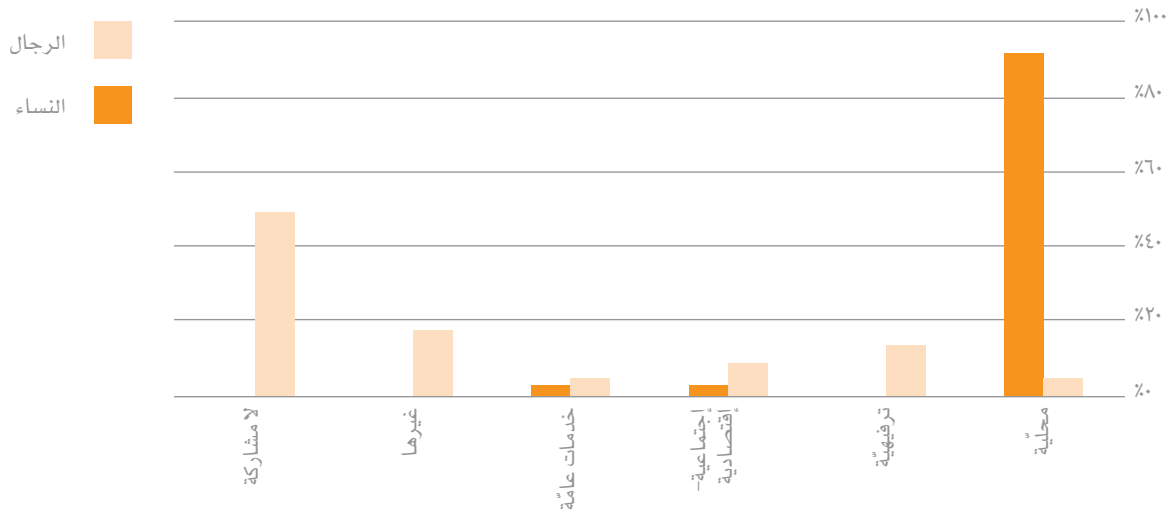

أفادت نسبة ٨٤ في المائة من النساء أنّهن لا يتواصلن مع أي من أصحاب المصلحة، في حين لم تفد سوى ٥ و٨ في المائة (لبنانيات فقط) انهن تواصلن مع مُؤمّني مواد الإنتاج والوسطاء/التّجار على التوالي. ومن جهة أخرى، ذكر الرجال أنهم يتواصلون مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، ولم يدعي سوى لبنانياً واحداً العكس (الرسم ١٤).

الرسم ١٤. توزيع نسبة العينة بحسب التواصل مع أصحاب المصلحة والجنس

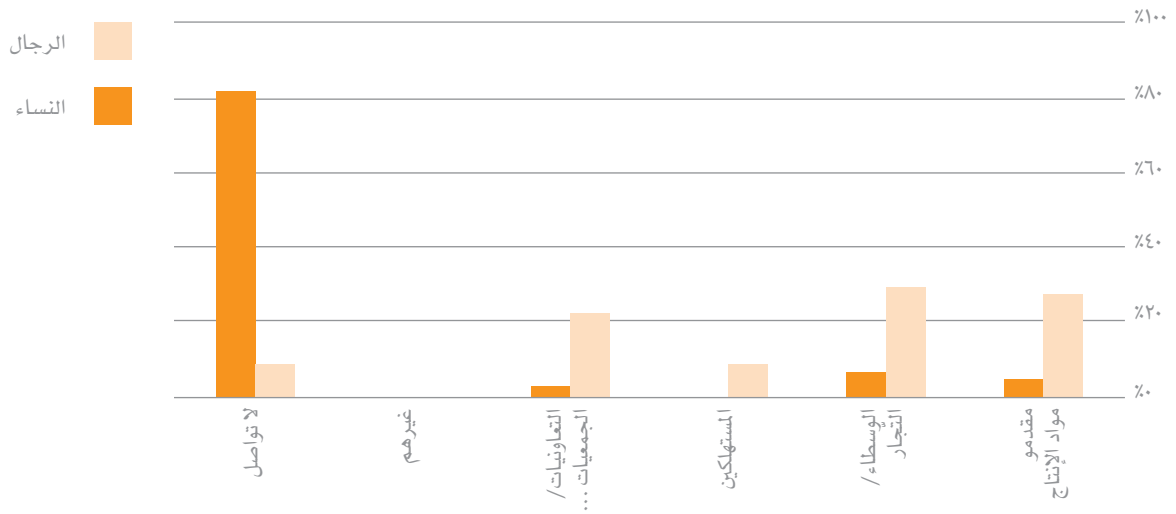

لم يُفد سوى الرجال اللبنانيون بأنّهم مشاركون في أي من أنواع شبكات العمل، بما في ذلك التعاونيات/الجمعيّات والمجموعات غير الرّسمية، في حين لم تشارك الأغلبية في أي منها. لم ينضمّ سوى ٢٢ في المائة إلى التعاونيات و٤ في المائة إلى الجمعيّات.

الرسم ١٥. توزيع نسبة العضوية في شبكة العمل للرجال اللبنانيون

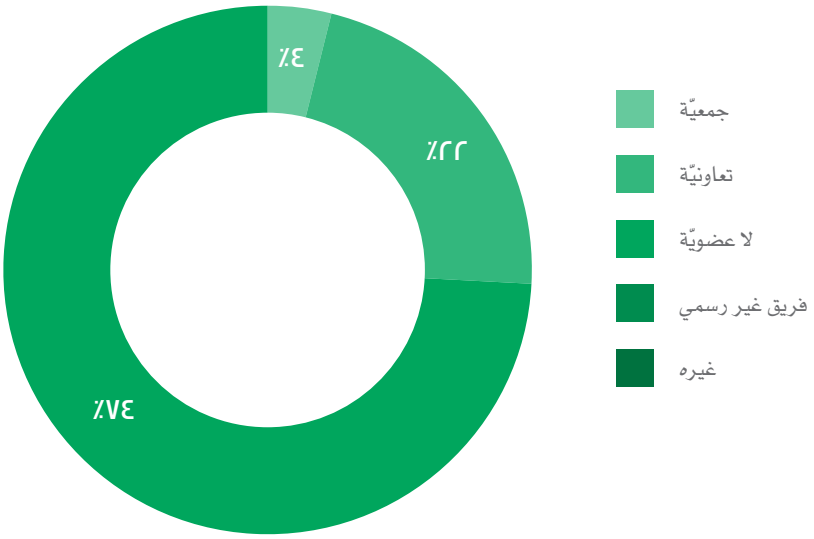

وأفادت غالبية النّساء (٧٤ في المائة) والرّجال (٦٣ في المائة) من كافة الجنسيات بأنهم لم يشعروا بأن هناك أي نوع من المعارف أو المهارات الجديرة بالإستكشاف. وعلاوةً على ذلك، أجاب معظمهم (النساء ٨٣ في المائة والرجال ٧٠ في المائة) بالنّفي عندما سئلوا عن رغبتهم في تحسين أي من جوانب عملهم اليومي (الرّسم ١٦). قد تكون هذه الأجوبة مؤشراً للإنعدام العامّ للحوافز، وهو ما لوحظ أيضاً خلال المناقشات الجماعية المركزة، كما ويعتقدون بأن معارفهم ومهاراتهم كافية و/أو وفيرة. وفي المقابل، يمكن أن تُشير هذه النتائج إلى نقص المعرفة فيما يتعلق بالفرص المُتاحة لتوسيع نطاق المعارف والمهارات.

الرسم ١٦. توزيع نسبة العينة بحسب التحسينات المطلوبة في العمل والجنس

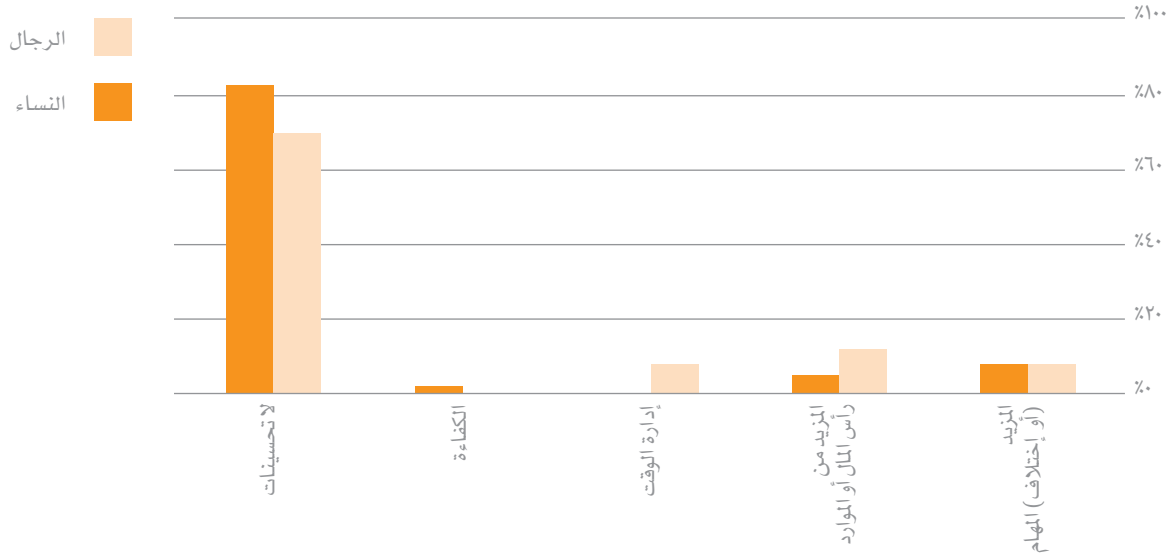

الدّخل والنّفقات

تفاوت الدّخل الشّهري بشكلٍ كبير وفقاً للجنسية والجنس على السّواء، حيث يحصل الرجال والنساء من الفلسطينيين والسوريين عموماً على دخلٍ شهري أقلّ (أقل من١،٠٠٠،٠٠٠ ليرة و٥٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية على التوالي). وأفادت النسبة الأكبر من الذكور (٣٥ في المائة) أنهم يتقاضون دخلاً شهرياً من العمل الزراعي في نطاق١،٠٠٠،٠٠٠ ليرة و ١،٥٠٠،٠٠٠ليرة لبنانية، مقارنةً بأغلبية النساء (٧٠ في المائة) اللواتي يتقاضينبين ٢٠٠،٠٠٠ - ٣٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية (راجع الرسم ١٧).

فضلاً عن ذلك، يعمل ٧٨ في المائة من الرجال اللبنانيين لحسابهم الخاص، في حين يعمل غالبية السوريين والفلسطينيين بأجر. أما بالنسبة للنّساء (اللبنانيات فقط)، فلا يعمل سوى ١٤ في المائة منهن لحسابهن الخاص. ومن بين العاملين بأجر، يتقاضى المشاركون (النساء والرجال من جميع الجنسيات) أجورهم نقداً، بإستثناء شخصين فقط - رجلاً لبنانياً (رفض الإجابة على هذا السؤال) وسوري يتقاضى أجره بالمنتجات الزراعية. وما يُثير الإهتمام هو أن٧٠ في المائة و٦٢ في المائة من الرجال والنساء على التوالي قد يمتنعون عن قبول المزيد من العمل مقابل الأجر ذاته. وأخيراً، لم يشهد سوى ٧ في المائة من الرجال (معظمهم لبنانيين) أي شكل من أشكال زيادة الرواتب في السنوات العشر الأخيرة.

الرسم ١٧. توزيع نسبة العينة بحسب الدخل الشهري والجنس

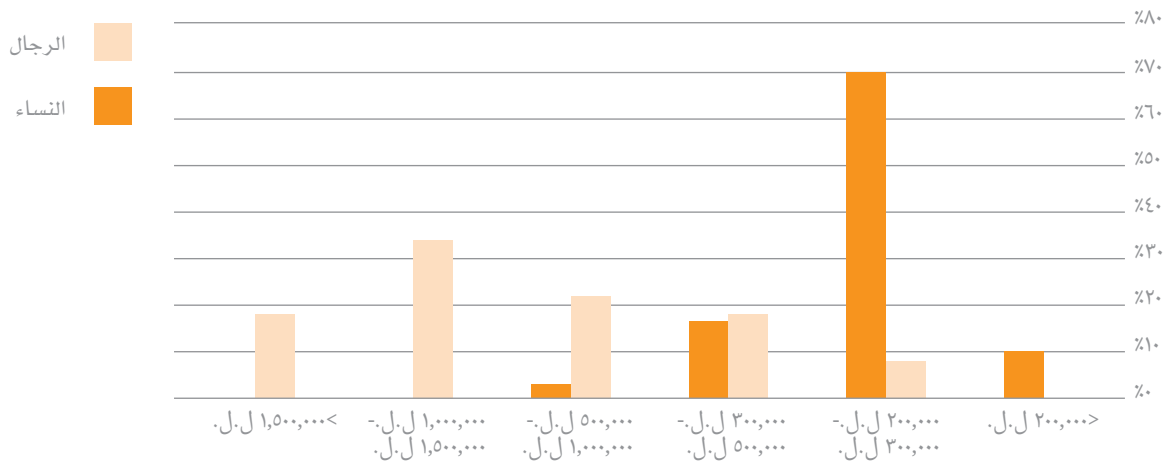

شكّلت الزراعة مصدر الدّخل الوحيد لمعظم الرجال (٥٢ في المائة) والنساء (٦٣ في المائة؛ راجع الرسم ١٨). نذكر بأن معظم النساء يعملن مقابل الأجور وليس لحسابهنّ الخاص، ومع ذلك، أفاد كلّ من الرجال والنّساء اعتمادهم على مصادر مالية بديلة عدة عندما لم تكن الزراعة مصدراً كافياً. ومن المثير للإهتمام أن ٩ في المائة فقط من الرجال ادّعوا الإعتماد على أفراد أسرهم مقابل ٤٢ في المائة في صفوف النساء (الرسم ١٩). وبلغت نسبة من ذكروا تلقّي أي شكل من أشكال الدعم الحكومي أو غير الحكومي ٢٤ في المائة فقط.

الرسم ١٨. توزيع العينة بحسب نسبة الإيرادات المتأتية من الزراعة والجنس

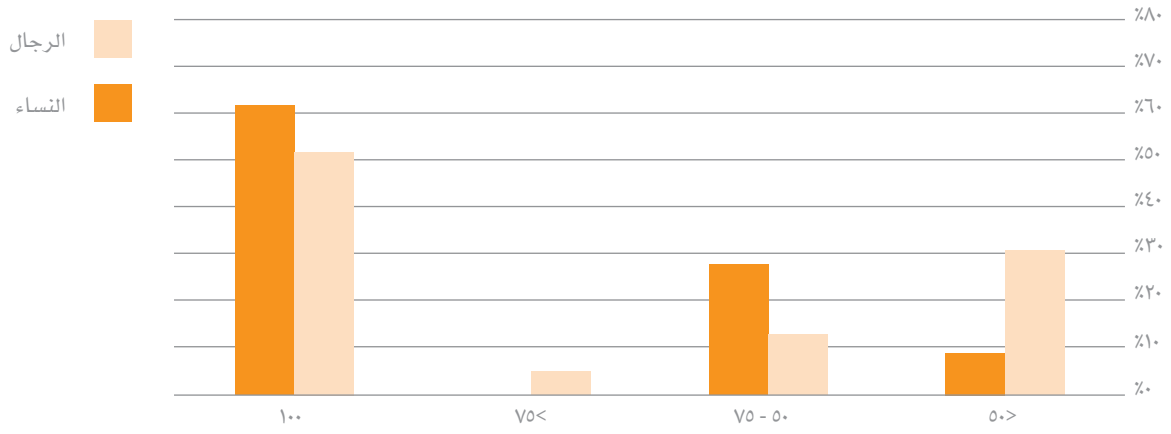

الرسم ١٩. توزيع العينة بحسب الموارد المالية البديلة والجنس

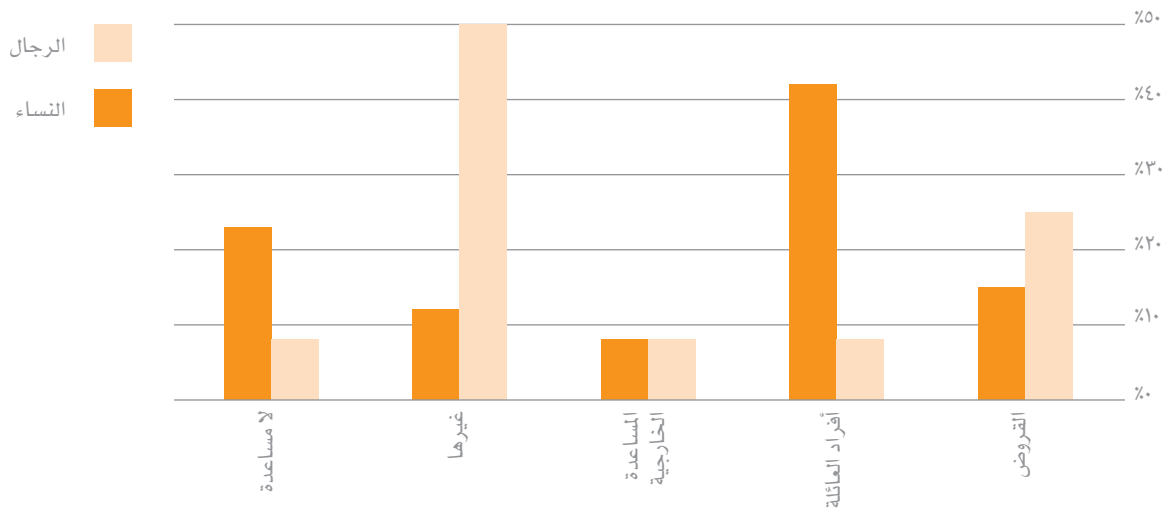

زعم معظم الرجال أنهم صانعو القرارات عندما يتعلق الأمر بالمسائل المتعلقة بالعمل، في حين تنوّعت إجابات النساء، حيث افاد ٣٦ في المائة فقط أنهن يتخذن قراراتهن الخاصة. ومن المثير للاهتمام أن ٢١ في المائة ذكروا أن أمهاتهم هن صانعات القرار، ممّا قد يدل على أنهم يأتون من أسر تعولها النساء أو أنهم يتواصلون مع أمهاتهم أكثر من آبائهم (تنقل الأم القرار الذي يتخذه الأب). ونظراً إلى أن ٤٨ في المائة فقط من النساء متزوجات، فتُعتبر نسبة ٣٤ في المائة من إجمالي اللواتي أفدن أن الأزواج ينفردون باتخاذ القرارات مرتفعة نسبياً (الرسم ٢٠).

الرسم ٢٠. توزيع نسبة النساء في العينة بحسب من يتخذ قراراتهن المتعلقة بالعمل

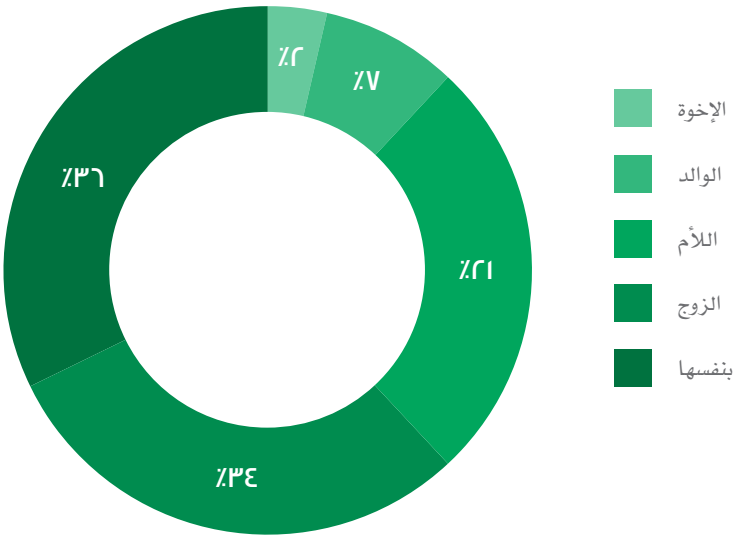

ادعى معظم الرجال (٩١ في المائة) إدارة دخلهم الخاصّ، مقابل٥٠ في المائة من النساء فقط. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة هي صفر في صفوف الفلسطينيات.

الوصول إلى الموارد الإنتاجية وإدارتها

من بين اللبنانيات اللواتي تمت مقابلتهنّ، لم تملك سوى واحدة فقط أرضاً، خلافاً لغالبية الرجال اللبنانيين. وفي الغالب، كانت النساء من جميع الجنسيات من العمال (راجع الرّسم ٢١). أفاد ٨٨ في المائة من النساء (لبنانيات فقط) أن لهنّ الحق في تملك و/أو وراثة الأراضي، وادعى ٦٨ في المائة أنهن يمتلكن الحق والقدرة على بيعها. هذه النتائج مثيرة للغاية نظراً لأن معظم النساء لم يملكن أيّ أرض. وفي الوقت نفسه، ذكر ٦٦ في المائة من النساء أن لا قدرة لهنّ على إتخاذ القرارات بشأن الأراضي التي يزرعنها بصرف النظر عن القدرة المالية على شرائها. يمكن استنتاج أنّ الحق في التملك/الوراثة/البيع قائم ولكن المعايير الاجتماعية والثقافية تشكل قيداً على قدرة إتخاذ القرارات وتعيقها.

الرسم ٢١. توزيع نسبة العينة بحسب الوضع العقاري والجنس

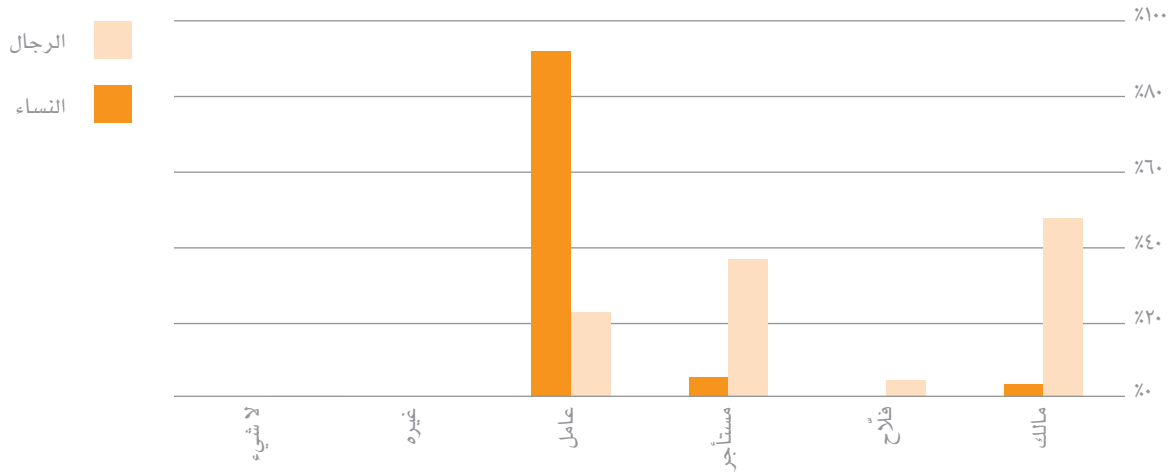

من ناحية إمكانية الوصول إلى الموارد، كُشف الاستبيان عمّا يلي:

الجدول ٢. الوصول إلى الموارد

	الذكور	الإناث	التعليقات
الوصول إلى مصادر الرّي	٪ ٨٠	٪ ١٣	معظم الرجال والنساء هم لبنانّيون لم يرد أي من الرجال الفلسطينيين واثنان فقط من الرجال السوريين بالإيجاب. لم يرُد أي من النساء الفلسطينيات والسوريات بالإيجاب.
الوصول إلى مواد الإنتاج	٪ ٨٧	٪ ١٥	ردّ فلسطيني واحد وسوري واحدبالإيجاب. لم يرُد أي من النساء الفلسطينيات والسوريات بالإيجاب.
الوصول إلى التقنيات الزراعية	٪ ٤٨	٪ ٣	لم يُردّ أي من الرجال الفلسطينيين والسوريين بالإيجاب. ردت امرأة لبنانية واحدة فقط بالإيجاب

	الذكور	الإناث	التعليقات
الوصول إلى الأدوات والآلات والمعدات	٧٠ ٪	٣ ٪	لم يرُد أي من الرجال الفلسطينيين واثنان فقط من الرجال السوريين بالإيجاب. ردت امرأة لبنانية واحدة فقط بالإيجاب.
الحصول على القروض	٦٥ ٪	٠ ٪	لم يرد أي من الرجال الفلسطينيين والسوريين بالإيجاب
الوصول إلى معلومات عن الممارسات / التقنيات الزراعية	٥٧ ٪	٣ ٪	رد فلسطيني واحد وسوري واحد بالإيجاب. ردت امرأة لبنانية واحدة فقط بالإيجاب

تكشف هذه النتائج عن فوارق جنسانية هامة فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد، لصالح الرجال؛ كما وأن النساء السوريات والفلسطينيات أكثر ضعفًا من اللبنانيات، وفقاً لما أكّدته المقابلات مع المستطلعة آرائهم الأساسيين. وبالإضافة إلى ذلك:

الجدول ٣. الوصول إلى الموارد (تابع)

	الذّكور	الإناث	التّعليقات
قيادة المركبات	٩٦ ٪	١١ ٪	لم تُرد سوى اللبنانيات بالإيجاب
إمتلاك خط هاتفي	٩٦ ٪	٣٥ ٪	من جميع الجنسيات
الوصول إلى شبكة الإنترنت	٥٧ ٪	١٢ ٪	لم تُردّ سوى اللبنانيات بالإيجاب

عندما سُئلوا عن رضاهم بمهارتهم ومعارفهم الزراعية، ردّ ٦١ في المائة من الرجال و٧٦ في المائة من النساء بالإيجاب. أما عندما سُئلوا عمّا إذا كانت مهاراتهم ومعارفهم تُستخدم بكفاءة، ردّ الرجال والنساء بالإيجاب بنسبة ٥٧ في المائة و٦٢ في المائة على التّوالي. ومع ذلك، تلقّى ٥٧ في المائة من الرجال نوعًا من التدريب وبناء قدرات، مقابل ١٨ في المائة فقط من النساء.

التصنيع والتجارة

لم تمتلك الغالبية العظمى من النساء أي خبرة في التجارة؛ وتتمتع واحدة فقط بخبرة في الخضراوات الورقيّة وأربعة في تجارة البطاطا – جميعهنّ لبنانيّات. وبالمقابل، لم يكن لدى ٣١ في المائة من الرّجال أيّ خبرة في التجارة، أما ٣٤ في المائة و٢٧ في المائة فيملكون خبرة في الخضراوات الورقيّة والبطاطا على التوالي (الرسم ٢٢).

الرسم ٢٢. توزيع نسبة العينة بحسب الخبرة التجارية والجنس

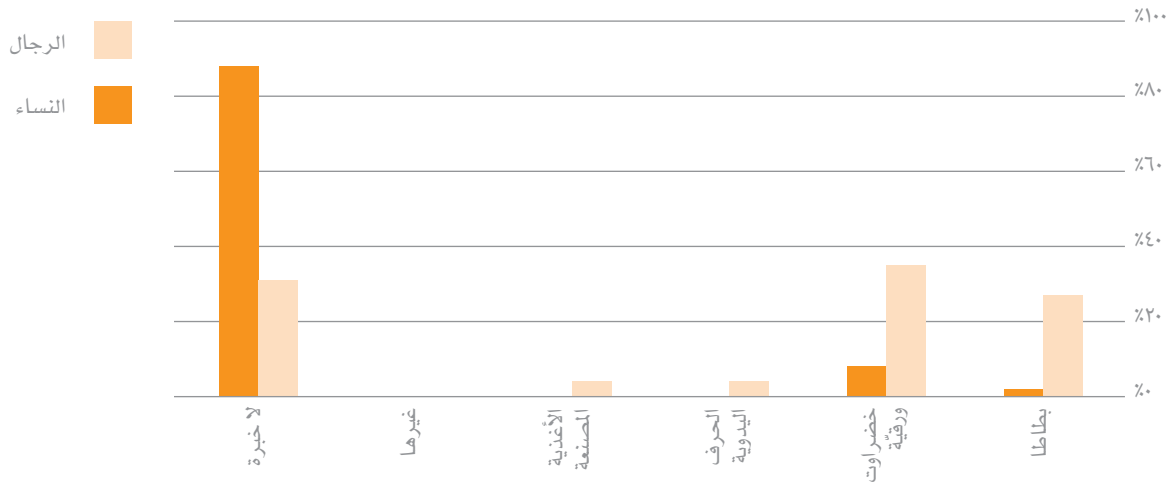

وفي حين أن ١٢ في المائة فقط من النساء (بما في ذلك سورية واحدة ولا واحدة من الفلسطينيات) قمن بتسويق منتجاتهنّ الخاصة، باع ٥٠ في المائة من الرّجال منتجاتهم مباشرةً إلى تُجّار الجملة، و٥ في المائة إلى تجُار الجملة وتجار التجزئة على السّواء، بالإضافة إلى ٥ في المائة أيضاً من خلال قنوات التسويق الأخرى. ومع ذلك، فبلغت نسبة الرجال الذين لم يسبق لهم تسويق منتجاتهم ٤٠ في المائة، معظمهم من العمال السوريين والفلسطينيين غير المُشاركين في التسويق (الرسم ٢٣). وكان ٧٥ في المائة من الرجال مُلمّين بسوق الجملة مقابل ٨ المائة من النساء فقط. وعلاوة على ذلك، ادّعى ٧٥ في المائة من الرجال أن بمقدورهم الوصول إلى مرافق التخزين قبل تسويق منتجاتهم.

الرسم ٢٣. توزيع نسبة العينة بحسب كيفية تسويق المنتجات الخاصة والجنس

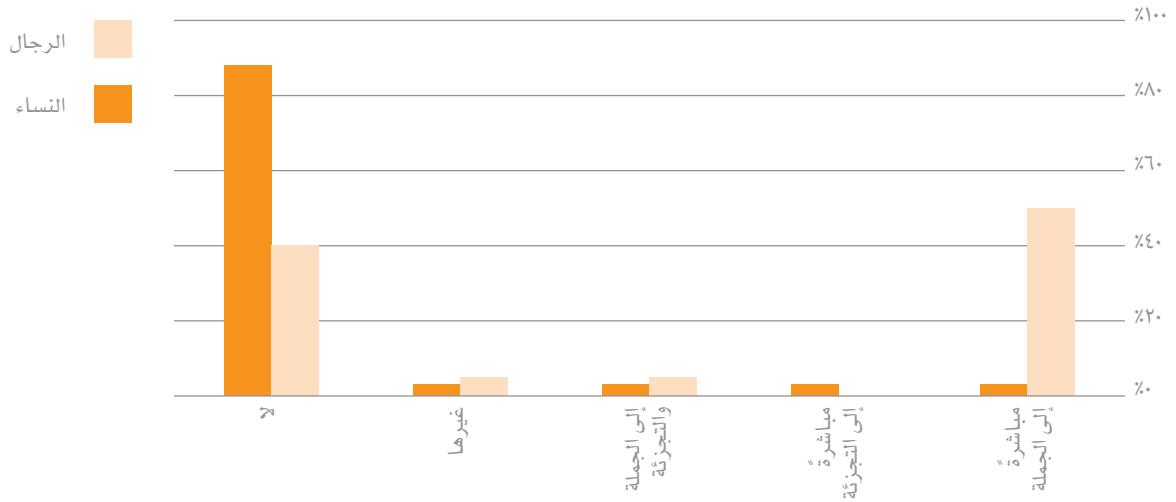

عندما طُلب منهم إدراج قائمة بالخيارات المُحتملة لزيادة الإيرادات، ذكر ٥٤ في المائة من الرجال قنوات تسويقية جديدة، في حين لم يتمكن ٩١ في المائة من النساء إدراج أيّ خيار. ٩ في المائة من النساء اللواتي أدرجن الخيارات كانت لبنانيّات بإستثناء سورية واحدة (الرسم ٢٤). وفي هذا إشارة إلى إنخفاض مستوى مشاركة المرأة في مختلف سلاسل القيمة. إختار رجلان لبنانيان الخيار «غيرها»، حيث أشار الأول إلى التصدير والثاني إلى التّحول إلى أنواع أخرى من البطاطا.

الرسم ٢٤. توزيع نسبة العينة بحسب الخيارات المحتملة لزيادة الإيرادات والجنس

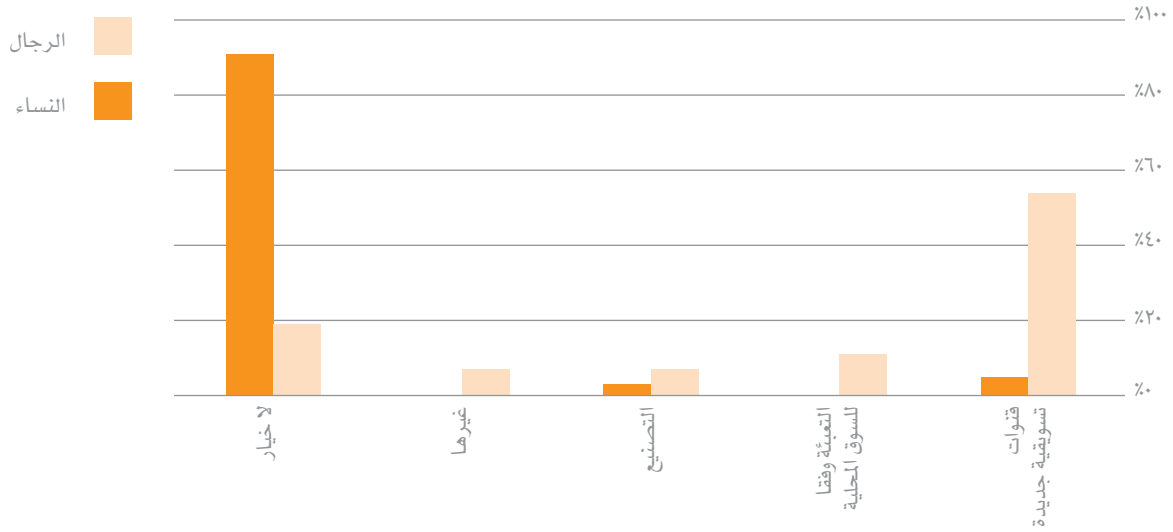

البدء بعمل تجاري جديد

عندما سئلوا عن حماسهم لبدء مشروع تجاري جديد، أجاب ٥٧ في المائة و٢٩ في المائة من الرجال والنساء على التوالي بالإيجاب. وكانت كافة النساء اللواتي أجبن إيجاباً لبنانييات باستثناء سورية واحدة. كما وأشار غالبية الرجال (٦٢ في المائة) إلى عدم توفر رأس المال عندما سئلوا عن التحديات التي تُعرقل قدرتهم على بدء عمل تجاري جديد. وتجدر الإشارة إلى عجز ٣٠ في المائة من النساء عن إدراج أي تحدي، ما يدلّ على غياب نظرة شاملة لسلاسل القيمة (الرسم ٢٥).

الرسم ٢٥. توزيع نسبة العينة بحسب الحواجز التي تعيق بدء عمل تجاري جديد والجنس

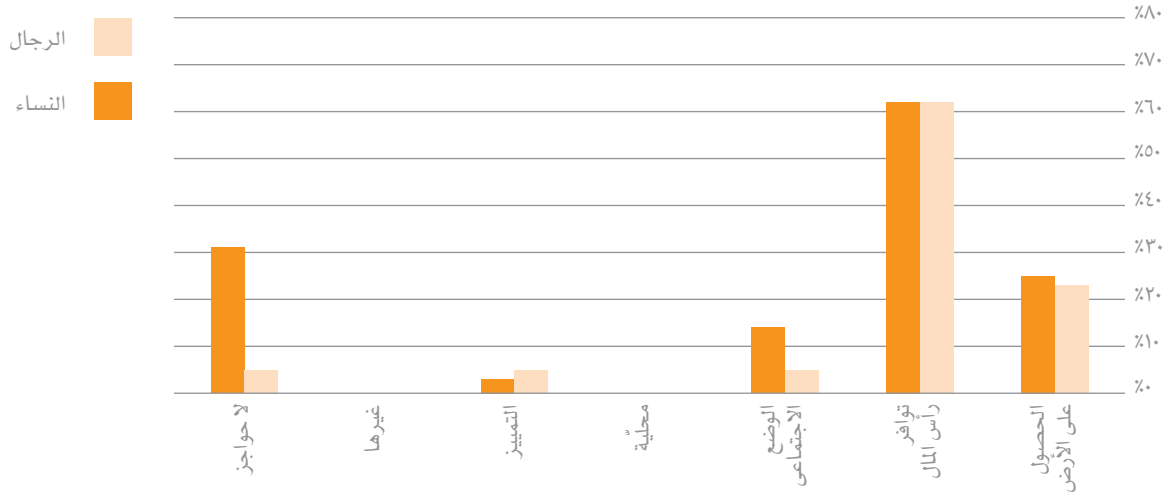

وجاءت الإجابات على التحديات المتوقّعة في البدء بعمل تجاري جديد على النحو التالي: ذكر ٤٠ في المائة من الرّجال المنافسة مع المنتجين الآخرين، وأشار ٢٧ في المائة إلى التحديات المالية (خاصة نقص رأس المال)، وذكر ١٣ في المائة الأسواق غير المعروفة. كما وذكر ٥٦ في المائة من النساء الأسواق غير المعروفة، وهو مؤشر آخر على أن المرأة لا تشارك إلا على مستوى الإنتاج ولم تُشارك في التسويق والتجارة (الرسم ٢٦). ومن الجدير بالذكر أن جميع الرجال و٨٠ في المائة من النساء يدّعون استعدادهم لمواجهة هذه المخاطر.

الرسم ٢٦. توزيع نسبة العينة بحسب التحديات المتوقعة في الأعمال التجارية الجديدة والجنس

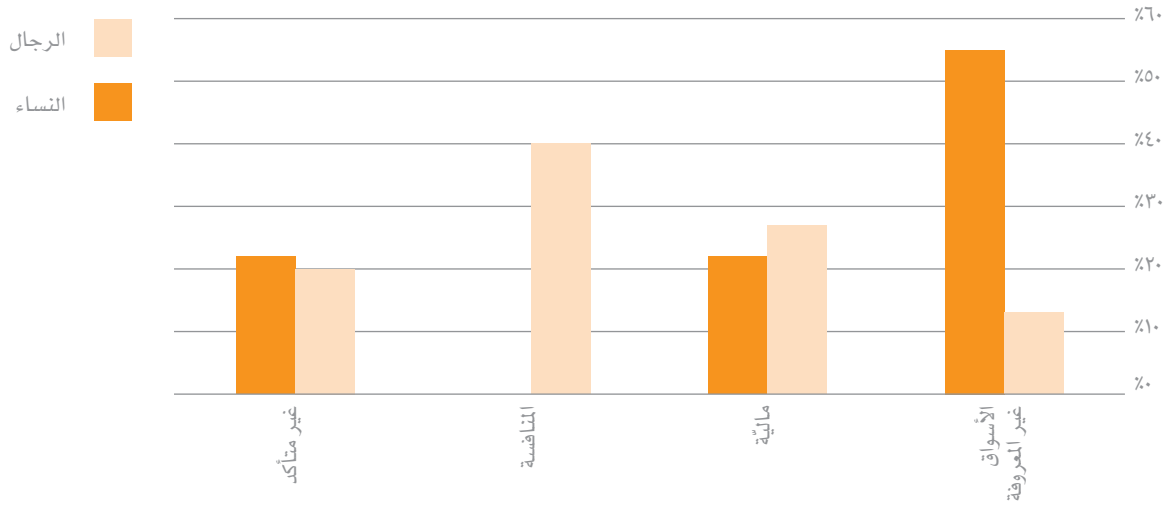

الرّفاه، إحترام الذات والكرامة

عندما سُئلت النساء عن الحواجز والتحديات التي واجهنها والتي أثرت عليهنّ على المستوى المهني، ذكرن تحديات أكثر ممّا واجهه الرجال. كما وإدعى معظم هؤلاء الرجال عدم مواجهة أي تحدي. وتجدر الملاحظة أن أحدًا من الرجال لم يُشر إلى تحديات خاصة بالتنقل أو التقاليد أو ساعات العمل/العمل الجسدي (الرسم ٢٧). ذكرت معظم الفلسطينيات الوضع الاجتماعي، في حين لم تُقدم أي من السوريات أي إجابة. أفادت غالبيّة السوريات انّهن لا يرين حافزاً للبدء بعمل تجاري جديد. هذه النتيجة تعتبر مُتسقة.

الرسم ٢٧. توزيع نسبة العينة بحسب التصورات حول التحديات القائمة في العمل أمام النساء والجنس

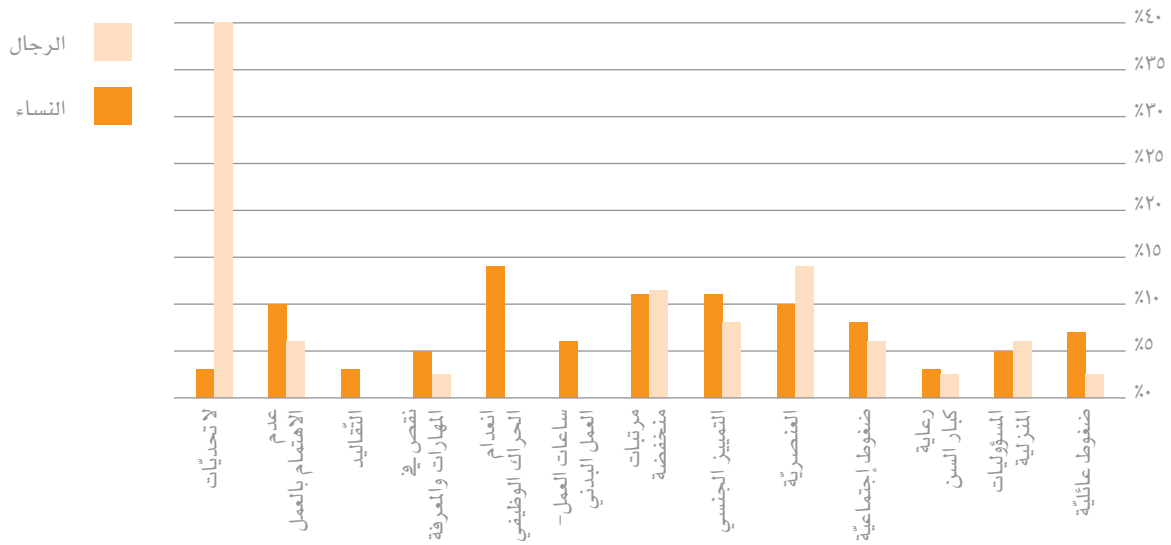

تشعر النساء من جميع الجنسيات أنهن غالبًا ما يُعاملن بشكل مختلف في العمل لكونهن إناثاً. تُشير هذه الإجابات إلى تقسيم العمل والأدوار والمسؤوليات المختلفة بين الرجال والنساء (الرسم ٢٨).

الرسم ٢٨. توزع نسبة العينة بحسب المعاملة التفضيلية في العمل والجنس

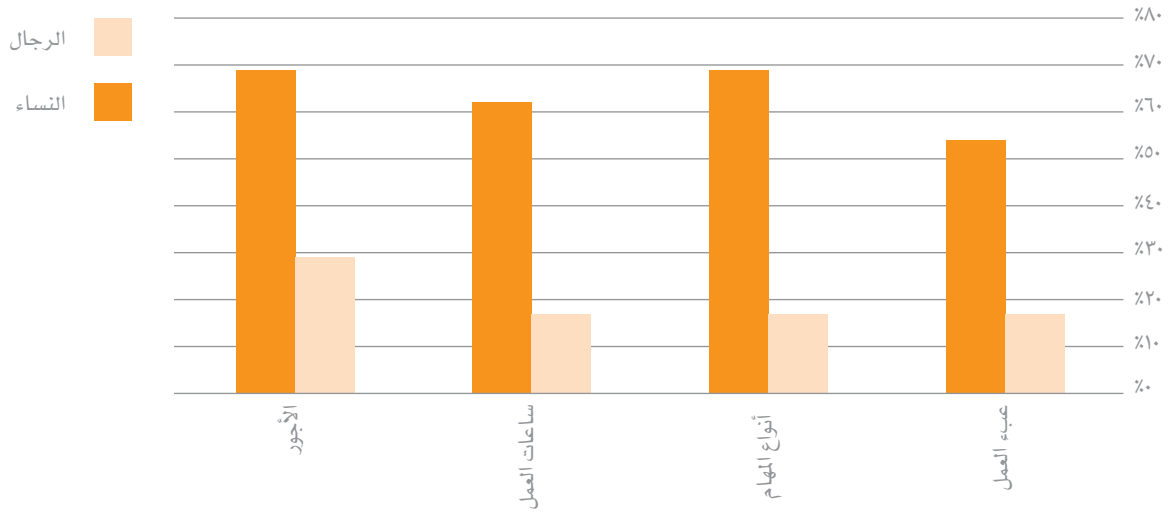

ومن حيث الرضا على المستوى المهني، عبّر ٢٥ في المائة من الرجال عن رضاهم التّام، و٥٨ في المائة عن رضاهم إلى حدّ ما، أما النسبة المتبقية فغير راضية على الإطلاق. وبالنسبة للنساء، عبّر ٨ في المائة منهن عن رضاهم التام، ٣٩ في المائة عن الرضا إلى حدّ ما و٥٣ في المائة غير راضيات على الإطلاق. وفي صفوف الفلسطينيات والسوريات، لم تُعبّر سوى امرأة سورية واحدة عن رضاها التام. يمكن إستنتاج أن النساء أقلّ رضى من نظرائهن الذكور على المستوى المهني (الرسم ٢٩). بصرف النظر عن هذه الإختلافات، أفادت كافة النساء و٩٥ في المائة من الرجال بأن لا فُرص متاحة لهم على المستوى المهني.

الرسم ٢٩. توزيع نسبة العينة بحسب الرضا على المستوى المهني والجنس

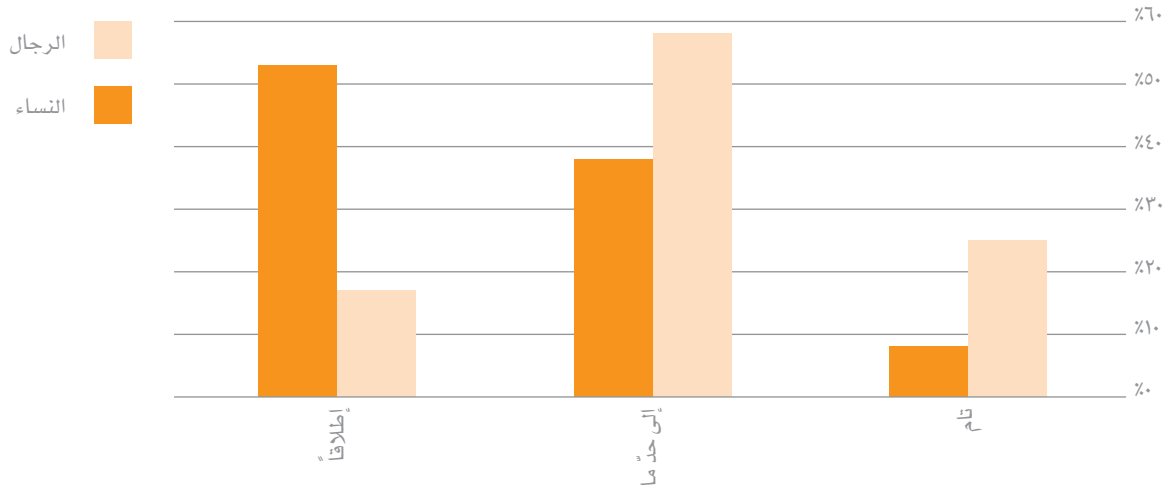

ويرى غالبية الرجال (٥٧ في المائة) والنساء (٦٢ في المائة) أن المخاطر والصدمات الرئيسية التي يواجهونها خلال عملهم هي مالية، ويُعزى ذلك أساساً إلى نقص رأس المال أو الخسائر في الإنتاج. ومن جهة أخرى، لم يذكر سوى ١٣ في المائة من الرّجال التمييز مقابل ٣٣ في المائة من النساء. والجدير بالذكر أن أي من النساء لم تشر إلى وجود الأسواق، ممّا قد يعكس حقيقة أنهنّ لا يُسوّقن المنتجات ولا يتعرّضن لهذا المستوى من سلاسل القيمة (الرسم ٣٠). وفي حين أفاد

٨٢ في المائة من العيّنة أن الصدمات تؤثر على جميع أفراد الأسرة على قدم المساواة، ذكر ٦٩ في المائة أنها لم تؤثر على الرجال والنساء بالتساوي، وهو مؤشر يدُلّ على إحتمال إدراك الفئة المستهدفة للفوارق عندما طلُب منها التفكير بوجهٍ خاص في الإختلافات الجنسانية. كما ويُحتمل أن يُكيّف المشاركون إجاباتهم لتُلائم ما يعتبرونه الهدف من المسح.

الرسم ٣٠. توزيع نسبة العينة بحسب المخاطر والصدمات الرئيسية التي يتم مواجهتها في مكان العمل والجنس

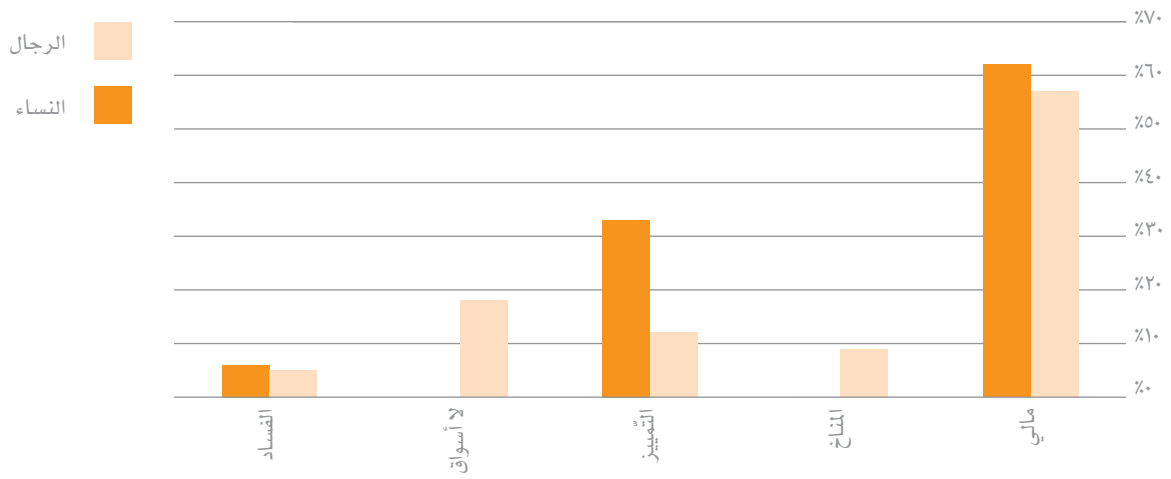

تمكين المرأة والانصاف بين الجنسين

لوحظت النقاط التالية من خلال الإستبيان الإستقصائي حول مفاهيم التمكين والانصاف بين الجنسين:

الجدول ٤. تمكين المرأة والانصاف بين الجنسين

	الذكور	الإناث	التّعليقات
على دراية بمفهوم الانصاف بين الجنسين	٦٥ ٪	٣٤ ٪	لم يرد أي من النساء الفلسطينيات بالإيجاب.
يعتقدون أن هنالك إنصاف جنساني في مجتمعهم	٤٣ ٪	٤٥ ٪	رد رجلان فلسطينيان بالإيجاب، ما تعارض مع ادعاءهم أنهم ليسوا على دراية بالمفهوم.
يعتقدون أن الانصاف بين الجنسين مُهمّة	٨٣ ٪	٥٧ ٪	
يعتقدون أن النساء والرجال لديهم أدوار مختلفة في القطاع الزراعي	٨٣ ٪	٨٠ ٪	رد الرجال الفلسطينيون والنساء السوريات بالإيجاب.
يعتقدون أن التمييز الجنساني قائم في القطاع الزراعي	٦٩ ٪	٦٩ ٪	رد الرجال الفلسطينيون والسوريون بالإيجاب.
يعتقدون أن هناك بعض الأنشطة الزراعية غير المناسبة للمرأة	٨٣ ٪	٧١ ٪	رد الرجال الفلسطينيون والسوريون بالإيجاب.

	الذكور	الإناث	التّعليقات
يعتقدون بوجوب زيادة مشاركة المرأة في بعض الأنشطة الزراعية	٣٩ ٪	٤٩ ٪	
يعتقدون أن مساهمات النساء في الزراعة قيّمة	١٠٠ ٪	٩٨ ٪	
يعتقدون أن مساهمات النساء في الزراعة مُعترف بها ومرئية	٦١ ٪	٦٣ ٪	
يعتقدون أنه من المناسب للمرأة إدارة دخل الأسرة	٦٠ ٪	٨٠ ٪	
يعتقدون أن المرأة تتقاضى أجراً زاهداً مقابل عملها في الزراعة	٦٥ ٪	٨٩ ٪	
يعتقدون أن مشاركة المرأة في التدريبات مناسبة	٧٠ ٪	٩١ ٪	بما في ذلك جميع الرجال السوريين والفلسطينيين
يعتقدون أنه من المناسب للمرأة اتخاذ القرارات الاقتصادية في الأسرة	٥٧ ٪	٥٤ ٪	لم يرد أي من الرجال الفلسطينيين بالإيجاب
يعتقدون أنه من المناسب للمرأة العمل خارج المنزل	٤٨ ٪	٨٦ ٪	

ولوحظت الاختلافات الرئيسية بين مفاهيم الرجال والنساء في الأسئلة الأقل غموضاً حول الانصاف بين الجنسين وتمكين المرأة. على سبيل المثال، يفوق إحتمال إعتقاد المرأة أنها قادرة على كسب وإدارة دخل الأسرة منه لدى الرجال. كما وترتفع نسبة النساء اللواتي يعتقدن أنهن يتقاضون أجورًا منخفضة مقابل عملهنّ، وكذلك نسبة اللواتي يعتقدن ان مشاركتهنّ في التدريبات ضرورية. وأخيراً، لوحظت تباينات واضحة في التصورات المتعلقة بعمل النساء خارج المنزل.

ادّعى ٣٨ في المائة من الرجال و٣٠ في المائة من النساء أن المرأة لا تواجه أي قيود جنسانية في مكان العمل. ومع ذلك، أشار ٢٥ في المائة من الرجال و٣٥ في المائة من النساء إلى الحواجز الثقافية القائمة، وذكر ٢١ في المائة من الرجال الضعف الجسدي و١٧ في المائة المسؤوليات المنزلية، ما يعكس نظرة الرجال إلى المرأة ودورها الثابت في الأسرة. والجدير بالذكر أن النساء فقط ذكرن القيود المالية (راجع الرسم ٣١). ومن المثير للاهتمام أن ٧٥ في المائة من السوريات زعمن أن لا تأثير للقيود الجنسانية على عملهنّ. أما الغالبية العظمى من اللبنانيات وجميع الفلسطينيات فذكرن مواجهة قيود جنسانية في مكان العمل.

الرسم ٣١. توزيع نسبة العينة بحسب القيود الجنسانية التي تواجهها المرأة والجنس

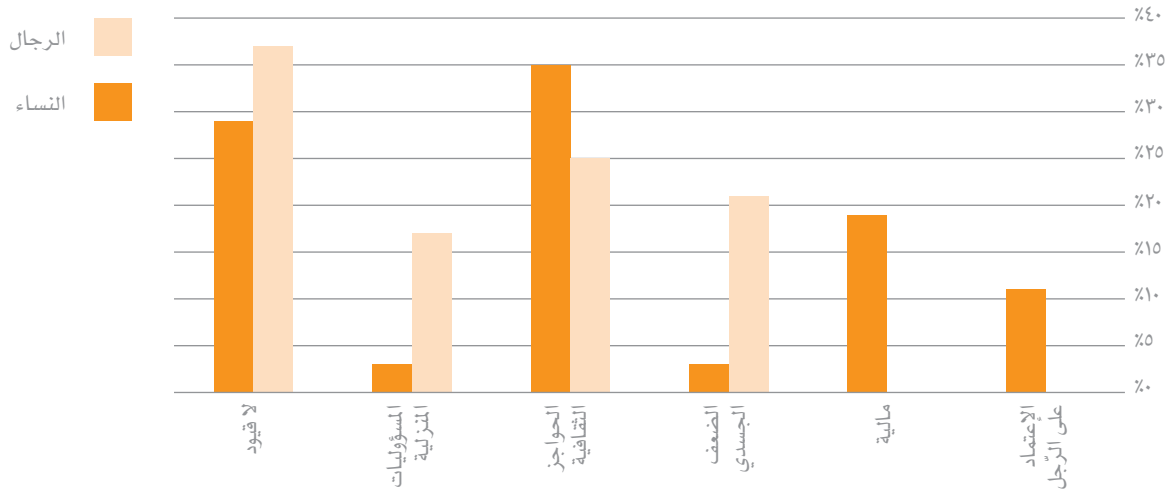

لم يذكُر ٤٨ في المائة من الرجال و٣٣ في المائة من النساء (٨٣ في المائة من النساء السوريات) أي نوع من أنواع التدابير التي يمكن اتخاذها لتمكين المرأة في النشاطات الزراعية. ومن المثير للاهتمام أن ٣٤ في المائة من النساء ذكرن التدريب (الرسم ٣٢). وذكرت غالبية اللبنانيات وجميع الفلسطينيات تدبيراً واحداً على الأقل.

الرسم ٣٢.توزيع نسبة العينة بحسب التدابير المُتخذة لتمكين المرأة والجنس

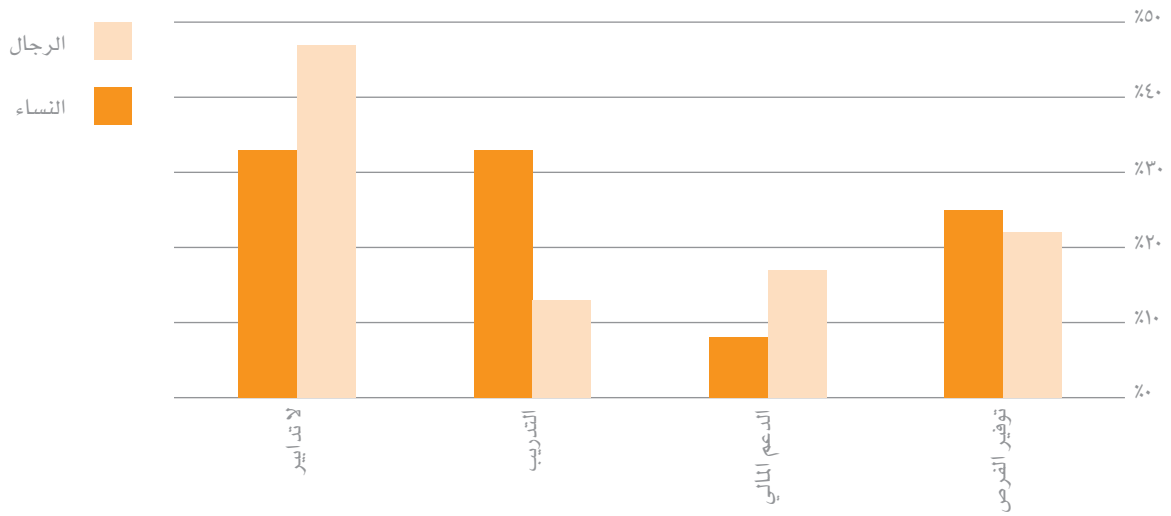

المقابلات مع المُستطلعة آراءهم الأساسيين

أُجريت في المجموع ستّ مقابلات مع المُستطلعة آراءهم الأساسيّين، بمن فيهم:

- صاحب مشتل (١٧ كانون الأول/يناير ٢٠١٧)؛
- مدير تعاونية (١٧ كانون الأول/يناير ٢٠١٧)؛
- مُزارع (١٧ كانون الأول/ يناير ٢٠١٧)؛

- مدير مكتب مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في الشمال (٢٨ كانون الثاني/فبراير ٢٠١٧)؛
- مدير مشروع في مؤسسة الصفدي (٦ آذار/مارس ٢٠١٧)؛
- المدير العام لمؤسسة رينيه معوض (٦آذار/مارس ٢٠١٧).

وترد في الجدول ٥ الإستنتاجات الرّئيسية التي خلّصت إليها المقابلات، والمُستخرجة من ملخصّات المقابلات مع المستطلعة آراءهم الأساسيين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تكشف معرفة وتصورات وآراء المستطلعة آراؤهم ولم يتمكّن الباحثين من التحقق من صحة أقوالهم نظراً لمحدودية الوقت ونقص الموارد والمراجع الأدبية للمُصادقة عليها.

الجدول ٥. ملخص المقابلات مع المُستطلعة آراءهم الأساسيين

المستطلعة آراءهم	الملاحظات / البيانات الرئيسية
يوسف ملاص، صاحب مشتل	يُوظّف المشتل كلّ من النساء والرجال بمعدل الأجر اليومي نفسه. يشهد قطاع الزراعة عموماً تراجعاً كبيراً في الإنتاج يعود أساساً إلى تهريب المنتجات السورية إلى لبنان، ولا سيما عبر عكار. إن معظم المزارعون في عكار مدينون للوسطاء، حيث تصل بعض الديون إلى ٤٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية. يقتصر دور المرأة في عكار محلياً (العناية بالمنزل، تربية الأطفال، الطبخ، إلخ). تعتبر المرأة ربة منزل بصفة رئيسية. تملك بعض النساء في عكار أراض (ورثناها عن الأقارب والأزواج) يقمن بتأجيرها أو يدخلن في شراكة مع المزارعين الذكور لزراعتها عوضاً عن زراعتها بأنفسهن. تتاح فرص للنساء في التصنيع؛ يؤدي العمل الجماعي إلى خفض أسعار مواد الإنتاج، وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج. كما ويعطي العمل الجماعي المرأة المزيد من النفوذ على مستوى السوق.
سركيس بو داغر، مدير تعاونية	يعتبر المزارعون الحلقة الأضعف في سلسلة القيمة الزراعية، حيث أنهم مدينون في الغالب إلى الوسطاء ويضطرون إلى المنافسة مع المنتجات المستوردة الأرخص بصورة دائمة. ثمة إمكانية للتحسين من خلال العمل الجماعي والتعاونيات، رغم أن العديد من العوامل الثقافية والمجتمعية تحدّ من نجاح مثل هذه المبادرات. في الوقت الحاضر، لا تعمل التعاونيات القائمة في كثير من الأحيان أو تعمل بشكلٍ غير ملائم. أغلب النساء العاملات في القطاع الزراعي في عكار هنّ سوريات. وفي معظم الأحيان، لا تشارك المرأة اللبنانية في الأنشطة الزراعية بسبب العوامل الثقافية والمجتمعية. يمكن أن تضطلع المرأة بدور رئيسي في عملية التجهيز، حيث تمتلك المهارات والمعرفة المطلوبة ومعظم النساء يُجهزن المواد الخام للاستهلاك المحلي. قد يشكل المطبخ العام مبادرة هامة توفر المساحة والمعدات اللازمة للتجهيز المناسب. يُعد إنشاء تعاونية لإدارة مثل هذه المساحة في غاية الأهمية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في احترام المعايير الغذائية العالمية والحصول على شهادة. قد تتراوح عملية المعالجة بين تجليد البطاطا للمطاعم والفنادق، وإعداد الخضراوات الورقيّة الطازجة (مثل البقدونس المفروم).

المستطلعة آراءهم	الملاحظات / البيانات الرئيسية
عمر عوض، مزارع الخضروات الورقية والبطاطا	يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه مزارعو البطاطا في عكار في تسويق المنتجات. تتم فترة حصاد البطاطا في عكار قبل فترة حصاد البقاع، مما يعطي عكار الأولوية في تحديد الأسعار. ولكن نظراً لأن الحكومة لا تحدد الرسوم الجمركية والضرائب أو الحصص على البطاطا المستوردة (خاصة من مصر وسوريا والأردن)، فلم يعد للمزارعين من خيار سوى خفض الأسعار. وتنخفض هذه الأسعار تلقائياً عندما يستورد كبار التجار البطاطا خلال موسم الحصاد في عكار. تلعب المرأة دوراً رئيسياً في إنتاج البطاطا والخضراوات الورقيّة في عكار، بما في ذلك إعداد/تقطيع الدرنات، وزرع النباتات، وإزالة الأعشاب الضارة، والحصاد، والتعبئة. أما الرجل فيتولى مسؤولية الري ووضع الأسمدة والمبيدات والحراثة. تواجه المزارعات تحديات عدة منها: عدم السماح لهن بالحصول على قروض إذ يعتبر ذلك مرفوضاً إجتماعياً، واللجوء إلى العمل في كل من الحقول والمنزل في ضوء واجباتهن المنزلية.
ميشال عيسى الخوري، مدير مكتب مصلحة الابحاث العلمية الزراعية في الشمال	يُنظر إلى المرأة في القطاع الزراعي في عكار، وفي لبنان ككل، باعتبارها تابعة وعاملة لا كقائدة. لا تملك المرأة عموماً سلطة إتخاذ القرارات. قد توفر سلاسل قيمة الخضروات الورقية للمرأة فرصاً أكثر ما من سلاسل قيمة البطاطا، حيث تشارك النساء فيها بشكل كبير. يتمتع المزارعون في عكار بوجه عام بمهارات تسويقية محدودة، ويميلون إلى البيع إلى تجار الجملة فقط في عكار وطرابلس. ويؤدي عدم القدرة على نقل منتجاتهم إلى مجموعة أوسع من الأسواق إلى تفاقم هذا الضعف. يصعب على المرأة الحصول على قروض ائتمانية لأن الأراضي في عكار موروثة ومملوكة بشكل رئيسي من الرجال، وبالتالي لا تتوفر للمرأة أي ضمانات. باءت عدة محاولات لإنشاء التعاونيات بالفشل في كلتا سلسلتي القيمة بسبب ربط المزارعين لمفهوم التعاونيات بالتبرعات والدعم المالي الخارجي. وتتمثل أدوار المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في توفير التدريب على الإدارة والوظائف والانظمة والقوانين. تتمتع المرأة بالقدرة والمهارات اللازمة لتصنيع المنتجات، وهو نشاط يُحسّن إلى حد كبير من سبل عيشها ويضيف قيمة للقطاع الزراعي. أحد البدائل المتاحة لتعاونية تصنيع الأغذية هو تشكيل مجموعة من النساء تحت قيادة مدير خارجي أو شركة.

المستطلعة آراءهم	الملاحظات / البيانات الرئيسية
إميل الأسمر، مدير مشروع في مؤسسة الصفدي	تضطلع مؤسسة الصفدي بمشاريع عدة تتعلق بتمكين المرأة اللبنانية في القطاع الزراعي، ولكن عملها أكثر تركيزاً في منطقة عكارً الجبلية. تستهدف هذه المشاريع بشكل رئيسي النساء الراغبات في المشاركة في الأنشطة واللواتي يعشن في مجتمعات متسامحة/متقبلة نسبياً. تدعم المشاريع النساء والتعاونيات من خلال توفير الأدوات ومواد الإنتاج وأنظمة الري وغيرها، بالإضافة إلى بناء القدرات. كما وتسعى إلى تعزيز البيئة المواتية. تواجه التعاونيات في عكار تحدّيات عدة، أهمّها العجز عن تسويق المنتجات والإفتقار إلى إدارة الوقت وغياب حس الإلتزام في أوساط الأعضاء والحواجز الثقافية، ونقص المهارات الأساسية في تأسيس التعاونيات وإدارتها أو حتى إستيعاب مفهومها. عندما بدأت مؤسسة الصفدي العمل مع التعاونيات، استهدفت النساء والرجال على السواء لضمان مشاركة كليهما. وبعد إرساء الثقة والقبول، تم استهداف النساء والرجال بشكل منفصل. تدعم مؤسسة الصفدي التعاونيات النسائية بشكل أساسي من خلال بناء القدرات في مجال النظافة الغذائية، ومراقبة الجودة، والتعبئة والتغليف. مع مرور الوقت، تتزايد مشاركة المرأة في أنشطة المشاريع. على سبيل المثال، تشارك المرأة بشكل متزايد في ورش العمل والدورات التدريبية كما وأصبحت مهتمة بتطوير مزارعها. قد يُعزى ذلك إلى جلسات التوعية التي أجريت وإلى تمكين قائدات المجتمع المحلي. كما وشهدنا أيضاً إزدياد مشاركتها في صنع القرارات. في بعض الحالات، تزداد مشاركة المرأة في أنشطة من قبيل رش المبيدات واستخدام الآلات الثقيلة. ومع ذلك، لا يزال يشكل وصولها إلى الأراضي والموارد تحديًا كبيرًا. تشارك المرأة في كافة الأنشطة الزراعية تقريبًا، وهي تملك المهارات والقدرات والرغبة في العمل لكن غالباً ما تعوقها الضغوط الاجتماعية وتحول دون قدرتها على صنع القرارات والتحكم بعملها. يختلف مستوى التشدد والتحفظ الإجتماعي بين العائلات العكارية ما بين شديدة التحفظ (تعتبرالمرأة ربة منزل فقط) وبين متحفظة معتدلة (تعتبر أن الرجل هو المعيل ولكن تسمح بمشاركة المرأة في العمل) وتلك الأكثر إنفتاحاً على فكرة تمكين المرأة. ستساعد التعاونيات النسائية المرأة على توليد الدخل من خلال تحسين الإنتاج والتجهيز. تتمتع المرأة بالمهارات والقدرات اللازمة لتجهيز العديد من المنتجات، ولكن تمس الحاجة إلى بناء القدرات لضمان الجودة وزيادة الإيرادات. يعتبر الوعي الجنساني ضرورياً للمجتمعات لفهم عدم الإنصاف الجنساني وانقسامات العمل والمسؤوليات. علاوة على ذلك، يجب أن تعي المجتمعات المحلية أهمية المرأة في القطاع الزراعي. فشلت معظم التعاونيات في المنطقة بسبب عجزها عن فهم أدوار التعاونيات ووظائفها. تدعو الحاجة إلى بناء القدرات لضمان قدرة المرأة على إدارة وتولي التعاونيات.

المستطلعة آراءهم	الملاحظات / البيانات الرئيسية
نبيل معوض، المدير العام لمؤسسة رينيه معوض	يتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه المرأة العاملة في سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقية في حيازة الأراضي – إذ نادراً ما تملك الأراضي ما لم ترثها. كما وتواجه ضغوطاً اجتماعية وثقافية لأنه ليس من الشائع للمرأة اللبنانية أن تعمل في القطاع الزراعي إلّا لدعم زوجها. لا يمكن للمرأة أن تتواصل مباشرةً مع مؤمني مواد الإنتاج ولا يتم عادةً الإعتراف بتوقيعها كضمان موثوق. هذا يعني أن عليها العمل عن طريق زوجها. لا تحصل المرأة على قروضاً وحتى مستويات ائتمانية صغيرة. تواجه النساء السوريات والفلسطينيات المزيد من التحديات، لأنهن مقيدات بعوامل خارجية عدة تزيد من فقرهن. على سبيل المثال، تعذر الحصول على الأراضي والموارد الأساسية كما ويعيش معظمهن في ظروف صعبة، غالباً في خيم. تواجه النساء السوريات ضغوطاً اجتماعية ثقافية أكثر، لأن غالبية أزواجهن عاطلين عن العمل أو في سوريا. في آذار/مارس ٢٠١٧، أطلقت مؤسسة رنيه معوض مشروعًا جديدًا يُركّز على ربط وحدة تجهيز بطاطا صغيرة في عكار بسوق الأكل لكفالة تحسين الإنتاجية على طول سلسلة قيمة البطاطا. يتمثل دورالمنظمات غير الحكومية أولاً بتحديد الاحتياجات وتصميم مشاريع مستدامة لتلبيتها. وينبغي ايلاء الأولوية إلى المشاريع المُدرّة للدخل لضمان الدخل المستدام. تساهم التعاونيات في تمكين المرأة إذا سمح لها بأن تصبح عضواً ناشطاً. إن التدريب المكثف وبناء القدرات ضروريان لضمان عمل التعاونيات بصورة سليمة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضع التعاونيات خطة واضحة المعالم ومجموعة من الأهداف لزيادة الدخل.

وتجدر الإشارة إلى تأكيد جميع المشاركين على أهميّة إشراك النساء في التصنيع والإنتاج ولكن أحداً لم يذكر أي نشاط تسويقي أو تجاري أو أنشطة أخرى في مستويات أخرى من سلسلة القيمة. يُرجى الرّجوع إلى الملحق ٦ ورقة ملخص للمقابلات مع المستطلعة آراءهم الأساسيين كاملة.

مناقشات جماعية مركّزة: النّتائج والتّحاليل

تم تعيين المُشاركين عقب تحليل أصحاب المصلحة. ورغم الجهود التي بذلها الفريق لإشراك المرأة، لم يحضر سوى اثنتان، واعتذرت الأخريات وأوضحن أن أزواجهنّ رفضوا مشاركتهنّ. أُخذ ذلك بعين الإعتبار عند تحليل البيانات، حيثُ اعتبر عجز المرأة عن الحضور واقعاً بحدّ ذاته وانعكاسًا لأنواع الضغوط الاجتماعية والثقافية التي تتعرض لها.

تعكُس نتائج مجموعة التركيز المُدرجة أدناه ردود المشاركين فقط.

مناقشة جماعية مُركّزة ١

الرسم ٣٣. مناقشة جماعية مركزة ١ – تحليل شجرة المشاكل

تم إجراء مجموعة تركيز مع خمسة مزارعين، بينهم ثلاثة رجال وامرأتان[٤]، في ١٨ كانون الثاني/فبراير ٢٠١٧ في دائرة الزراعة الشمالية في العبدة، عكار. وكون أعداد المشاركين أقل ممّا كان متوقّعًا، وحقيقة أنهم عملو جميعاً في سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقية، لم يتم تقسيمهم إلى مجموعات للتمرينات. وبعد تقديم موجز عن المشروع وأهداف المناقشة الجماعيّة المركزة، تم شرح التمارين بالتّفصيل وأُتيحت الفرصة للمشاركين لطرح الأسئلة. تمحور موضوع المناقشة حول عدم تقدير وإبراز أدوار المرأة في سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقية في عكار، وتم تطوير تحليل شجرة المشاكل مع المشاركين (راجع الجدول ٦).

الجدول ٦. نتائج تحليل شجرة المشاكل (مناقشة جماعية مركزة ١)

سلسلة القيمة	الأسباب	الآثار
البطاطا	ظروف العمل الصعبة (المالية والبدنية، وما إلى ذلك). المجتمع الأبوي. إنعدام الحرية من حيث التنقل وصنع القرارات. نقص مشاركة المرأة في التسويق. غياب التعاون بين المزارعات. المرأة ليست عضواً في التعاونيات القائمة. عجز المرأة عن تملّك الأراضي واستئجارها.	الفقر تهميش دور المرأة في الزراعة والمجتمع.

٤ على الرغم من دعوة العديد من النساء للحضور، لم تحضر سوى اثنتان

سلسلة القيمة	الأسباب	الآثار
الخضراوات الورقية	غياب التعاونيات النسائية. المنافسة في السوق. المنافسة مع العمالة السورية الرخيصة. الإفتقار إلى جدول زراعي تستخدمه المرأة. الخسائر في الإنتاج بسبب العجز عن التسويق/البيع. عدم توفر أساليب التغليف السليمة بسبب نقص المهارات والمعرفة.	معاناة المرأة من الديون. الخسائر في الإنتاج. الأوضاع المالية الأليمة. تضخّم السوق والمنافسة مع الأسواق الخارجية. غياب التنوع في القطاع.

طُلب من المشاركين التفكير ملياً في دور المرأة في القطاعات الفرعية للبطاطا والخضراوات الورقية من خلال تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر (الجدول٧ و٨).

الجدول ٧. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لسلسلة قيمة البطاطا (مناقشة جماعية مركزة ١)

نقاط القوة	نقاط الضعف
مشاركة المرأة في إعداد الدرنات (تقطيع). تمتّع المرأة بخبرات في الممارسات الزراعية (ولا سيما في الزراعة، وإزالة الأعشاب الضارة، والتعبئة). لاتستغرق الأنشطة المتعلقة بالبطاطا وقتاً طويلاً.	المرأة غير قادرة على الوصول إلى السوق إذ يُعتبر ذلك مرفوض إجتماعياً (لا يمكنها نقل المنتجات إلى السوق). المرأة لا تمتلك/تستأجر الأرض وبالتالي لا يمكن أن تعمل لحسابها الخاص. للمرأة واجبات منزلية تتداخل مع العمل الزراعي. لا تحصل المرأة على القروض (على الرغم من أنه يصعب حصول المزارعين الصغار على وجه العموم على قروض رسمية بغض النظر عن الجنس). غياب التعاونيات التي تنظم أنشطة التصنيع الغذائي.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
تجهيز البطاطا (البطاطا المجلدة ورقائق البطاطس). الشراكة مع المزارعين الذكور القادرين على استئجار الأراضي.	العجز عن تسويق وبيع المنتجات المُصنّعة. قلة الوعي فيما يتعلق بالعمل التعاوني. زراعة البطاطا محفوفة بالمخاطر حيث أن أسعار السوق تتقلب بشكل كبير.

الجدول ٨. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لسلسلة قيمة الخضراوات الورقية (مناقشة جماعية مركزة ١)

نقاط القوة	نقاط الضعف
تملك المرأة المعرفة والمهارات اللازمة للإنتاج. المياه متوفرة بشكل عامّ للإنتاج السليم. تستطيع المرأة زراعة مساحات صغيرة بالقرب من منزلها. الدورة الزراعية قصيرة نسبيًا لمعظم الخضراوات الورقية.	العجز عن تملك/إستئجار الأراضي. العجز عن بيع المنتجات مباشرةً في السوق. التنافس مع العمالة السورية. المزارعون السوريون يستأجرون الأراضي بأسعار أعلى من المزارعين اللبنانيين.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
تأسيس التعاونيات النسائية. تجهيز البقدونس والخضراوات الورقية الأخرى (المفرومة). نزع وتشريب النعناع والريحان والزعتر والمولوخية. إعداد السلطة الجاهزة. التعاقد مع المطاعم ومحلات السوبر ماركت من خلال التعاونيات.	العجز عن التسويق. في حالة تأسيس التعاونيات، عدم القدرة على الحفاظ عليها. انعدام الرغبة في التعاون. غياب مساحة مشتركة للتعاونيات. الضغوط الاجتماعية التي تعوق تعاون المرأة.

ملاحظات عامة

- تعيّن على الفريق تذكير المُشاركين باستمرار بأهداف المناقشة الجماعية المركزة، إذ خرجوا عن موضوعات المناقشة، وفضلّوا مناقشة قضايا أخرى يعتبرونها أكثر أهميّة، منها الإهمال الحكومي، والتنافس مع واردات أرخص، والفقر.
- شعر الفريق باليأس والإحباط في أوساط المزارعين، خاصةً عندما يتعلق الأمر بسلسلة قيمة البطاطا.
- قاد المشاركون الذكور المناقشة، وعلى الرغم من إتاحة الفرصة للنساء للتعبير عن آرائهن ومفاهيمهن، صعب عليهن التحدث أمام الرجال أو الاستماع لهم من قبل الرجال.
- إختلف المشاركون في معظم الأحيان حول دور المرأة في الزراعة ومستوى مشاركتها في مختلف الأنشطة على مستوى المزارع – هذا يدلّ على عدم وضوح أدوار المرأة ومسؤولياتها وعدم تجانسها. لوحظ ذلك أيضاً خلال المقابلات مع المستطلعة آرائهم الأساسيين، حيث ادعى بعضهم أن المرأة اللبنانية لا تشارك بشكل كبير في الإنتاج.
- أشار المشاركون عدّة مرات إلى أن التحديات الحقيقية التي يواجهها كلّ من النساء والرجال في القطاع الزراعي في عكار هي تحديات سياسية واقتصادية، وبالتالي لن يأتي تحديد الفرص المتاحة للمرأة بالإفادة إلى القطاع ما لم يتمّ التصدي لهذه القيود والتحديات الأكثر أهمية.

مناقشة جماعيّة مركّزة ٢

الرسم ٣٤. مناقشة جماعية مركزة - مناقشة تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر

تم إجراء مناقشة جماعيّة مركّزة ثانية مع ١٥ مزارعاً في ٢٥ كانون الثاني/فبراير ٢٠١٧ في دائرة الزراعة الشمالية في العبدة، عكار[٥]. إنقسم المشاركون إلى مجموعتين إستناداً إلى ما إذا كانوا يعملون في الغالب في البطاطا أو الخضراوات الورقية. بعد مقدمة موجزة عن المشروع وأهداف المناقشة الجماعية المركزة، تم شرح التمارين بالتفصيل لكلّ مجموعة على حدة وأتيح للمشاركين الفرصة لطرح الأسئلة. تمثلت المشكلة المطروحة للتحليل في عدم تقدير أدوار المرأة في سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقية في عكار (راجع الجدول ٩).

الجدول ٩. نتائج تحليل شجرة المشاكل (مناقشة جماعية مركزة ٢)

سلسلة القيمة	الأسباب	الآثار
البطاطا	طابع المجتمع المُحافظ	ضعف دور المرأة وهيمنة الرجال في هذا القطاع.
	انخفاض الأسعار وغياب التسويق المناسب.	انخفاض الروح المعنوية بين النساء.
	القروض غير مقبولة اجتماعيًا، وخاصة بالنسبة للنساء.	
	إنعدام حرية المرأة.	
	نقص القدرات المالية.	

٥ على الرغم من دعوة العديد من النساء للحضور، إلا أن أحدا لم يحضر. وفي الوقت نفسه، فاق عدد الرجال الحاضرين ما كان متوقعاً، حيث أخطر المزارعون بعضهم بعضاً عن هذه المناقشات.

سلسلة القيمة	الأسباب	الآثار
الخضراوات الورقيّة	لا تدخّل مباشر مع الوسطاء. العجز عن الحصول على القروض. لا تملك المرأة عموماً أرض (باستثناء الأرامل). المجتمع الأبوي. تملك المرأة مسؤوليات منزلية. غياب الفرص. تعذّر الوصول إلى الأسواق.	الديون وتدهور الأوضاع المالية. الاعتماد الكامل على أحد أفراد الأسرة الذكور. نقص القدرات المالية للاستثمار في المشاريع والشركات. تبقى المرأة محصورة في المنزل وتعمل في الشؤون الداخلية.

طُلب من المشاركين التفكير ملياً في دور المرأة في القطاعات الفرعية للبطاطا والخضراوات الورقية. (الجدول ١٠ و١١).

الجدول ١٠. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لسلسلة قيمة البطاطا (مناقشة جماعية مركزة ٢)

نقاط القوة	نقاط الضعف
تضطلع المرأة بأدوار ومسؤوليات زراعية كبيرة ومعرفة ومهارات واسعة. تتمتع النساء بالمهارات اللازمة لتعبئة المنتجات. المرأة فعالة وكفؤة في عملها.	الإفتقار إلى الدعم المالي. عجز المرأة عن بيع المنتجات بسبب عدم التفاعل مع الوسطاء/تجار التجزئة. اعتماد المرأة على أفراد الأسرة (ومعظمهم من الرجال) للتواصل مع أصحاب المصلحة.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
تجليد البطاطا (لا يبدو أن المجموعة قادرة على تحديد الفرص في سلسلة القيمة هذه.)	ركود السوق الزراعي بشكل عام. تُعدّ زراعة البطاطا محفوفة بالمخاطر بسبب تقلب الأسعار. عدم قدرة المرأة على تسويق وبيع المنتجات المصنعة. غياب مرافق تخزين مناسبة.

الجدول١١. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لسلسلة قيمة الخضراوات الورقية (مناقشة جماعية مركزة ٢)

نقاط القوة	نقاط الضعف
تشارك المرأة في معظم الأنشطة الزراعية المتعلقة بالخضراوات الورقية. المرأة هي ركيزة الأسرة والزراعة. تتمتع المرأة بخبرة واسعة في إنتاج وتصنيع الخضراوات الورقية. المرأة مُتعدّدة المهام.	لا تستطيع المرأة التواصل مع أصحاب المصلحة الذكور. المرأة غير نشطة أو مؤثرة إجتماعيًا. تؤثرالضغوط الاجتماعية على عمل المرأة. تعمل المرأة بأجر يومي وليس بأجر بالساعة. عجز المرأة عن الحصول على قروض. قلة التنوع في الإنتاج. لا تعمل المرأة بشكلٍ مستقل عن الرجل. نقص المياه على مدار السنة أو نظم الضخ الكافية. مساحات صغيرة تحدّ من الإنتاج. سيطرة الوسطاء على أنواع وكميات المنتجات.
الفرص المتاحة	**المخاطر**
تعاونيات المرأة وإنشاء مشتل تملكه التعاونية. إزالة جذورالخضراوات الورقية وتجفيفها وتعبئتها. سلطات جاهزة.	الإفتقار إلى مرافق التصنيع الغذائي والتخزين. الإفتقار إلى الفكر التّعاوني والالتزام. يتحكم التجار والوسطاء في السوق. التنافس مع المنتجات السورية. عجز المرأة عن تسويق المنتج.

نُشير إلى أن جميع الردود الواردة في الجداول ذات صلة بشجرة المشاكل وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر التّي ذكرت تعود للمشاركين في مجموعة التّركيز.

ملاحظات عامة

- شعر العديد من المشاركين بخيبة أمل إزاء موضوع المناقشة حيث أنهم تلقوا دعوة من المزارعين الآخرين، وأساءوا فهم الغرض من الدراسة وكان لديهم توقعات أخرى.
- شعر فريق البحث باليأس والاحباط في أوساط المزارعين، خاصةً عندما تعلق الأمر بالبطاطا، كما لحظ خلال المناقشات المركزة مع المجموعة الأولى. تراوحت التعليقات والملاحظات بين الادعاء بأن مشاركة المرأة كبيرة في هذا القطاع، وبالتالي ما من حاجة إلى تحديد الفرص وبين الإشارة إلى أن مثل هذه الأنشطة والتمارين غالباً ما تتم من قبل منظمات ولا تسفر عن نتائج ملموسة.
- احتكر عدد قليل من المشاركين المناقشة، ورغم الجهود التي بُذلت لإشراك الجميع، فقد كان الأمر في غاية الصعوبة إذ لم يسمح المزارعين أصحاب الشخصيات الأقوى للآخرين بالتعبير عن آرائهم. وأظهر الفريق العامل في البطاطا

عدم موافقتهم فيما يتعلق بدور المرأة في سلسلة القيمة وبأسباب نقص الرؤية والاعتراف. بينما زعم العديد من المشاركين أن النساء يضطلعن بنفس النشاطات التي يضطلع بها الرجال على مستوى المزارع، إلا أن آخرين عارضوا ذلك وادعوا أن اللبنانيات لا يعملن في سلسلة القيمة هذه على الإطلاق.

- كان هناك اتفاق عامّ بين المشاركين على أن أهمّ التحديات التي يواجهها الرجال والنساء على حدّ سواء هي: (١) توفر واردات أرخص؛ (٢) إهمال الحكومة؛ (٣) تحكم الوسطاء والتجار بالسوق؛ و(٤) إحتكار مؤمنو مواد الإنتاج.

الملاحظات الميدانية

أدلى الفريق بملاحظاتٍ عدّة خلال الزيارات الميدانية والمقابلات مع المُستطلعة آرائهم الأساسيّين وملء الاستبيانات وتيسيرالمناقشات الجماعية المركزة. يمكن تلخيص هذه الملاحظات على النّحو التالي:

- الضّغوط الاجتماعية على المرأة والأدوار الجنسانية واضحة بين المجتمعات الزراعية. وعند إجراء الاستبيانات، كان هناك إحجام من النّساء عن الإجابة عن الأسئلة، وخاصةً في حضور الجيران أو أصحاب العمل. كما وطلب العديد منهن عودة الفريق في حضور أزواجهن.
- يسود تصوّر عام بأن المرأة اللبنانية المتزوجة يجب أن تصبح ربة منزل ولا تشارك في العمل الميداني. وفي الحالات التي لا تستطيع المرأة فيها ترك العمل بالكامل بسبب القيود المالية، فلا تزال تسعى عمومًا إلى أن تصبح ربة منزل متفرغة في نهاية المطاف.
- هنالك إستياء تجاه المزارعات السوريات من جانب المزارعات اللبنانيات، إذ انهن يقبلن العمل مقابل أجور أقلّ.
- يُعتبر تواصل النساء مع مؤمّني مواد الإنتاج والتجار/تجار الجملة الذكور غير مقبول اجتماعياً بشكل عامّ، كما وغالبًا ما يُفضل أصحاب المصلحة حضور الرّجل عند توقيع فاتورة أو عقد. ومن بين الأسر المعيشية التي تُعيلها النساء، من الشائع أن تُسجل المرأة إسم أحد أفراد الأسرة الذكور عند شراء شتلات أو مواد إنتاج أخرى، رغم أن هذا النوع من النشاط نادر بين النساء أساساً.
- يعمل العمال الزراعيون السوريون في معظم الأحيان في ظروف قاسية وغير ملائمة لساعات طويلة ومع القليل من التعويض.
- العمال الزراعيون الفلسطينيون أقل ظهوراً في عكار ولا يعتبرهم اللبنانيون منافسين لهم.
- عمل الأطفال شائع ويمكن ملاحظته بسهولة عند زيارة المزارع/الحقول. تتقاضى الفتيات عامةً أجوراً تقلّ عن أجور الشبان، ما يُعزى جزئياً إلى اختلاف المهام التي يؤدينها. انتظرت جميع العائلات وقتاً طويلاً لإرسال أطفالها إلى المدرسة ولكنها عجزت عن ذلك بسبب القيود المالية.
- كانت معظم النساء التي التقين بهنّ خلال التقييم أميّات، بمعدّل أعلى بشكلٍ واضح من الرجال.
- لوحظ خلال ملء الإستبيانات أنه لم تتوفر لدى العديد من النساء أي معلومات عن عملهن أو دخل أسرتهن، كما وتناقضت الإجابات في بعض الحالات. وغالباً ما طلبن من الفريق التواصل مع أزواجهن لمزيد من التفاصيل.

التحليل الجنساني

تُعتبر الفوارق الجنسانية هامّة في النظم الزراعية، ويمكن ملاحظتها في كلّ من سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقية في عكار. تُحدّد الأدوار الجنسانية المُحددة ثقافياً تقسيمات العمل والمسؤوليات والوصول إلى الموارد الإنتاجية والقيود بشكلٍ ملحوظ. ورغم أن مساهمتها في هذا القطاع تتساوى في أهميتها، فتواجه المرأة تحديّات أكبر كما ولا يُعترف بدورها رسميًا. وكما كشفت الاستبيانات والمقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين والمناقشات الجماعية المركزة بالإضافة إلى الملاحظات الميدانية، تتجلى هذه الفوارق الجنسانية في العمل الذي يضطلع به النساء والرجال في

الغالب والذي يمثل مجتمع يتمحور حول الأدوار الجنسانية (الجدول ١٢). تميل المرأة إلى المشاركة في أنشطة من قبيل الزراعة، وإزالة الأعشاب الضارة، والحصاد، والتصنيع، في حين يضطلع الرجل بدور صانع القرارات الأساسي ويتواصل مع مُقدّمي مواد الإنتاج والتجار وتجار الجملة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

الجدول١٢. التقسيم الجنساني للعمل

النّشاط	المرأة	الرّجل	صانع القرارات
شراء مواد الإنتاج		X	الرّجل
تهيئة الأرض		X	الرّجل
إستخدام الآلات		X	الرّجل
الزراعة/البذر	X	X	كلاهما
التسميد		X	الرّجل
الرّي		X	الرّجل
إزالة الأعشاب الضارة/العناية	X	X	الرّجل
رش مبيدات الآفات		X	الرّجل
الحصاد	X	X	الرّجل
تحضير وتخزين البذور/الدرنات	X		كلاهما (المرأة بصورة رئيسية للاستهلاك المنزلي)
التّصنيع	X		كلاهما
التّسويق		X	الرّجل
البيع		X	الرّجل

إتخاذ القرارات والوصول إلى / الرقابة / ملكية الموارد

تقُل فرص وصول العاملات الزراعيات في عكار إلى الموارد والفرص مقارنةً بالرجال. تتّسم العديد من الأصول ومواد الإنتاج والخدمات، بما في ذلك الأرض والتعليم والتكنولوجيا من جملة أمورٍ أخرى بالفجوات الجنسانية. وقد أدّت الأعراف الاجتماعية والفقر والتهميش إلى الأدوار الجنسانية وديناميّكيات السلطة التي لا تقتصر آثارها على أداء المرأة في القطاع فحسب، بل أيضًا على القطاع ككل. تُشارك المرأة مشاركةً ملموسةً في الأنشطة الزراعية، ولكن سيطرتها محدودة على العمل والوقت، وأجرها يقلّ عن أجر الرجل وعادةً ما تضطلع بمسؤوليات منزلية تتعارض مع عملها، أي ينتهي بها المطاف بالعمل لساعات أطول من ساعات الرجل. وكما هو مُبيّن في الجدول ١٢، يتولى الرّجل مسؤولية اتخاذ القرارات بصرف النظر عمّن هو المسؤول عن النشاط.

رفاه المرأة

نذكر أن نتائج الإستبيان أظهرت أن ٥٣ في المائة من النساء غير راضيات على المستوى المهني. ويشير ذلك، بالإضافة إلى أن الغالبية لا ترى أي فرصة للتحسين، إلى أن المرأة تعي التحديات الماثلة في حالتها وبالتالي تشعر بإحباطٍ شديد. فضلاً عن ذلك، تشعر غالبية الفلسطينيات والسوريات أنهنّ يواجهن التمييز.

تُبيّن هذه النتائج إفتقار عامّ إلى الرفاه. ومع ذلك، لا يمكن أن يُعزى هذا الإفتقار إلى القيود الجنسانية إلى حدّ كبير، إذ تعاني المجتمعات المُستهدفة من الفقر والتّهميش أيضًا. تُعتبر القيود الجنسانية عوامل معزّزة تؤثّر على رفاه المرأة التي تتعرّض للتّهميش في مجتمع مهمّش أساساً.

القيود الجنسانية

الوصول إلى الموارد الإنتاجية

تواجه النساء العاملات في سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقية، أو في القطاع الزراعي في عكار ككل، تحديات أكثر مما يواجهه الرجال فيما يخصّ الوصول إلى الموارد الإنتاجية. وكشف التقييم عن تفاوتات كبيرة في الوصول إلى الموارد الإنتاجية، ما يدلّ على ما يلي:

- **الوصول إلى الأرض.** لا تملك المرأة عموماً أرضاً في عكار، باستثناء الأرملة التي غالباً ما ترثها عن زوجها. وتُعتبر الأرض إحدى العناصر الرّئيسية للإنتاج في القطاع الزراعي، وتنهض ملكيتها ومتابعتها ونقلها بدورٍ هام فيما يتعلق بالمعيشة. تفضي الفجوات الجنسانية في الوصول إلى الأراضي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وغالباً ما تُديم الفقر، ما يضع المرأة في وضع غير مؤات. يؤدي إنعدام أمن حيازة الأراضي إلى انخفاض الاستثمارات التي تود المرأة القيام بها، مما يقوّض إنتاجيتها. قد يؤدي الشعور بالملكية والاستدامة إلى زيادة مستوى الالتزام والمشاركة في العمل اليومي. وكما إتضح من خلال الاستبيان، يُسمح للمرأة قانونًا بامتلاك الأرض ووراثتها، ممّا يعني أن الحواجز الثقافية والاجتماعية تؤدي في معظم الأحيان إلى عدم المساواة هذه.
- **الوصول إلى أسواق المدخلات والنواتج والهياكل الأساسية.** لا تتواصل معظم النساء المُستطلعة آرائهن مع مقدمي مواد الإنتاج ولا يبعن منتجاتهن الخاصة، ما يدل على إعتماد المرأة على أفراد الأسرة الذكور عندما يتعلق الأمر بشراء البذور والأسمدة ومبيدات الآفات والمعدات والآلات، وكذلك عند تسويق أو بيع المنتجات. ويحدّ ذلك بشكلٍ كبير من قدرتها علىالإنتاج أو الشراء أو التصنيع أو الحفاظ على المنتجات أو التجارة بشكل مستقلّ عن الرجل.
- **الوصول إلى التدريب والمعلومات.** تتلقّى المرأة تدريباً أقل مقارنةً بالرجل، كما وتحدّ قلة فرص تفاعلها من وصولها إلى المعلومات. ووفقاً للتقييم، لم يتلقّ سوى ١٨ في المائة من النساء التدريب مقابل ٥٧ في المائة من الرجال الذين شملهم الاستبيان. تؤثر هذه القيود سلباً على قدرة المرأة على زيادة الإنتاجية والتخفيف من المخاطر ومواجهة الصدمات أو التكيف مع التغييرات. وبالتالي، تميل المرأة إلى اللجوء إلى زوجها أو أفراد الأسرة الذكور الآخرين للحصول على معلومات غير مباشرة. ويضع ارتفاع معدلات الأمية المرأة في وضع غير مؤات عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى المعلومات.
- **الوصول إلى الخدمات المالية.** لم تدّعي أيّ من النساء اللبنانيات المُستطلعة آرائهنّ إمكانيّة وصولهن إلى الخدمات المالية. يعود ذلك إلى غياب الضمانات والقبول الإجتماعي وليس لعدم توفر القروض. بالتالي، تصبح المرأة أكثر عرضةً للّجوء إلى مصادر بديلة للتمويل، مما يزيد من مخاطر الديون الدائمة. كما وثمة نقص في خدمات دعم تطوير الأعمال التي تتسم بأهمية بالغة لدى تقديم طلب للحصول على قروض.
- **تدني مستوى التعليم:** كما يتّضح من نتائج التقييم، تنخفض مستويات التعليم لدى النّساء. قد تؤدي الاختلافات في التعليم بين الرجال والنساء إلى اختلافات في الإنتاجية. علاوة على ذلك، يشغل عادةً الأفراد الأقل تعليمًا الوظائف

الأدنى إحتياجاً إلى المهارات في سلاسل القيمة، مما يعني أن العاملات الزراعيات غالباً ما يجدن أنفسهن في مركز ضعف بسبب اعتبارهن أقل قدرة على إنجاز عمل ذو جودة عالية. تؤدي مستويات التعليم المنخفضة إلى عدم تمكين المرأة وقصرها على مستويات غير إدارية في سلسلة القيمة، حيث أن قدرتها على التواصل مع المشترين والموردين بشكل صحيح محدودة. كما وغالباً ما تُعتبر الأمية عائقاً، خاصة عند التعامل مع الفواتير والسجلات المحاسبية المتعلقة بأنشطة المبيعات.

- **العوامل والقواعد الثقافية والاجتماعية:** تقف العديد من العوامل والقواعد الثقافية والاجتماعية عائقاً أمام تمكين المرأة. على سبيل المثال، يُعزى عدم تمكن المرأة من تسويق منتجاتها جزئياً إلى إعتبار ذهابها إلى السوق غير مقبول، كما ولا تتواصل عموماً مع مقدمي مواد الإنتاج الذكور. تحول هذه القيود دون قدرتها على اغتنام الفرص وتوسيع نطاق أدوارها، وحصرها في مستويات الإنتاج/التصنيع من سلسلة القيمة. كما وتحدّ مشاركتها المُستمرة في الأعمال المنزلية من قدرتها على العمل.
- **عدم الاعتراف بالعمل غير المأجور:** يُعتبر عمل المرأة عادةً، سواء الزراعي أو المنزلي، جزءًا من واجباتها الأسرية، وبالتالي لا يُدفع مقابله أيّ أجر. يجعل ذلك عمل المرأة أقل قيمة وأقل وضوحاً، حتى وإن كانت تعمل بنفس القدر من الوقت مثل الرجل. وكما لوحظ خلال المناقشات الجماعية المركزة، لم يُشر أي من الرجال إلى المرأة بوصفها مزارعة بل اعتبروا عملها جزءًا من واجباتها الأسرية.
- **غياب التعاونيات والجمعيات:** يضع غياب التعاونيات والجمعيات النسائية المرأة في وضع غير مؤات. غالباً ما يحد العمل على المستوى الفردي من إمكانية تحسين الإنتاج/التصنيع والوصول إلى مختلف القنوات التسويقية.
- **تدني الأجور:** كما لوحظ في الدراسة المكتبية وكما أكدت الاستبيانات والمقابلات مع المُستطلعة آراهم الأساسيين، تتقاضى المرأة أجراً يقل عن أجر الرجل مقابل العمل نفسه. أما الفلسطينيات والسوريات فيتقاضين حتى أقل من اللبنانييات. ويمكن أن تؤدي مختلف آليات التكيّف، مثل العمل لساعات أطول، إلى الحمل الزائد والإرهاق.

عواقب القيود الجنسانية

تؤدي مختلف القيود الجنسانية التي تؤثر على المرأة في سلسلتي القيمة إلى حلقة مفرغة، يُدام من خلالها الفقر ويستمر عدم الإنصاف. يمكن ملاحظة النقاط الرئيسية التالية:

- تترتّب محدوديّة الفرص المُتاحة للمرأة على إرتفاع مستويات إعتمادها على الرجل، ولا سيّما على مخاطر وصعوبات أكبر خاصة للمرأة المعيلة للأسرة. يقتصر عمل المرأة على مستويات الإنتاج/التصنيع، مما يعني أن مساهماتها في سلاسل القيمة والزراعة ككل مُقيّدة بشدة ومحدودة.
- لا تُعتبر المرأة مزارعة بل عاملة (الرسم ٣٥ و٣٦) بغض النظر عمّا إذا كانت تمارس الأنشطة نفسها التي يزاولها الرجل أم لا. وتضطلع المرأة بجزء كبير من العمل الزراعي بالإضافة إلى الأعمال المنزلية، ولكن ليس لديها أي سيطرة تذكر على عملها، ما يؤدّي إلى الحدّ من الحوافز المُشجّعة على العمل وبالتالي انخفاض الإنتاج. ويفضي فقدان القدرة على زيادة الإنتاج إلى انخفاض الدخل والأمن الغذائي.
- تُتاح للمرأة فرص أقلّ بسبب تعدد القيود الجنسانية، مثل قيود التنقل وانخفاض مستويات التعليم. يؤثر ذلك سلباً على الإنتاج ويحدّ من تمكين المرأة اقتصاديًا.
- لا يُتيح الإفتقار إلى ملكية الأرض والعجز عن الاستئجار حصول المرأة على الائتمان أو القيام بأنشطة مستقلة، ما يزيد من تقييد تمكينها إقتصادياً واستقلاليتها.

الرسم ٣٥. امرأة تعمل في مشتل محلي

الرسم ٣٦. امرأة تعمل في حقل خضراوات ورقية

تحديد الفرص

تم تحديد العديد من الفرص لتطوير سلسلة القيمة وتمكين المرأة وتُعرض في الجدول ١٣.

الجدول ١٣. الفرص المتاحة للمرأة

فرص تطوير سلاسل القيمة			
الفرص المتاحة	**التبرير**	**الحوافز للتغيير/ إتخاذ الإجراءات**	**العوامل التي تعوق الفرص**
الخضراوات الورقية المجففة (بشكل رئيسي النعناع، الزعتر، الكزبرة، والملوخية)	غالباً ما تبدأ الخضراوات الورقية بفقدان جودتها مباشرة بعد الحصاد، وتتلف بسهولة، ويتبدّل مظهرها وتذبل. وهي مُعرّضة للتلف السريع، وكذلك هي موسمية ممّا يقلل من إمكاناتها التسويقية. تشارك النساء في عكار بالفعل في إزالة جذوع الخضراوات الورقية وتجفيفها وتعبئتها وتوسيمها، لكن يمكن توسيع هذه الفرصة من حيث الكمية والنوعية.	١) إعطاء قيمة مضافة للمنتج. ٢) تمديد فترة الصلاحية والسماح ببيع هذه الأصناف على مدار السنة. ٣) المُساهمة في تقديم حلولٍ للمنتجات الزائدة التي غالباً ما يتم التخلّص منها. ٤) خفض حجم ووزن المنتجات الطّازجة مما يُسهّل تخزينها ونقلها. ٥) يمكن تكييف التقنيات مع مختلف القدرات والحالات، وتتراوح بين التجفيف الشمسي المنخفض التكلفة واستخدام مجففات للتحكم في الرطوبة والتلوث الخارجي. ٦) تشمل قنوات التسويق المُحتملة المتاجر المحلية والمطاعم والفنادق. ٧) إمكانية توليد دخل للمرأة دون العمل على المستوى الميداني. ٨) مناسبة لكل من الأفراد والجماعات.	١) خطر العفن و/أو تغير اللون بسبب التجفيف غير الملائم وكذلك سوء التغليف والتخزين، مما يقلل من الإمكانات التسويقية. ٢) قد يفضي التجفيف الشمسي في كثير من الأحيان إلى نتائج جيدة، لكنه ينطوي أيضًا على مخاطر عدة، بما في ذلك محاصيل ذات نوعية رديئة بسبب التعرض للغبار والأمطار والرياح والحشرات. ٣) تتطلب معدات التجفيف الأكثر تقدمًا الاستثمار المالي والبنية التحتية المناسبة. ٤) لا تتواصل المرأة بشكل عام مع أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة ولا تُسوّق عادةً منتجاتها أو تبيعها بسبب عوامل ثقافية واجتماعية معقدة. ٥) عدم توفّر مكان للتصنيع. ٦) غياب الجماعات النسائية/الجمعيات/ التعاونيات. ٧) قيود التنقل.

فرص تطوير سلاسل القيمة			
الفرص المتاحة	التبرير	الحوافز للتغيير/ إتخاذ الإجراءات	العوامل التي تعوق الفرص
خلطات جاهزة للسلطة، الشوربات الجاهزة وغيرها من الأغذية المصنعّة الجاهزة للأكل.	في كثير من الأحيان، يُفضّل المستهلك «منتجات الراحة»، لأنها أكثر عملية وسهلة الاستخدام. يمكن أن تبدأ هذه الفرصة بخلطات السلطة الموزّعة محليًا، والشوربات الجاهزة وغيرها من الأغذية المُصنّعة الجاهزة للأكل، مثل لفائف السّلق التي تلائم متطلبات المنطقة. وإذا نجحت، يمكن توسيع نطاقها ليشمل محلات السوبر ماركت والمطاعم في جميع أنحاء لبنان. وأخيراً، يمكن إضافة أصناف جديدة وتوسيع إنتاج الخضراوات المناسبة.	١) تنتج سلسلة قيمة الخضراوات الورقية في عكار مجموعة واسعة من الخضراوات المتنوعة المناسبة لخلطات السلطة الجاهزة. ٢) هذه الفرصة منخفضة التكلفة نسبياً للنساء. ٣) تشمل قنوات التسويق المُحتملة المتاجر المحلية والمطاعم والفنادق. ٤) يمكن أن تولّد الدخل للمرأة دون العمل على المستوى الميداني. ٥) مناسبة لكلّ من الأفراد والجماعات. ٦) تُمكّن الحصول على علامة مميزة/شهادة والتوسع جغرافياً.	١) خطر الجودة الرديئة أو عدم ملائمة المظهر؛ التغليف غير الملائم؛ وإنخفاض مستويات النظافة. ٢) مخاطر قنوات التسويق المحدودة. ٣) لا تتواصل المرأة بشكل عام مع أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة ولا تسوّق عادةً منتجاتها أو تبيعها بسبب عوامل ثقافية واجتماعية معقدة. ٤) غياب مكان للتصنيع. ٥) غياب الجماعات النسائية/الجمعيات/ التعاونيات.

فرص تطوير سلاسل القيمة			
الفرص المتاحة	التبرير	الحوافز للتغيير/ إتخاذ الإجراءات	العوامل التي تعوق الفرص
الخضراوات المجلدة	قد يشكل تقطيع وتجليد وتعبئة بعض الخضراوات الورقية خيارًا صالحًا في محاولة أخرى لزيادة العمر التخزيني وإضافة قيمة إلى منتج قابل للتلف بسهولة. وحيث أن السبانخ هي محصول شائع جدا في منطقة عكار، فيمكن أن يشكل مشروعاً نموذجيا تجريبياً لهذه الفرصة.	١) تمديد فترة الصلاحية والسماح ببيع هذه الأصناف على مدار السنة. ٢) المساهمة في تقديم حلول للمنتجات الزائدة التي غالباً ما يتم التخلص منها. ٣) خبرة النساء الزراعيات في التعامل مع هذه الأنواع من المحاصيل. ٤) إمكانية توليد دخل للمرأة دون العمل على المستوى الميداني. ٥) إمكانيّة الحصول على علامة مميزة/شهادة والتوسع جغرافياً.	١) مخاطر المنتجات ذات الجودة الرديئة. ٢) غياب التخزين البارد والمعدات اللازمة للتجليد قبل التوزيع. ٣) معدات عالية التكلفة نسبيا ونقص في المصادر المالية. ٤) غياب الجماعات النّسائية/الجمعيات/ التعاونيات. ٥) نقص الخبرة/ المهارات بين النساء.
البطاطا المجلدة	يتزايد الطلب على البطاطا المقليّة على المستوى الإقليمي والعالمي. ونظراً لمشاركة المرأة في أنشطة ما بعد الحصاد، فيمكن أن تزيد هذه الفرصة من قيمة منتجاتها وتُوفّر بديلاً للفائض، لا سيّما وأنه يتم التخلص من كميات كبيرة من البطاطا.	١) إشراك المرأة في أنشطة ما بعد حصاد البطاطا. ٢) توفير بديلاً للبطاطا غير المُباعة، والتي يتم التخلص منها عادة. ٣) إمكانية توليد دخل للمرأة دون العمل على المستوى الميداني. ٤) إمكانية التّوسع في أسواق عدة والتوزيع على محلات السوبر ماركت الكبيرة والمتوسطة والمطاعم/ المتاجر الصغيرة.	١) غياب التخزين البارد والمعدات اللازمة للتجليد قبل التوزيع. ٢) معدات عالية التكلفة نسبياً ونقص في المصادر المالية. ٣) غياب الجماعات النسائية/الجمعيات/ التعاونيات. ٤) الافتقار إلى دراسة سوق لتقييم مدى ملاءمة هذه الفرصة وإمكاناتها.

فرص تطوير سلاسل القيمة			
الفرص المتاحة	التبرير	الحوافز للتغيير/ إتخاذ الإجراءات	العوامل التي تعوق الفرص
رقائق البطاطا	على الرغم من إنتاج رقائق البطاطا بالفعل في منطقة عكار، إلا أن هناك إمكانية للتوسع. يمكن لهذه الفرصة، من خلال مشروع مجتمعي أو جماعي، أن تربط النساء بمنتجات رقائق البطاطا و/أو محلات السوبر ماركت والمتاجر. فضلاً عن ذلك، يمكن إنتاج رقائق البطاطا الطبيعية على الرغم من أنه سيتعين إجراء دراسة للطلب في السوق ودراسة جدوى.	١) يوفر بديلا للبطاطا التي لا تستوفي المعايير وذات الإمكانيات التسويقية المنخفضة. ٢) خيار استخدام البطاطا غير المرغوب فيها/التي لا تستوفي المعايير. ٣) إمكانية مشاركة المرأة في كل من الإنتاج (من خلال إدخال/توسيع نطاق الأصناف المناسبة) والتصنيع. ٤) إمكانية إنشاء علامة تجارية جديدة من خلال مشروع مجتمعي أو جماعي.	١) عدم توفّر مكان للتجهيز أو معدات. ٢) الإفتقار إلى الموارد المالية لشراء المعدات. ٣) غياب الجماعات النسائية/الجمعيات/ التعاونيات. ٤) خطر انخفاض جودة المنتجات التي لا يمكن بيعها سوى محليًا. ٥) تكاليف أوّلية عالية نسبياً للتسويق/ العلامة التجارية.
تحسين إجراءات ما بعد الحصاد للمنتجات المُحسّنة	نظراً لمشاركة المرأة على نطاق واسع في ما بعد حصاد البطاطا، فيمكن أن يسهم بناء القدرات والخدمات الإرشادية في تحسين الإجراءات وتؤدي في النهاية إلى بطاطا عالية الجودة. ستتم معالجة كافة إجراءات ما بعد الحصاد، من التجهيز إلى التخزين وصولاً إلى التعبئة والنقل والتسويق. وسيؤدي ذلك إلى توسيع إمكانات التسويق وزيادة الدخل. وفي نهاية المطاف، قد تتيح زيادة القدرات حصول المرأة على أدوار اشرافية في أنشطة ما بعد الحصاد.	١) تتمتع المرأة بالمهارات الأساسية والمعرفة للبناء عليها. ٢) تشارك المرأة بشكل كبير في هذا النوع من الأنشطة. ٣) يمكن أن يؤدي نشاط ما بعد الحصاد الكفوء إلى خفض التكاليف وإلى زيادة قدرة المنتجات التنافسية. ٤) تشكيل نموذجاً يُحتذى به في جميع أنحاء لبنان. ٥) المساهمة في زيادة الاعتراف بدور المرأة بين أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة وفي مجتمعاتها.	١) خطر تغيّب النساء عن التدريب بسبب عوامل عدة، بما في ذلك العوامل الثقافية والاجتماعية والواجبات المنزلية. ٢) غياب الدوافع/ الإستجابة بسبب الإحجام العامّ عن تحسين وزيادة إنتاج البطاطا بين النساء والرجال على حدّ سواء. ٣) غياب الجماعات النسائية/الجمعيات/ التعاونيات. ٤) انخفاض مستويات التعليم وارتفاع مستويات الأمية بين النساء، والتدخل في أنشطة بناء القدرات والحدّ من الخدمات الإرشادية.

فرص تطوير سلاسل القيمة			
الفرص المتاحة	التبرير	الحوافز للتغيير/ إتخاذ الإجراءات	العوامل التي تعوق الفرص
التطوير من خلال تحسين التعبئة والتغليف والعلامات التجارية	يُمكن تحسين وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في سلسلة قيمة البطاطا من خلال تحسين التعبئة والتغليف والعلامات التجارية. وكما هو ملاحظ، فلا يضطلع الرجال عادةً بهذا النوع من النشاط. والأمثل أن يتحقق هذه النوع من التطوير من خلال إنشاء تعاونية.	١) توافر المهارات الأساسية اللازمة وتوسيع نطاقها من خلال بناء القدرات. ٢) إمكانية التوسع إلى أسواق جديدة وزيادة إمكانية التصدير في نهاية المطاف. ٣) من المسلم به عموماً أن المرأة أكثر ملاءمة لهذا النوع من الأنشطة من الرجال.	١) قد تؤثرالقيمة المُضافة على المدى المتوسط/ الطويل لمثل هذه الأنشطة على مستويات التحفيز لتوسيع هذه الفرصة. ٢) نقص الموارد المالية.
الإنتاج/التّصنيع الجماعي	تملك الجمعيات/ التعاونيات النسائية القدرة على توسيع الإنتاج والوصول إلى أسواق جديدة وتعريض المرأة إلى المجال العام. كما ويُتيح لها العمل الجماعي التأثير في صنع القرارات والحصول على أسعار أفضل، حيث أن المجموعات الرسمية بشكل عام أكثر قابلية للاعتراف بها والتعامل معها. يمكن توطيد وتعزيز العمل التعاوني من خلال روابط مع المؤسسات الاجتماعية التي تركز على المنتجات التسويقية.	١) تمكّن المرأة من تسويق/ بيع منتجاتها. ٢) زيادة الإيرادات من خلال العمل الجماعي وتقسيم المهام. ٣) يضيف البيع تحت اسم مجموعة/تعاونية قيمة إلى المنتجات، خاصة إذا تم وضع علامة تجاريّة. ٤) بناء المهارات القيادية/ الإدارية للمرأة وتمكينها في مجتمعها. ٥) يمكن للمنظمات غير الحكومية المتخصصة تقديم الدعم فيما يتعلق بتشكيل وتشغيل التعاونيات وخلق آليات التمكين. ٦) يمكن أن تعرّض المرأة إلى مختلف مستويات سلسلة القيمة وعدد من أصحاب المصلحة. ٧) يمكن التعلم من التعاونيات السابقة في المنطقة والإستفادة منها، حتى لو كانت مرتبطة بسلاسل قيمة مختلفة.	١) الحواجز الثقافية الاجتماعية التي قد تحول دون مشاركة المرأة و/أو تواصلها مع أصحاب المصلحة. ٢) أدى فشل العديد من التعاونيات في المنطقة إلى ظهور تصورات سلبية بشأن العمل الجماعي بين المزارعين. لا تتوفر سوابق ناجحة للبناء عليها أو استخدامها كمثال في سلاسل قيمة الخضراوات الورقية والبطاطا. ٣) الافتقار إلى الخبرة في الإدارة وقلة المهارات القيادية. ٤) الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لمواصلة أنشطة التعاونيات/الجمعيات.

فرص تطوير سلاسل القيمة			
الفرص المتاحة	التبرير	الحوافز للتغيير/ إتخاذ الإجراءات	العوامل التي تعوق الفرص
إنشاء أماكن عمل	يُتيح توفّر أماكن آمنة ومقبولة اجتماعياً للإنتاج/ التصنيع للمرأة تحسين جودة منتجاتها والوصول إلى المواقع المركزية حيث يمكن لها تبادل المعرفة وتوسيع نشاطاتها. قد تكون هذه الأماكن صغيرة الحجم في بادئ الأمر وتحت إدارة مجموعات محلية/منظمات غير حكومية.	١) توفر إمكانية إنتاج منتجات عالية الجودة مع الامتثال لمعايير النظافة والسلامة الغذائية. ٢) توفر أماكن حيث يمكن للنساء العمل بعيدًا عن كل من منازلهنّ والحقول وحيث يشعرن بالملكية والسلامة.	١) قد لا تسمح الحواجز الثقافية/الاجتماعية للنساء بالعمل بعيدًا عن منازلهن/حقولهن. ٢) الإفتقار إلى الموارد المالية اللازمة لإنشاء مواقع للعمل والحفاظ عليها.
إشراك المرأة في تأمين مواد/مدخلات الإنتاج	توظف العديد من المشاتل المحلية غالبية النساء ضمن فرق عملها، وتشركهنّ في جميع الأنشطة تقريباً. ومع ذلك، فإن هذه المشاتل يديرها ويملكها رجال فقط. ينطوي إنشاء مشتل تديره إمرأة على اشراكها في تأمين مواد/مدخلات الإنتاج وتمكينها في مجتمعها المحلي.	١) تتمتع النساء بالمهارات الأساسية والمعرفة للبناء عليها. ٢) تتيح المشاتل التي تديرها النساء مشاركة المرأة في مستوى آخر من سلسلة القيمة والتواصل مع المزيد من أصحاب المصلحة. ٣) يمكن ربط هذه الفرصة بإنشاء التعاونيات/الجمعيات.	١) غياب الجماعات النسائية/الجمعيات/ التعاونيات. ٢) المنافسة مع المشاتل القائمة. ٣) الحواجز الاجتماعية والثقافية، لأن هذا النوع من النشاط قد لا يعتبر مقبولا للمرأة. ٤) الحاجة إلى طرف خارجي لدعم إنشاء وإدارة مشاتل متوسطة/ طويلة الأجل. ٥) غياب مشاركة المرأة في مختلف مستويات سلسلة القيمة. ٦) الحاجة إلى إذكاء الوعي تدريجياً وإلى مشاريع نموذجية تجريبية قبل التنفيذ.

فرص تطوير سلاسل القيمة			
الفرص المتاحة	التبرير	الحوافز للتغيير/ إتخاذ الإجراءات	العوامل التي تعوق الفرص
تمكين المرأة المعيلة للأسرة	ينبغي ايلاء الأولوية للمرأة التي تترأس اعالة الأسرة لأنها عادةً ما تكون أكثر ضعفاً، وأيضاً لأن المرأة تتولى الريادة في صنع القرارات الخاصة بالمسائل المتعلقة بالعمل في غياب الرجل. وبالتالي، يلزم إستكشاف فرص التقرب من هذه النساء. يمكن أن تتراوح المبادرات من بناء القدرات إلى شراء معدات صغيرة لتوسيع/تحسين الإنتاج.	١) إمكانية الاضطلاع بأنشطة يمكن أن تكون بمثابة أمثلة لأعضاء المجتمع الآخرين، مما يؤدي في النهاية إلى إشراك المزيد من النساء وحصولهنّ على القبول الاجتماعي. ٢) القدرة على الحدّ من مواطن ضعف النساء اللواتي يُعلن الأسر المعيشية. ٣) يتيح غياب الرجل المهيمن في الأسرة للمرأة باتخاذ المزيد من المبادرات والقرارات.	١) حتى المرأة المعيلة للأسرة غالبا ما تكون تحت مسؤولية أحد أفراد الأسرة الذكور. ٢) المرأة التي تترأس اعالة الأسرة ضعيفة بشكل عام ولذلك يجب تقييم مسائل الحماية المختلفة لهذه الأنشطة بعناية. ٣) الحاجة إلى التغيير السلوكي والذي لا يمكن اكتسابه سوى من خلال إذكاء الوعي.

التّوصيات

في ضوء نتائج هذا التقييم وتوصيات منظمة العمل الدولية بشأن سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقية في عكار، قُدّمت التوصيات التالية لتمكين العاملات الزراعيات وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لهنّ.

التوصية ١: إقامة و/أو تعزيز التعاونيات/الجمعيات

قد يُساهم العمل الجماعي في دعم مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات والتخطيط على مستوى المجتمع، بما يطوّر مهاراتها القيادية ويمنحها إحساسًا بالسلامة والانتماء. إلا أنه لا يمكن تحقيق ذلك سوى عقب تكثيف بناء القدرات الخاصّة بإقامة وإدارة التعاونيات/الجمعيات، وكذلك مهام وأنظمة هذا العمل الجماعي الرّسمي. يجب أن تراعي هذه الأنواع من المبادرات العوائق الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة، وتبحث عن وسائل مقبولة ثقافياً للتغلب عليها. ويمكن إقامة تعاونيات/جمعيات نموذجية تجريبية صغيرة، بدعم كبير من المنظمات والمؤسسات (تُفضل المنظمات غير الحكومية المحلية) لتكون بمثابة مثال يُحتذى به. وبالتالي، يمكن أن تشارك هذه التعاونيات الرسمية في إدارة المشاتل، وأماكن التخزين، وأماكن العمل. كما ويمكن إقامة روابط مع المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تسويق المنتجات.

وتجدر الإشارة إلى أهمية عدم استبعاد الرجال من هذه الأنشطة لضمان القبول وتعزيز مفهوم الإنصاف الجنساني والتعاون بين النساء والرجال.

التوصية ٢: تعزيز ودعم التصنيع

نظراً لمزايا تصنيع الخضراوات ومدى ملاءمة ومناسبة هذا النشاط للنساء من كافة الجنسيات في منطقة عكار، يجب اتخاذ إجراءات لدعم وتشجيع تنفيذه وتوسيع نطاقه. وسيتعيّن إجراء دراستيّ سوق وجدوى لتحديد القنوات المُحتملة والطلب ومتطلبات التغليف وللبتّ في الكميات القابلة للتسويق وتحديد الأصناف بأكبر قدر ممكن. لكنه ونظراً للقيود والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن العوائق التي تواجهها العاملات في القطاع الزّراعي في عكار والتي تحدّ من قدراتهنّ على التواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين والوصول إلى السوق، فيوصى بشدة مُشاركة وكالة خارجية/منظمة خارجية في إطلاق هذا النشاط وإدارته مؤقتًا.

ونظراً لغياب أماكن التصنيع، لا سيّما تلك الخاصة بالبطاطا، يمكن ربط هذه التوصية بإنشاء تعاونيات/جمعيات/مجموعات، يمكن من خلالها إنشاء أماكن للتصنيع، وفي الحالات المثلى، إنشاء مطابخ مشتركة. ومن شأن التدخلات المُفيدة الأخرى توفير مرافق للتخزين وأماكن عمل غير رسميّة بجوار المزارع. وعلاوة على ذلك، يتعيّن استكمال هذه المبادرات بتوفير مواد ومعدات للتصنيع، مثل معدات التجفيف والتجليد المُتقدمة، فضلاً عن التدريب على التقنيات المُبتكرة واستخدام المعدات. وستتضمن مواصلة بناء القدرات الإدارة، والعلامات التجارية، والتسويق، فضلاً عن جوانب الأنشطة التجارية المالية.

والمُهمّ أن نجاح هذه المبادرات في تكوين مجموعات نسائية من مختلف الجنسيات قد يُساهم أيضاً في بناء السلام والتماسك الاجتماعي – وهو أمر ضروري للمجتمعات والتنمية الصحية.

التوصية ٣: برامج تدريبية وإرشادية مُصمّمة خصيصاً للعاملات الزراعيات

تُعتبر البرامج التدريبية والإرشادية المُصمّمة خصيصاً للنساء بناءً على احتياجاتهنّ وفرصهنّ ضرورية لتحسين وزيادة الإنتاج ونواتج ما بعد الحصاد وتعزيز التصنيع والتّوسع في قنوات تسويقية جديدة. على سبيل المثال، قد تستفيد سلسلة قيمة البطاطا من بناء القدرات في الإنتاج والإدارة ومعالجة ما بعد الحصاد، وتنظيم المشاريع، وإتخاذ القرارات، ومهارات التيسير والقيادة، وأسواق عوامل الإنتاج والمنتجات، من جملة أمورٍ أخرى. كما ويمكن تصميمها خصيصاً لمبادرات مُحدّدة، مثل إنشاء مشاتل للخضراوات الورقية و/أو مطبخ مُشترك.

يجب تصميم هذه البرامج بطرق مقبولة ثقافياً بهدف توفير المعارف المناسبة والبيانات العملية. وكما ذُكر في هذا التقرير، يمكن إعداد برامج خصيصاً لتشجيع مشاركة المرأة. يتم إختيار المكان بحيث يكفل حضور المرأة فضلاً عن الأنشطة البديلة مثل إيصال المشورة إلى منازل النساء من خلال المدارس الميدانية والمستشارات الزراعيات المتطوّعات. وفي الغالب، تتلائم موظّفات الإرشاد الزراعي المُدرّبات مع إحتياجات وتوقعات النساء، كما ويمكن أن تكنّ حاسمات في بناء مهارات المرأة التنظيمية والإدارية، فضلاً عن ثقتها بنفسها. يمكن أن تضطلع المزارعات المستقلات بدور القدوة عند قيامهنّ بالإرشاد الزراعي وحثّ المرأة على إتخاذ المبادرات على أن تصبح أكثر تمكناً في مجتمعها. وكما هو مُبيّن في الجدول ١٣، قد تشكل المرأة التي تعيل الأسرة نقطة إنطلاق مناسبة لمثل هذه المبادرات.

التوصية ٤: زيادة فرص الحصول على التمويل

يُعتبرالحصول على التمويل تحدياً رئيسياً يواجه العمّال الزّراعيين في عكار، وخاصة النساء. نظراً لحاجة العديد من الفرص المعروضة في هذا التقرير إلى موارد مالية كبيرة، فتُعتبر زيادة فرص الحصول على التمويل أساسيّة. ويتمثل أحد الحواجز الرئيسية التي يواجهها صغار المزارعين عند محاولة الحصول على قروض في الافتقار إلى المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات السليمة وتعظيم المنافع. وبالتالي، يستلزم تسهيل الحصول على التمويل بصورة أولية توفير المعلومات الضرورية بطريقة تضمن الفهم الكامل. كما ولا بدّ من توفير الخدمات الاستشارية، لأن أنظمة الائتمان تتضمن خيارات متنوعة ومُعقّدة في أغلب الأحيان. وسوف تدعم التدخلات الشاملة أيضاً المستفيدين طوال هذه العملية.

نظرا الى أن وجود الضمانات من أحد العوائق، ينبغي الاضطلاع بتيسير الحصول على التمويل بمنتهى الحذر تفادياً لتفاقم الديون والفقر. كما ولا بدّ من مراعاة العوائق الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحصول على قروض، وبخاصة تلك التي تستهدف النساء.

التوصية ٥: التقييمات والتحليلات الإضافية

تكتسي البحوث والتقييمات المتعلقة بالزراعة في عكار، فضلاً عن تحليلات سلسلة القيمة المراعية للاعتبارات الجنسانية بما في ذلك العناصر الجنسانية، أهمية فائقة في تصميم البرامج وتنفيذها، وصنع السياسات، والتخطيط. يحدّ غياب البيانات المُفصّلة جنسانياً بشكل كبير من قدرة المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى على تصميم التدخلات ذات الصلة. كما وتُمثل دراسات السوق عنصراً أساسياً في تقديم التّوصيات لتوسيع نطاق القطاعات الفرعية الزراعية. يلزم إعتماد نهجاً شاملاً مع الأخذ في الاعتبار قصور القطاع الزراعي ككلّ، ثم استهداف سلاسل قيمة معينة ومشاركة المرأة على وجه التحديد.

التوصية ٦: تصميم وتطوير المشاريع ذات الأبعاد الجنسانية

ينبغي أن تراعي المشاريع المُنفذة في عكار البعد الجنساني للزراعة بصورة أفضل. كما ويجب على الجهات الفاعلة المحلية والدولية دمج التقييمات والتحليلات الجنسانية قبل الشروع بالمبادرات، وإدراج المؤشرات الجنسانية لكفالة المتابعة الصحيحة والتمثيلية. كما وتتيح المرونة المتزايدة في تصميم المبادرات وتخطيطها وتنفيذها زيادة مشاركة المزارعين الصغار، لا سيّما النساء، والمساهمة في الأنشطة. تُعتبر الأدوار والمسؤوليات المختلفة للمرأة والرجل عواملاً رئيسية تؤثر على تصميم المشروع وتنفيذه، لضمان مواءمة الأنشطة وتلبيتها لإحتياجات كلّ منهما. ورغم إعتبار تعميم مراعاة المنظور الجنساني أمراً حاسماً، فلا بدّ من اقترانه بتطوير مشاريع تمكينية للمرأة تستند إلى التقييمات الميدانية والبيانات المفصلة جنسانياً التي لا تتوفر حالياً. ويلزم تتبع التغيرات في الأدوار الجنسانية، وتقسيمات العمل والوضع العام للإنصاف الجنساني في المجتمعات على المدى البعيد، والتي لا سبيل لتحقيقها دون استخدام مؤشرات محددة والتعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية. وبالإضافة إلى الوصول إلى الموارد الإنتاجية، تحتاج المرأة للتمّكن من استخدام الموارد والتّحكم بها بشكل مستقل وعلى قدم المساواة مع الرجل. لا تُوفر سوى المشاريع الشاملة التدريب اللازم والذي يتلاءم مع إحتياجات المرأة. وهذا ينبغي أن يشمل: الوعي الجنساني في أوساط النساء والرجال على حدّ سواء؛ الروابط

مع الأسواق ومعلومات السوق؛ مرافق دعم الإنتاج مثل الخدمات الاستشارية، وأماكن التصنيع، ومرافق التخزين؛ ودعم التعاونيات/الجمعيات من أجل زيادة المكانة واتخاذ القرارات.

تتزايد فرص الوصول إلى مراجع أدلة تدمج الإعتبارات الجنسانية في تصميم المشاريع وتنفيذها، وكذلك في تحليل سلاسل القيمة. كما وتم إعتماد أدوات ومنهجيات عدة وتقييمها في سياقات وأماكن متنوعة يمكن استخدامها وتكييفها من أجل تحسين التدخلات التي تستهدف القطاع الزراعي، وبشكل أكثر تحديداً، العاملات الزراعيات في عكار.

تجدر الإشارة إلى أن المشاريع التي يتم تصميمها وتنفيذها بشكل غير ملائم غالباً ما تؤدي إلى تفاقم الأحوال بدلاً من تحسينها. ولذلك، يجب أن ترتكز التدخلات على الحقائق وإحتياجات المستفيدين الفعلية. يُفاقم إستبعاد البعد الجنساني من المشروع التفاوت الجنساني، ويؤدي إلى عدم تمكين المرأة.

التوصيات العامة

- دراسات السوق والجدوى ضرورية قبل الإستثمار في الفرص بغية تحديد أنسب القنوات التسويقية وأكثر المنتجات ملائمةً وتقليل خطر الفشل.
- يُعتبر استهداف/إشراك الرجال عن طريق اعتماد نهج اجتماعي علائقي يضع المرأة في محيطها الاجتماعي الأوسع أمراً حاسماً، حتى في التدخلات المُصمّمة لتمكين النساء و/أو المجموعات الفردية. وغالباً ما يؤدي استبعاد الرجال من التدخلات إلى إنخفاض القبول وقد يُسفر عن عواقب سلبية، مثل زيادة العنف المنزلي بسبب تمكين المرأة وإثبات ذاتها.
- لا بدّ من إستكشاف القنوات والنُهُج الخاصة بالوعي الجنساني والاستفادة منها، حيث لا يمكن التغلب على المعايير الثقافية والاجتماعية السائدة التي تُملي الأدوار الجنسانية وتخلق قيود جنسانية وما لم تطرأ تغييرات في السلوكيات، ومن الناحية المثالية، دون نقلة نوعية. يجب الوصول إلى كل من الرجال والنساء من خلال هذه الأنشطة.
- لا بدّ من المناصرة من أجل التأثير على الإصلاح على المستوى الوطني من حيث الأنظمة والتشريعات لحماية النساء من كافة الجنسيات وضمان تغيير طويل المدى وخلق بيئة من الأمان والدعم.
- يلزم تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة والحكومية وغير الحكومية، وإثارة الجنسانية كمسألة أساسية فيما يتعلق بالزراعة في عكار ولبنان ككل. قد تشكل منابر الحوار التّي تُشارك بها النساء خطوة متوسطة في تحسين سلاسل القيمة وضمان مراعاة الاستراتيجيات الإنمائية للبعد الجنساني للقطاع.
- يلزم تمكين المرأة من التواصل مع جميع أصحاب المصلحة عبر سلاسل القيمة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تدخلاتٍ عدة، بما في ذلك إقامة التعاونيات/الجمعيات وكذلك تمكينها إقتصادياً.
- تدعو الحاجة إلى مواصلة التعّمق في البحث والتحليل بحيث يعكس جميع أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتعزيز ودعم تمكين المرأة في قطاع الزراعة. يجب تحديد أصحاب المصلحة هؤلاء، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في الزراعة وتمكين المرأة وحقوقها، والجامعات، وغيرها. وبالتالي، ينبغي تحديد أدوارها الحالية والمُحتملة ومستويات تأثيرها.
- يلزم معالجة القضايا الجنسانية في عكار من خلال منظورها الأوسع، وفي ضوء العوامل الخارجية والداخلية وآليات التكيف التي تعتمدها المجتمعات في مواجهة الفقر والإهمال والتهميش. يُعزّز الفقر والتفاوت الجنساني بعضهما بعضاً، ولا يمكن القضاء على أي منهما دون الآخر، كما وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن يُنتظر من المجتمعات أن تنمى، أو ايلاء الأولوية للإنصاف الجنساني في مواجهة الفقر والنضال من أجل البقاء. وبالتالي، لا ينبغي فصل الجنسانية عن العمل الإنمائي الذي يجب أن يُعالج جذور المشاكل وليس أعراضها.

- النساء الفلسطينيات والسوريات هنّ أكثر ضعفاً من اللبنانيات، حيث أن وضعهنّ الاجتماعي يجعلهنّ عرضةً لضرر أكبر. المرأة السورية على وجه الخصوص هي الآن في وضع بالغ الهشاشة بعد أن فرّت من منطقة النزاع وإستقرّت في أكثر المناطق فقراً في لبنان. ويجب إيلاء اهتمام خاصّ لتكييف المشاريع مع احتياجاتها، ومراعاة شواغل حمايتها.
- يجب أن يتجسّد التزام وزارة الزراعة بتمكين العاملات الزراعيات كإستراتيجية ملموسة توضح بالتفصيل التدخلات المُخططة و/أو المُحتملة. يُعتبر إشراك المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى ضرورياً، حيث يمكنها تنفيذ مثل هذه التدخلات في الميدان.
- يُلخّص الرسم البياني التالي (الرسم ٣٧) مجالات التدخل المُقترحة التي تم تحديدها من خلال هذا التقييم.

الرسم ٣٧. ملخص مجالات التدخل

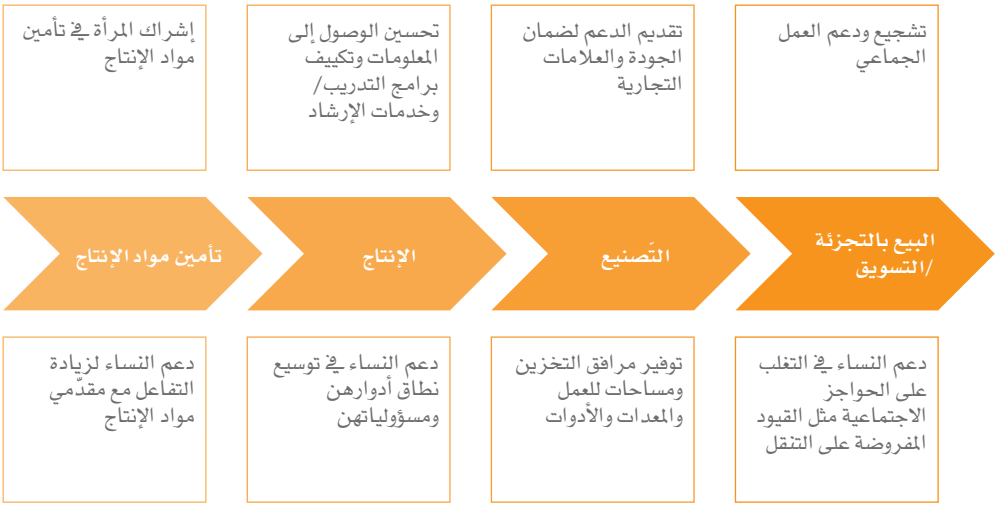

المداخل الرئيسية وفقاً لنهج نظام السوق

يعرض الرّسم ٣٨ نقاط المداخل الرئيسية الجديرة بالذكر ومختلف وظائف دعم نظام السوق لتخفيف القيود الجنسانية وتطوير سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقية في عكار. يؤكد هذا الرسم على أن معالجة تمكين المرأة إقتصادياً من خلال نهج نظام السوق سيزيد فرص وصولها إلى الموارد والخدمات والأحكام القانونية، مما يؤدي إلى المزيد من الفرص للتقدم. ومن ناحية أخرى، يُقدّم تمكين المرأة إقتصادياً من خلال نظام السوق قدرة أكبر على اتخاذ القرارات الاقتصادية. يُغطي ذلك مسائل من قبيل استخدام الوقت والتنقل وقدرة اتخاذ القرارات. تشير القرارات الاقتصادية إلى القرارات المتعلقة بالمؤسسة، وكذلك القرارات التي تؤثر على الأسرة (على سبيل المثال، كيفية إنفاق الدخل).

لا يمكن افتراض أن المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية قائمة. تشمل التدخلات التي تساهم في تمكين المرأة اقتصاديًا تلك التي تستهدف الرجال والنساء، وكذلك تلك التي تستهدف النساء تحديدًا. فيمثل الهدف الأساسي لهذه التدخلات تحقيق تكافؤ الفرص في نظام السوق وليس التعامل معها على صعيد فردي من خلال مشروع. وبالتالي، ينبغي أن تتمتع وكالات التنمية التي تعمل على معالجة هذه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بفهم أفضل للقيود المنهجية التي تواجه النساء والرجال والإستجابة على نحوٍ أفضل وفقاً لديناميكيات نظام السوق.

يُعتبر دمج التّحليل الجنساني في تحليلات نظام السوق أمراً حيوياً لتعميم تمكين المرأة إقتصادياً. سيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تغيير منهجي ومُستدام يؤثر على الكثيرين. وينبغي أن ينظر التحليل في القواعد وتنفيذها، مثل التشريعات، أو القواعد غير الرّسمية حول ما هو مقبول ثقافياً، مع مراعاة عوامل السياق العام. سيُعزّز ذلك من إمكانية التأثير على أعداد أكبر. ويمكن تحسين قدرة المرأة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية من خلال النظر في التدخلات المتعلقة بالقيود الراسخة في أدوارها داخل نظام السوق وما بعده.

يمكن أن تأتي زيادة مشاركة أصحاب المصلحة بمنظورات وأفكار جديدة. وقد تكون عملية الاختيار سواء للتنمية الاجتماعية أو الاقتصادية المحلية معقدة وصعبة. تختلف لدى أصحاب المصلحة الاهتمامات، والسلطة والمناصب (السياسية) ومستويات المعرفة وادراك المفاهيم. وبالتالي ينبغي مواصلة الحوار لضمان اتساق وتكامل التدخلات والقرارات اللازم اتخاذها.

وكما هو الحال بالنسبة للتدخلات الأخرى في نظام السوق، من المهمّ تقديم دراسة جدوى لأولئك الذين يساهمون في تمكين المرأة إقتصادياً. قد تحتاج الجهات الفاعلة في السوق إلى محفزّات جيدة لتوظيف أو تقديم خدمات للمرأة، أو شراء منتجاتها، أو تقديم مواد/مدخلات الإنتاج لها. وكثيراً ما يُنظر إلى المرأة على أنها تتمتع بصفات وأخلاقيات العمل المرغوبة، وتكمن حقيقة أنها تشكل بنفسها سوقًا محتملًا كبيرًا وراء العديد من هذه الحوافز. وتُعتبر إمكانيّة مساهمتها في تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات – إذا تحسنت مهاراتها أو مواردها – حافزاً إضافياً.

الرسم ٣٨. رسم تخطيطي لنظام السوق من أجل تمكين المرأة في سلاسل القيمة للبطاطا والخضراوات الورقية

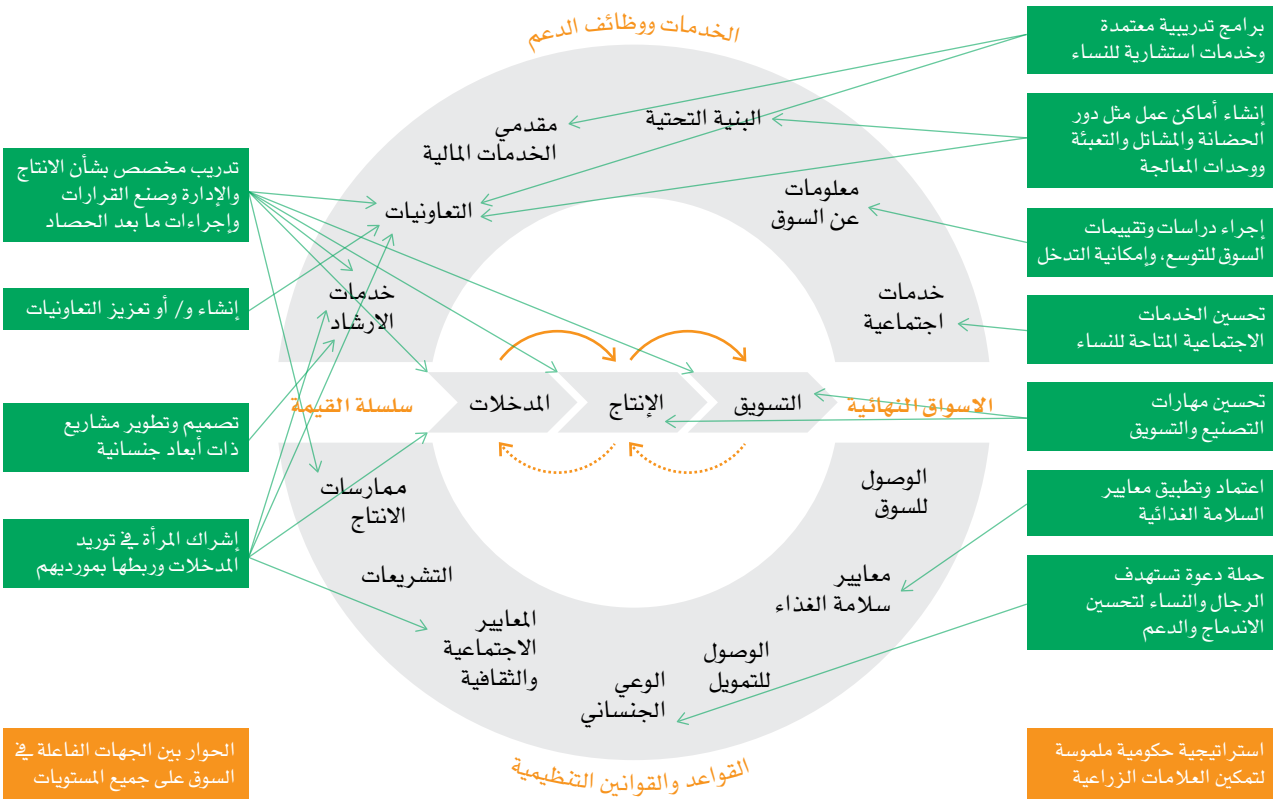

- تُمثّل المربّعات الخضراء التدخلات ذات الصّلة بكل من العمليات الداعمة والخدماتية والقواعد والتدابير الاجرائية ونواة سلسلة القيمة.
- تُمثل المربّعات الصّفراء الإجراءات المطلوبة على جميع مستويات نظام السوق وتلك المطلوبة كإجراء عام لدعم دور المرأة في الزراعة.

الخلاصة

سيتطلب تضييق الفجوة الجنسانية في قطاع الزراعة في عكّار مشاركة والتزام طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بدءاً بالقطاعين العام والخاص وصولاً إلى المنظمات المحلية والدولية والجهات المانحة. ولا بدّ من معالجة القضايا الجنسانية من منظور إجتماعي أوسع - في هذه الحالة يتّسم بالفقر والتهميش. كما ولا يمكن النظر إلى سلاسل القيمة والأسواق كمجالات محايدة، وإنما كهياكل تشكلها ديناميكيات السلطة وعدم المساواة.

ولا يمكن أن تؤدي التدخلات إلى تغيير حقيقي طويل الأمد سوى من خلال منظورٍ كلي بدلاً من التحسينات الطفيفة. ينبغي أن يعي جميع أعضاء المجتمع أهمية تمكين المرأة، وفي نهاية المطاف الانصاف بين الجنسين، لكي تصبح الفرص التي تم تحديدها عملية ومفيدة. التغيير هو عملية طويلة ومتواصلة تبدأ بتحديد الأسباب والحواجز، فضلاً عن الظروف التي تحدّ من إمكانية الوصول إلى الفرص. ويتحتّم التخلي عن النُّهج الفردية للتنمية الموجّهة نحو الإنتاج وإفساح المجال أمام التدخلات العلائقية الموجهة نحو الرفاه، في ضوء الديناميكيات الاجتماعية بما في ذلك الجنسانية، والعوامل السياسية والاقتصادية الأوسع ذات التأثير المُجتمعي.

الملحق ١: قائمة المراجع

- *Ali, D.A., K. Deininger M. Goldstein* التأثيرات البيئية والجنسانية لتنظيم حيازة الأراضي في أفريقيا: دليل تجريبي من رواندا. ورقة عمل رقم ٥٧٦٥ لبحوث السياسة العامة للبنك الدولي. ٢٠١٤. تمكين المرأة وسلاسل القيمة.
- اتحاد مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ٢٠١٢. تمكين المرأة من أجل تحسين البحوث في التنمية الزراعية والابتكار ونقل المعارف في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الأردن).
- عطاالله وحلو. التقييم الجنساني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/لبنان. ص ١٩ – ٢٢.
- كوفي ٢٠١٣. ادماج التمكين الاقتصادي للمرأة في المبادئ التوجيهية لممارس تطوير أنظمة السوق.
- كورمان، ل. ٢٠٠٨. ما هو النجاح في عالم مترابط؟ تمكين المرأة لتمكين الأرض. شركة برايس ووتر هاوس كوبرز.
- تحليل ومسح الأسواق في حالات الطوارئ ٢٠١٣ (*EMMA*) تحليل ومسح الأسواق في حالات الطوارئ في لبنان. متاح على الموقع: https://reliefweb.int/report/lebanon/emergency-market-mapping-and-analysis-emma-constructi on-labor-market-system-north-and
- الإسكوا ٢٠٠١. الجنسانية في الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية في لبنان. مؤسسة *Fairtrade* و*Divine Chocolate*، و*Equal Exchange* في المملكة المتحدة – تمكين المزارعات في سلاسل القيمة الزراعية – التقرير المزدوج تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠٠٦. الزراعة والمفاوضات التجارية ونوع الجنس (روما).
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠١٠. الأبعاد الجنسانية في العمالة الزراعية والريفية: طرق مختلفة للخروج من حلقة الفقر.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠١٤. خطة عمل لبنان لسبل كسب العيش القادرة على الصمود: الإستجابة للأمن الغذائي وإستقرار سبل المعيشة في الأرياف للتصدي لآثار الأزمة السورية (٢٠١٤-٢٠١٨).
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠١٥. البحث النوعي عن التمكين الاقتصادي للمرأة والحماية الاجتماعية.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠١٦. تطوير سلاسل قيمة مراعية للاعتبارات الجنسانية.
- الغذاء في المستقبل – مبادرة الولايات المتحدة العالمية بشأن الجوع والأمن الغذائي. متاح على الموقع: https://feedthefuture.gov/print.pdf
- مايكل جيلسنان ١٩٩٦. أسياد المسيرات اللبنانية والعنف في المجتمع العربي.
- *Gurung، C*. ٢٠٠٦. دور المرأة في سلسلة توريد الفاكهة والخضراوات في ماهاراشترا وتاميل نادو في الهند: الفرص الاجتماعية والاقتصادية الجديدة والموسعة لمهام تنظيم الفئات الضعيفة تحت إشراف المرأة في التنمية. (*IQC*، واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية).
- منظمة العمل الدولية ٢٠٠٧. تحقيق أقوى الروابط، دليل عملي لتعميم التحليل الجنساني في تطوير سلسلة القيمة.
- منظمة العمل الدولية ٢٠١١. تطوير سلسلة القيمة: الجمع بين تطوير سلسلة القيمة والتنمية الاقتصادية المحلية، ورقة إحاطة.
- منظمة العمل الدولية ٢٠١٥.البطاطا والخضراوات الورقيّة: تحليل سلسلة القيمة (عكّار، لبنان)
- المركز الدولي لمكافحة الفقر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨. الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان: دراسة قطرية ١٣.
- *ISA* ٢٠١١ سلاسل القيم الجنسانية والزراعية: استعراض المعارف الحالية والممارسات وأثرها على السياسات، ورقة عمل.

- ماركو وستافري ٢٠٠٥. تقرير السياسة الزراعية الوطنية (لبنان).
- استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠١٥ – ٢٠١٩، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥ (لبنان).
- وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٤. الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر (٢٠٠٤).
- منظمة التنمية الهولندية ٢٠١٢.النوع الاجتماعي والزراعة. العدد٤.
- *Tailfer D*. ٢٠١٠. المرأة والقوة الاقتصادية في لبنان (مجموعة البحوث والتدريب من أجل التنمية – مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي).
- البنك الدولي. ٢٠٠٦. تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٧: التنمية والجيل القادم.البنك الدولي. © البنك الدولي. https://openknowledge.worldbank.org/handle/5989/10986
الترخيص: *CC BY* ٣,٠ *IGO*.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ١٩٩٦. بيكين وما بعدها: الاحتفال بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيويورك).
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٢٠١٠. دليل لإدماج النوع الاجتماعي في سلاسل القيمة الزراعية.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٢٠١١ وجهات نظر تغيير السلوك بشأن النوع الإجتماعي وتطور سلسلة القيمة، تقرير ميداني.
- دليل عملي لنهج جعل الأسواق تعمل لصالح الفقراء. ٢٠٠٨.

الملحق ٢: مؤسسة مدى والفريق المعني بالعمل الميداني

أجرى فريق بحث مؤلّف من باحثين ميدانيّين وخبير في التنمية الريفية، بدعم من المنّسق التنفيذي لمؤسسة مدى وفريقها الزراعي التقييم المعنون «تحديد الفرص لتمكين المرأة في سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقية في عكار، شمال لبنان» في إطار متابعة تحليل منظمة العمل الدولية لسلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقية في عكار. يتألف الفريق من الذكور والإناث لأغراض عملية، ويُكمل أعضاؤه بعضهم بعضاً من حيث الخبرة والمعرفة.

مؤسسة مدى هي منظمة غير حكومية لبنانية مُحايدة وغير طائفية تهدف إلى تعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية وبيئتها الطبيعية من أجل تلبية احتياجاتها. خلال السنوات الماضية، طورت مدى "نهجاً إقليمياً" يُركّز على مناطق عكار والهرمل والضنّيه في شمال لبنان على المدى الطويل. وتعمل المؤسسة في مختلف المجالات، من الزراعة إلى التعليم مع تركيز متواصل على تمكين المرأة، وأصبحت بالتالي هيئة تنمية محليّة تعمل قي إطار تعاون وثيق مع البلديات والمجتمعات المحلية.

اكتسبت مؤسسة مدى خبرتها ومعرفتها في منطقة عكار على مدى ١٥ عاماً، وأقامت علاقة ثقة مع المجتمعات المحلية. وفي إطار هذا التقييم، قدمت الدّعم المطلوب والمعلومات الأساسية لفريق البحث لتسهيل الوصول وضمان نجاح هذه المبادرة.

في الآونة الأخيرة، اتخذت مؤسسة مدى العديد من المبادرات الزراعية، بما في ذلك المشروع المُموّل من الإتّحاد الأوروبي «تحسين سبل العيش لصغار مزارعي عكّار، شمال لبنان»، الذي قدّم دورات تدريبية عن الزراعة المُستدامة لمئتيّ مزارع، ودورات أخرى عن نُظم الرّي بالتنقيط لمئة مزارع. الزراعة هي الآن واحدة من قطاعات التركيز الثلاثة لمؤسّسة مدى، التي تشمل أيضاً التعليم البيئي وحماية البيئة.

الملحق ٣: المنهجية

تم تطبيق أدوات كمية ونوعية عدّة بموجب تقييم «الفرص المُحتملة لتمكين المرأة في سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقيّة في عكار، شمال لبنان» إستكمالاً لتحليل منظمة العمل الدولية لسلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقيّة في عكار.

تألفت الدراسة من ثلاث مراحل رئيسيّة هي: (١) جمع البيانات؛ (٢) التحليل؛ (٣) تحديد الفرص ووضع التوصيات. إعتمد الفريق خلال التقييم منهجاً تشاركيّاً شمل المجموعات المُستهدفة وأخذ آرائهم وقيمهم وأفكارهم في الإعتبار خلال التقييم. واستند التعليل الكامن وراء المنهجية إلى نتائج تحليل سلسلة القيمة الذي أجرته منظمة العمل الدولية وشركاؤها، كما ونُظر في دور المرأة عبر سلسلتيّ القيمة أفقياً (التعاون، والروابط، والديناميكيات القائمة بين الأفراد والجماعات على مستوى سلسلة القيمة نفسها) وعموديًا (التعاون، والروابط، والديناميات القائمة بين الأفراد والجماعات على مختلف مستويات سلسلة القيمة) وتحديد الفرص.

جمع البيانات

تم جمع البيانات الأولية والثانوية من خلال دراسة مكتبية، ومقابلات نُظمت مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين واستبيانات ومناقشات جماعية مركَزة.

تهدف مراجعة البيانات الثانوية بشكل إساسي إلى جمع معلومات حول البعد الجنساني للزراعة، بإعتباره موضوعاً يكتسب اعترافاً وأهميّة على نحو متزايد. كما ونظر جمع البيانات الثانوية في دراسات حالة تمكين المرأة في قطاع الزراعة حول العالم وفي لبنان على وجه الخصوص.

أما جمع البيانات الأولية فشكّل تحدياً نظراً للحواجز الثقافية والاجتماعية القائمة. ومع ذلك، فقد ساهمت فرق مؤسّسة مدى الميدانية ومعارفها، فضلاً عن تواجدها على المدى الطويل في المنطقة، في تسهيل الوصول إلى المجتمعات المحلية. وقد سبق جمع البيانات الأولية تحليلاً لأصحاب المصلحة لتحديد الأفراد والمجموعات المتأثرة من والمؤثرة في سلاسل القيمة.

وعلاوة على ذلك، تم جمع كلّ من البيانات النوعية والكمية. جُمعت البيانات النوعية من خلال التفاعل المباشر مع الأفراد على أساس فردي عن طريق مقابلات نظمت مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين، ومناقشات جماعية مركَزة. أما البيانات الكمية فجُمع معظمها من خلال الاستبيانات. كما وإضطُلع بالمراقبة طوال التقييم بهدف اكتساب فهم أفضل للبيئة المادية والممارسات الزراعية والمواقف والتصورات والأفكار النمطية.

رمى جمع البيانات إلى تحديد:

- توزيع العمل بالإجابة على «من يقوم بماذا؟»
- إدارة الدخل بالإجابة على «من يتحكم بماذا؟»
- توازن الملكية العقارية بالإجابة على «من يملك ماذا؟»
- الوصول إلى الموارد الإنتاجية بالإجابة على «من لديه حق الوصول إلى ماذا؟»

دراسة مكتبية

اشتملت الدّراسة المكتبية على جمع البيانات الثانويّة من الفئات التالية:

- الوثائق المتعلقة بالبعد الجنساني للزراعة؛ الوثائق المتعلقة بتمكين المرأة والإنصاف الجنساني؛ الدراسات و/أو المشاريع ذات الصلة التي أجريت في لبنان حول دور المرأة في الزراعة؛ ودراسات حالة من جميع أنحاء العالم عن تمكين المرأة في الزراعة وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة.
- دلائل سلاسل القيمة تتضمن عناصر بشأن دور المرأة وتمكينها.
- تقييمات/وتقييمات الأثر المتعلقة بإدماج الجنسانية في تحليل سلسلة القيمة.

الإستبيانات

أُعدّ ما مجموعه ٥٩ استبياناً في الميدان. اختيرت العيّنة بناءً على تحليل أصحاب المصلحة بالتعاون مع فريق مؤسّسة مدى الزراعي، وكذلك من خلال الصّلات المحلية مع السلطات والمجتمعات المحلية وطريقة التّراكم.

وشملت الزيارات المشاتل والحقول الزراعية والمشاريع الزراعية للبيوت البلاستيكية والمزارع والجمعيات/التعاونيات من أجل الحصول على عينة تمثيليّة. كما واستُهدف العمال الزراعيين العاملين لدى كبار المزارعين وفي المشاتل، فضلاً عن المزارعين العاملين لحسابهم الخاص والأسر الزراعية. وكانت غالبية الأفراد المُستهدفين من اللبنانيين إذ يُمثلّون المجموعة الأكبر.

لم تستند البيانات المُجمّعة على مسائل البحث فحسب، وإنما على السّياق أيضاً. وتم تعديل الإستبيان ليتلائم مع الديناميكيات الاجتماعية-الاقتصادية المُحدّدة في عكار. وكانت الأسئلة الناتجة مُراعية للاعتبارات الثقافية وذات صلة بحقائق عكار الاجتماعية. كما واسترشدت العلاقات الجنسانية المحلية ببيئات إجراء الاستبيانات. وقد استُهدفت المرأة بشكل منفصل عن الرجل عندما لوحظ أن حضوره يؤثر على إجاباتها، كما وأجريت معظم المقابلات من قبل نساء بهدف زيادة مستوى الثقة والراحة.

تم جمع معلومات أساسيّة عن وضع المُشاركين في الاستبيان الديموغرافي والاجتماعي - الاقتصادي، في حين عمدت أسئلة أكثر تركيزًا وتحديدًا إلى تحديد التحديّات والكشف عن الفرص المتاحة. تم جمع كل من المعلومات الكمية والنوعية من خلال الاختيار بين الأسئلة متعددة الخيرات والأسئلة المفتوحة.

يرمي الإستبيان بشكل رئيسي إلى تحديد ما يلي:

- ما يفعله الرجال والنساء على أساس يومي.
- الجنسانية في إستخدام الوقت، بناءً على نظم القيم.
- الفوائد ومستوى المعرفة والوعي بالأنشطة وآثارها.
- من يُتاح له الوصول إلى الموارد والخدمات، ومن يتحكّم في هذه الأصول، ومن يتّخذ القرارات المتعلقة باستخدامها.
- العوامل الهيكلية التي تُشكل النشاط والنفاذ وأنماط التحكم (الديموغرافية والاقتصادية وغيرها).
- العوائق والفرص المتاحة.
- فهم المجموعة المستهدفة للتمكين والإنصاف الجنساني.

المقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين

أُجريت خمس مقابلات مع المُستطلعة آراؤهم الأساسيين في إطار هذا التقييم شكّلت أساساً لجمع البيانات وقدمت معلومات رسميّة وغير معيارية (إختلفت الأسئلة المطروحة على كلّ مشارك؛ وأختلفت المواضيع التي نوقشت بين المشاركين) وشبه منظّمة (تتيح مجموعة واسعة من المعلومات النوعية والكمية للمجيبين والمحاورين المرونة لمتابعة المواضيع ذات الاهتمام).

وكانت الأسئلة مفتوحة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات، وتم تكييفها بناءً على المستطلعة آراؤهم ولكنها ركّزت في الغالب على دور المرأة في الزراعة والتحديات والقيود التي تعوق الاعتراف بها ومشاركتها والفرص المُحتملة. وكانت الأسئلة محدّدة، إذ إقتصر عدد الأسئلة الأساسية المطروحة على خمس اسئلة لكلّ مشارك موسّعة بقائمة من الأسئلة الثانوية. وكانت الأسئلة الأولى واقعيّة لضمان الاستجابة وتهيئة مناخ من الثقة. وجاءت الأسئلة التي تطلبت الآراء والأحكام في المرتبة الثانية بعد إرساء الثقة. وأخيراً، تم تجنب الأسئلة التي يمكن الإجابة عليها بنعم أو لا، إذ تطلبت معان أعمق وتفسيرات شاملة.

في نهاية كل مقابلة، تم ملء ورقة ملخص للمقابلة من أجل تيسير التّحليل القادم.

المناقشات الجماعية المركزة

نُظمت مناقشتين جماعيتين مركّزتين في ١٨ و٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٧ بمشاركة خمسة وخمسة عشر مشاركًا على التوالي. قد تشكل المناقشات الجماعية المركزة وسائل فعالة وكفؤة لجمع البيانات النوعية والوصفية وإلقاء الضوء على الخبرات والعلاقات والمفاهيم التي لا تظهر من خلال الاستبيان. على سبيل المثال، يُتاح للفريق خلالها متابعة المشاركين والإحاطة علماً بالقيم والمواقف والقوالب النمطية المتعلقة بالجنسانية، والتي تعتبر جميعها حاسمة لتشكيل العلاقات بين الجنسين. لا يمكن ملاحظة هذه الأنواع من التصورات والمواقف إلا من خلال هذه الأداة النوعية. تولّى فريق البحث تيسير المحادثات، وتدوين الملاحظات، ومتابعة الحوار.

وتم الإضطلاع بتمرينين أساسيّين هما:

- تحليل شجرة المشاكل: طُلب من المشاركين (١) تحديد مشكلة تتعلق بأدوار المرأة في سلاسل القيمة ذات الصلة؛ (٢) إدراج الأسباب الجذرية للمشكلة؛ وأخيراً (٣) تحديد آثار المشكلة وتأثيراتها. هذا التمرين مرئي للغاية ويُسهّل النقاش، وقد يكشف عن أسباب وآثار ربما كانت مجهولة سابقاً.
- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر: طُلب من المشاركين التفكير في نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر المرتبطة بأدوار المرأة في سلاسل القيمة ذات الصلة.

عقب المناقشة الجماعية المركزة، عقد الفريق جلسة لإستخلاص المعلومات (منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٥) بهدف تسليط الضوء على الإستنتاجات الرئيسية، ومراجعة الأخبار والمعلومات، وتحديد الاتجاهات.

التحليل

إشتمل تحليل البيانات على تنظيم البيانات المُجمّعة وتصنيفها، والتحقق فيها. وتمّ البحث في نتائج جمع البيانات الأولية عقب إدخال البيانات وتحليل الاستبيانات. وألقي الضوء على الاتجاهات والاستثناءات وتم تطوير الأدوات البصريّة من خلال مايكروسوفت أكسيل للتأكيد عليها، كما وتم دعمها وإثرائها بالبيانات التي تم جمعها من خلال مناقشات مجموعة التركيز والمقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين.

وقد أتاحت مختلف الأدوات المُستخدمة في جميع مراحل التقييم الإحالة المرجعيّة والتّحقق من صحّة النتائج، فضلاً عن تأكيد النتائج المتوصّل إليها والأنماط. في هذا السياق، تم تدقيق صحة نتائج الاستبيان والبيانات والتصورات التي لوحظت خلال مناقشات مجموعة التركيز والمقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين. وعلاوة على ذلك، تم النّظر أيضاً في ملاحظات الفريق.

يرمي تحليل البيانات إلى:

- تحديد الأدوار والمسؤوليات الجنسانية على إمتداد سلاسل القيمة والمزايا المصطدمة من مشاركة المرأة؛
- تحديد القيود الجنسانية وكيف تعيق إمكانية وصول النساء إلى الموارد والفرص المتاحة؛
- النظر في الآثار المترتبة على القيود الجنسانية؛
- تحديد المداخل إلى التغلب على القيود الجنسانية ومجالات الفرص المتاحة للنساء.

تم إجراء تحليل جنساني من خلال النظر في البُعدين الرّئيسيّن، وإستناداً إلى الاستبيانات ونتائج مناقشات مجموعة التركيز في معظم الأحيان: (١) التقسيم الجنساني للعمل و(٢) الوصول إلى الموارد والأصول والخدمات وسلطات اتخاذ القرارات وفقا لاختلافات الجنسانية. كما وتم التطرق إلى رفاه المرأة وقدرتها على اتخاذ الخيارات والقرارات، وإن كان بدرجة أقل، حيث أنها توفر معلومات أساسية عن القيود والفرص المطروحة. ورغم تقديم هذا التحليل معلومات جوهرية عن التحديات والفرص، فقد كان مدعومًا أيضًا بالبحوث والدراسات التي أجريت على المستوى الدولي. وبالتالي، تم

استخدام البيانات الثانوية التي تم جمعها من خلال الدراسة المكتبية لتحليل إضافي للنتائج، ثم انتقل إلى الخطوة التالية، والتي تتمثل في تطوير التوصيات.

تحديد الفرص المتاحة ووضع التوصيات

حدّد الفريق الفُرص المتاحة من خلال جلستين لتبادل الأفكار. تم النّظر في مختلف الآراء والأفكار التي عبّر عنها أصحاب المصلحة والتّحقق من جدواها وأثرها وكفائتها وفعاليّتها ومراعاتها للإعتبارات الجنسانية. فضلاً عن ذلك، استخدمت دراسات الحالة التي تم جمعها من خلال الدراسة المكتبية لتحديد فرص إضافية وتكييفها مع المجموعات المُستهدفة والواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وشمل هذا التمرين تحديد فرص تستند إلى تصورات المجموعة المستهدفة وآرائها وملاحظات الفريق ودراسات الحالة المستعرضة ونتائج المقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين والمناقشات الجماعية المركزة.

واستناداً إلى نتائج التحليل والفرص التي تم تحديدها، وُضعت مجموعة من التوصيات، وفقاً لدراسات الحالة والأبحاث الوطنية والدولية التي تمت مراجعتها، فضلاً عن البيانات الأولية التي تم جمعها. وترتكز بشكل أساسي على كيفية زيادة مكانة المرأة ومشاركتها وقدراتها على صنع القرارات والاعتراف بها عبر سلاسل القيمة. ووُضعت هذه التوصيات في ضوء الحقائق الثقافية والاجتماعية، فضلاً عن العديد من القيود الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وأخيراً، تم تقديم التوصيات بالنظر إلى تطوير سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في قطاعات البطاطا والخضراوات الورقية في عكار كما حدّدتها منظمة العمل الدولية.

استُخدمت دراسات الحالة وقصص النجاح وفكرة تطوير السلسلة وتمكينها كأساس لهذه التوصيات. وتُشير عملية التّطوير إلى «التحسينات التي يمكن أن تدخلها الجهات الفاعلة في السلسلة للحصول على عوائد مالية أفضل من منتجاتها»، في حين يتم تمكين السلسلة عندما «يضيف المشاركون قيمة لمنتجاتهم، ويزيدوا أيضًا من سيطرتهم على الدخل والعمليات التي ينطوي عليها إنشاء القيمة (أكشن إيد ٢٠١٤).»

الملحق ٤: نموذج الإستبيان

إسم المُحاور:

تاريخ المقابلة:

المكان:

رقم المقابلة:

أولا: تعريف المستطلع رأيه

١. الاسم (اختياري):

٢. العمر:

٣. الجنسية:

٤. مكان الإقامة:

٥. الجنس:

٦. الحالة الزوجية:

٧. المستوى التعليمي:

٨. عدد الأسر المعيشية التي يُعيلها/تُعيلها:

٩. عدد الاطفال:

١٠. عدد الأطفال الملتحقين بالمدرسة:

١١. الإعاقة (إن وجدت):

ثانياً: أسئلة عامة

١. كم سنة مضت على عملك في القطاع الزراعي؟

٢. ما هو عدد أفراد أسرتك المُشاركين في الأنشطة الزراعية (بحسب العمر والعلاقة والجنس)؟

٣. هل يتلقى أحد أعضاء أسرتك المشاركين في الزراعة أجورهم بشكل غير مباشر؟ إذا كانت الإجابة نعم، من ولماذا؟

ثالثاً: العمل وإستخدام الوقت

١. هل تعمل في قطاعات البطاطا أو الخضراوات الورقية؟ أو كلاهما؟.....

٢. ما هي الأنشطة التي تضطلع بها على مستوى المزارع؟ (البذر، إزالة الأعشاب الضارة، الحصاد، إلخ.)

.....

٣. ما هو عدد ساعات عملك في اليوم؟

- أقل من ٥ ساعات
- بين ٥ و١٠ ساعات
- أكثر من ١٠ ساعات

٤. هل يُشرف أي أحد على عملك على مستوى المزارع؟ (نعم/لا) إذا كانت الإجابة نعم، من؟

.....

.....

٥. هل تُشارك في أنشطة أخرى على أساس يومي؟ (نعم/لا).....
إذا كانت الإجابة نعم، يُرجى الإيضاح

- محليّة
- ترفيهيّة
- إجتماعية وإقتصادية
- خدمات عامة
- غير ذلك (يُرجى التحديد).....

٦. هل تتواصل مع أصحاب المصلحة في هذا القطاع؟

- مقدّمو مواد الإنتاج (نعم/لا).....
- الوسطاء/التّجار (نعم/لا).....
- المستهلكون (نعم/لا).....
- ممثّلو التعاونيات/الجمعيّات (نعم/لا).....
- غير ذلك (يُرجى التحديد).....

٧. هل أنت عضو في أي شبكة عمل؟ (نعم/لا)

- تعاونيّة
- جمعيّة
- مجموعة غير رسميّة
- غير ذلك (يُرجى التحديد).....

٨. هل تشعر أنك تملك معارف ومهارات قابلة للإستكشاف ولا يتم تطبيقها في عملك اليومي؟ الرّجاء التحديد.

.....

.....

٩. كيف يمكن تحسين عملك اليومي؟ (إدارة الوقت، الكفاءة، التأثير، إلخ)؟ الرّجاء التحديد.

.....

.....

١٠. هل هناك حالياً أي فرصة يتعذّر وصولك إليها ومن شأنها تحسين عملك؟ إذا كانت الإجابة نعم، ما هي؟

.....

.....

ثالثاً: الدخل والنفقات

١. ما هو دخلك اليومي/الشّهري من الزّراعة؟.....

٢. هل تعمل لحسابك الخاص أو براتب/أجر؟

- أعمل لحسابي الخاص
- أعمل براتب/أجر

٣. إذا كنت تعمل مقابل أجر، فما هي طريقة دفعه؟

- نقداً
- أجر بالمنتجات الزراعية
- مقابل مكان إقامة
- غير ذلك (يُرجى التحديد).....

٤. إذا عرض عليك عمل على نفس المُعدل اليومي، فهل تقبل؟ (نعم/لا)

٥. هل زاد راتبك/دخلك مع الخبرة على مرّ السنين؟ (نعم/لا) إذا كانت الإجابة نعم، على أي أساس وكيف؟

.....

.....

٦. إذا كنت تعمل لحسابك الخاص، فما هو متوسط دخلك الشهري؟.....

٧. هل الزراعة مصدر دخلك الرّئيسي؟ (نعم/لا)

إذا كانت الإجابة نعم، فما هي حصة هذا الدخل؟

- أقل من ٥٠٪
- بين ٥٠-٧٥٪
- أكثر من ٧٥٪
- ١٠٠٪

إذا كانت الإجابة نعم، فكيف تُغطي الباقي إذا لم تكن كافية؟

- القروض
- أفراد الأسرة
- المساعدة الخارجية/المعونة
- غير ذلك (يُرجى التحديد)

٨. هل تتلقى أي دعم مالي حكومي أو غير حكومي؟ (نعم/لا) إذا كانت الإجابة نعم، فعلى أي أساس؟ وكم تساهم في النفقات الشّهرية (كنسبة مئوية)؟

٩. من هو صانع القرار فيما يتعلق بالنفقات والمسائل المالية الأخرى في منزلك؟

أفراد الأسرة	أنا	أحد الزّوجين	الوالد	الأم	الإخوة	غيرهم، الرّجاء التحديد
الغذاء						
المدرسة						
العمل ذي الصلة						
الصحة						
الملابس						
الغذاء						
الخدمات المنزلية						
المسكن						
غيرها						
التعليقات عند الإقتضاء						

١٠. هل تُدير دخلك الخاصّ؟ (نعم/لا) إذا كات الإجابة لا، فمن يُديره؟

رابعاً: الوصول إلى الموارد الإنتاجية والتّحكم بها

١. إلى أي فئة تنتمي؟

- صاحب عمل
- فلّاح
- مستأجر
- عامل
- غير ذلك (يُرجى التحديد) .....

٢. هل يمكنك إمتلاك أرض أو وراثتها؟ (نعم/لا) .....

٣. هل يمكنك إتخاذ قرار ببيع الأرض بنفسك؟ (نعم/لا) .....

٤. هل تُقرر بنفسك كيفية إستخدام الأرض، إن وجدت؟ (نعم/لا) .....

٥. هل يسهل وصولك إلى مصادر الرّي وجمع المياه؟ (نعم/لا) .....

٦. هل يُتاح لك الوصول إلى المدخلات الزراعية؟ (نعم/لا) .....

٧. هل يُتاح لك الوصول إلى الأدوات والآلات والمعدات؟ (نعم/لا) .....

٨. هل يُتاح لك الوصول إلى التقنيات الزراعية؟ (نعم/لا) .....

٩. هل يُتاح لك الوصول إلى الموارد المالية؟ .....

١٠. هل تشعر أنه بإمكانك الوصول إلى المعلومات حول الممارسات/التقنيات الزراعية؟ (نعم/لا) .....

١١. هل يمكنك القيادة؟ (نعم/لا) .....

١٢. هل لديك هاتف (نعم/لا) إذا كانت الإجابة نعم، فلماذا تستخدمه بشكل أساسي؟ .....

١٣. هل تتوفّر لك خدمات الإنترنت؟ (نعم/لا) .....

١٤. هل أنت راض عن المهارات والمعارف الزّراعية التي تمتلكها؟ (نعم/لا) .....

١٥. هل تعتقد أن المهارات والمعارف التي تمتلكها كافية وتُستخدم بكفاءة؟ (نعم/لا) .....

١٦. هل سبق أن تلقيّت أي تدريب/بناء قدرات على الممارسات /التقنيات الزراعية ذات الصلة بعملك؟ (نعم/لا) إذا كانت الإجابة نعم، فمن قبل من؟ إذا كانت الإجابة لا، فما نوع التدريب/بناء القدرات الذي ترغب في المشاركة فيه؟

.....

.....

خامساً: التصنيع والتجارة

١. هل لديك خبرة في التجارة؟ (نعم/لا)

- البطاطا
- الخضراوات الورقية
- الحرف اليدوية
- الأطعمة المصنعة
- غيرها .....

٢. هل سبق لك تسويق منتجاتك الخاصة؟ (نعم/لا)

- مباشرة إلى الجملة
- مباشرة إلى التجزئة
- كلّ من الجملة والتجزئة
- غير ذلك (يُرجى التحديد) .....

٣. هل أنت على دراية بسوق الجملة؟ (نعم/لا) .....

٤. هل لديك مكان للتّخزين أو تستخدم منشأة تخزين؟ (نعم/لا) .....

٥. هل تعتقد أن هناك خيارات أخرى لزيادة ايرادات المنتجات؟

- قنوات التسويق الأخرى
- التغليف وفقا للسوق المحلية
- التصنيع
- غير ذلك (يُرجى التحديد) .....

سادساً: البدء بعمل تجاري جديد

١. هل أنت مُتحمّس للمشاركة في الزراعة أو التصنيع كعمل شخصي؟ (نعم/لا)

٢. ما هي التحديات التي منعتك من البدء بعمل تجاري جديد سابقاً؟

- الحصول على الأرض
- توفّر رأس المال
- الحالة الاجتماعية
- الإلتزامات المحلية
- التمييز (يُرجى التحديد)
- غير ذلك (يُرجى التحديد) .....

٣. ما هي التحديات التي تعتقد أنك ستواجهها في عملك الخاص؟

.....

٤. هل أنت على استعداد لمواجهة هذه التحديات والمخاطر؟ (نعم/لا) .....

سابعا: الرفاه، احترام الذات، الكرامة

١. ما هي العوائق والتّحديات التي تواجهها والتي تؤثر عليك على المستوى المهني؟

- داخلية (قضايا الأسرة والضغوط/الأطفال/المسؤوليات المنزلية/رعاية المُسنّين)

.....

- خارجية (الضغوط الاجتماعية/العنصرية/التمييز الجنساني/انخفاض الأجور/ساعات العمل الطويلة والعمل البدني الشاق)

.....

- شخصية (نقص المهارات والمعرفة/التقاليد/المعتقدات/قلة الاهتمام بالمهنة)

.....

٢. أتظن بأنك تُعامل بشكلٍ مختلف بسبب جنسك من حيث:

- عبء العمل (نعم/لا).....
- أنواع المهام (نعم/لا).....
- ساعات العمل (نعم/لا).....
- الأجور (نعم/لا).....

٣. هل أنت راضٍ على المستوى المهني؟ (جدًا/الى حدّ ما/إطلاقاً)

.....

٤. ما هي المخاطر والصدمات الرئيسية التي تواجهها؟

.....

- هل تؤثر على جميع الأسر على قدم المساواة؟ (نعم/لا).....
- هل تؤثر على الرجال والنساء بشكل مختلف؟ (نعم/لا).....

ثامناً: التمكين والإنصاف الجنساني

١. هل أنت على دراية بمفهوم الإنصاف الجنساني؟ (نعم/لا).....

٢. أتظن بأن هناك إنصاف جنساني في مجتمعك؟ (نعم/لا).....

٣. أتظن بأن الإنصاف الجنساني مُهمّ؟ (نعم/لا).....

٤. أتظن بأن النساء والرجال لديهم أدوار مختلفة في القطاع الزراعي؟ (نعم/لا).....

٥. أتظن بأن الأفراد يتعرّضون للتمييز على أساس جنسهم في القطاع الزراعي؟ (نعم/لا).....

٦. أتظن بأن هناك بعض الأنشطة الزراعية التي لا ينبغي للمرأة المشاركة فيها؟ (نعم/لا).....

٧. هل هناك أنشطة زراعية يجب أن تشارك فيها المرأة أكثر؟ (نعم/لا).....

٨. هل تعتبر مساهمة المرأة في الزراعة قيّمة؟ (نعم/لا).....

٩. أتظن أن مساهمة المرأة في الزراعة مُعترف بها وواضحة إلى حدّ ما؟ (نعم/لا)

١٠. أتظن أنه من المناسب للمرأة أن تكسب وتدير مال الأسرة؟ (نعم/لا)

١١. أتظن بأن المرأة تتقاضى أجوراً منخفضة في الزراعة؟ (نعم/لا)

١٢. أتظن أنه من المناسب أن تشارك المرأة في التدريبات؟ (نعم/لا)

١٣. أتظن أنه من المناسب أن تتخذ المرأة قرارات اقتصادية داخل الأسرة (مثل بيع المحاصيل أو المواشي أو الأراضي أو أدوات الشراء أو طلب قرض)؟ (نعم/لا)

١٤. أتظن أنه من المناسب للمرأة أن تعمل خارج المنزل؟ (نعم/لا)

١٥. ما هي الحواجز الرئيسية التي تحول دون مشاركة المرأة في الأنشطة الزراعية؟

١٦. ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتمكين المرأة في الأنشطة الزراعية؟

الملحق ٥: دراسات الحالة

تعكُس دراسات الحالة التالية الجهود العالمية المبذولة لتمكين النساء العاملات / الزراعيات وتعزيز الانصاف بين الجنسين عبر سلاسل القيمة الزراعية.

كينيا: تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشروع تمكين المزارعين من أصحاب البساتين الصغيرة: تم تنفيذ مشروع للتعاون التقني بعنوان «مشروع تمكين صغار البستانيّين» من خلال وزارة الزراعة، وهيئة تنمية المحاصيل البستانية والوكالة اليابانية للتعاون الدّولي في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ في كينيا. وسعى المشروع إلى تمكين المزارعات من خلال العمل على مجموعات قائمة من المزارعين. ورغم نجاح بعض هذه المجموعات، فكان للبعض الآخر أهدافاً محدودة وارتكزوا إلى حدّ كبير على الإنتاج فحسب، ممّا أعاق إمكانياتهم السوقية. وعقب دراسة مُفصّلة جنسانياً، خلّص مشروع تمكين صغار البستانيّين إلى أن المرأة اضطلعت بنحو ٨٠ في المائة من العمل على المحاصيل الغذائية و٥٠-٦٠ في المائة من العمل على المحاصيل التّجارية، دون الإستفادة بإنصاف من هذه العوامل الإنتاجية. وتمّ بالتالي التخطيط لنشاطاتٍ عدة لإدماج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل المشروع، بما في ذلك:

- تحديد مؤشرات التمكين الخاصّة بنوع الجنس والمجموعات بحيث تعكس جوانب التمكين النوعية والكمية مع البيانات المُصنّفة.
- ربط المزارعات بأصحاب المصلحة الآخرين في كافّة مراحل سلسلة القيمة.
- دورات تدريبية تستهدف كلّ من النساء والرجال وتُغطّي مجموعة من الموضوعات التقنية، بما في ذلك المسوحات السوقية واختيار المحاصيل، جميعها في إطار التوعية الجنسانية.ركّز الوعي الجنساني على الأسرة بوصفها «وحدة إدارية مشتركة» يتقاسم فيها الرجال والنساء الأدوار والمسؤوليات.
- عرض العديد من تقنيات وإجراءات التصنيع من خلال الخدمات الإرشادية، وبهدف بناء المهارات المطلوبة للنهوض بالمنتجات.

ونتيجة لهذه الأنشطة، تضاعف الدخل وأصبح عبء العمل أكثر توازناً بين الجنسين. وقد نسب كلّ من الرجال والنساء هذه التحسينات بشكل رئيسي إلى دورات التوعية الجنسانية.

ولمزيد من المعلومات حول مشروع تمكين صغار البستانيّين يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:
https://www.jica.go.jp/english/our_work/thematic_issues/agricultural/shep.html

مبادرات منظمة التنمية الهولندية

دوارالشمس في أوغندا: يعتبر إنتاج دوار الشمس المصدر الرّئيسي لدخل صغار المزارعين في مقاطعة بوكيدية في أوغندا. دعمت منظمة التنمية الهولندية تعاونية محلية للمزارعين لإعادة تصميم خدمات الإرشاد الخاصة بها ومعالجة مختلف المساهمات وأدوار المزارعين والمزارعات. واعتُبر كون رئيس الجمعية التعاونية امرأة عنصراً أساسياً في ضمان مراعاة القيود الجنسانية. وأُدخلت تعديلات عدّة على الخدمات الإرشادية، بما في ذلك تطبيق اللامركزية في مراكز التدريب ونقلها إلى المجتمعات المحليّة من أجل تشجيع النساء على الحضور. وتمكنت هذه المنظمة، من خلال بناء قدرات النساء والسعي للإزدهار المتواصل عن طريق تحقيق نسبة مشاركة بلغت ٦٠ في المائة في صفوف الإناث في الأنشطة الإرشادية، من تمكين النساء ليصبحن قدوة للمزارعين الآخرين.

ثمار الكريتة في بوركينا فاسو: تؤدّي المرأة في بوركينا فاسو دوراً هاماً في جمع ثمار الكريتة وتحويلها إلى زبدة. وأنشأ إتحاد ننوما ستة مراكز إنتاج/تصنيع جماعية من أجل توفير مكان للتصنيع. ومع ذلك، فقد شكّل إرتفاع كلفة الإنتاج والإدارة السيئة واللوازم غير الموثوقة قيوداً رئيسية تعوق تلبية الطلب وضمان الجودة على نحو متواصل. وفي عام ٢٠٠٩، أطلق إتّحاد ننوما تقييمًا استراتيجيًا بدعم من منظمة التنمية الهولندية خلّص إلى أن إنشاء وحدة معالجة شبه صناعية هو نموذج الأعمال الأكثر كفاءةً وإنتاجيةً. وبتمويلٍ من مؤسسة أجرديس، تم إنشاء مصنع لمضاعفة طاقة الإنتاج

وخفض التكاليف. وقد حسّن ذلك من دخل المرأة، وأتاح الفرصة لها لتصبح مساهمة في المؤسسة.

ولمزيد من المعلومات حول منظمة التنمية الهولندية يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

http://www.snv.org/

مجموعة ربّات البيوت في سوق رقائق البطاطا في تايلاند: ازداد الطلب على البطاطا في تايلاند بشكل كبير بسبب شعبيّة رقائق البطاطا والسّياحة. يتم تزويد البطاطا أساسًا بالفنادق والمطاعم ومحلات السوبر ماركت، أو يتم تحويلها إلى رقائق بطاطا، وهو نشاط توسّع خلال السنوات العشر الماضية نظراً للطلب المُطرد. يتمّ تصنيع جميع البطاطا ذات الجودة المقبولة إلى رقائق بطاطا من قبل شركتين كبيرتين، ثم يتم توزيعها على أسواق متوسطة/عالية المستوى، ممّا يُشكّل تحدياً كبيراً لدور صغار المزارعين في سلسلة التوريد هذه. ومع ذلك، تمكّنت مجموعة صغيرة من ربّات البيوت في مقاطعة سان ساي في شيانغ ماي من إيجاد طريقة للمُشاركة في إنتاجها، وبالتالي، توليد دخل بديل من البطاطا غير المستوفية للمعايير/غير المرغوب فيها. ساهمت هذه المبادرة في إبراز دور المرأة في إنتاج البطاطا وتصنيعها. تُمثّل المجموعة الآن، بدعم من الحكومة، نموذجًا للأعمال التجارية للمؤسسات المُجتمعية مع إدارة أعمال قوية وتطوير منتجات.

ولمزيد من المعلومات حول هذه المبادرة، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

pdf.http://pubs.iied.org/pdfs/G03266

مبادرة تكنوسيرف شرق إفريقيا للبن: تستهدف هذه المبادرة كلّ من المنتجين الذكور والإناث. ومع ذلك، وبعد ملاحظة إنخفاض مشاركة المرأة في خدمات التدريب/الإرشاد، بذل الفريق جهوداً عدة لضمان مشاركتها، وشملت: التأكيد على أهمية حضورها على مستوى المجتمع من خلال صانعات القرارات والقادة؛ وزيارات منزلية يقوم بها المدربّون أنفسهم لتشجيع الرّجال على السماح لزوجاتهم بالحضور؛ وجعل التمارين أكثر راحة للمرأة من خلال توفير رعاية للأطفال وتحديد مواعيدها في أوقات مناسبة، والسماح لها بالجلوس بشكل منفصل عن الرّجال والعمل في مجموعات صغيرة نسائيّة فقط. وأجرى الفريق تعديلات بسيطة وصغيرة، من تكييف مواد التدريب إلى تنظيم التدريبات في أماكن آمنة نسبياً وقريبة من النساء، وزادت معدلات مشاركتهنّ من ٦ في المائة إلى ٤٢ في المائة بنهاية المبادرة.

ولمزيد من المعلومات حول تكنوسيرف،يمكن الرّجوع إلى الموقع التالي:

http://www.technoserve.org/

برنامج كينيا لتنمية الذرة ٢: تُعتبر الذّرة المحصول الغذائي الأساسي في كينيا، وتتمحور حولها المزارع الصغيرة في ريف كينيا. ولكن الذرة شديدة التأثر بتقلبّات الأسعار وتحديات الإنتاج وما بعد الحصاد. ولذلك، تم تنفيذ كينيا لتنمية الذرة من كانون الأول/ديسمبر٢٠١٠ إلى أيلول/سبتمبر٢٠١٢، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كمتابعة لبرنامج سابق يحمل الإسم ذاته. ونظراً إلى أن النساء والشباب يُشكلون ٨٠ في المائة من اليد العاملة في قطاع الذرة، وإعترافاً بالتفاوتات الجنسانية، أُعطيت الأولوية للأنشطة التي تزيد من منافع المرأة. أُجري تحليل جنساني وبُذلت جهود عدّة لإشراك النساء، بما في ذلك (١) دورات تدريبية عملية للإلمام بإدارة الأعمال تُركّز على القيادة وتغيير المواقف وصنع القرارات على مستوى الأسرة؛ (٢) برامج تدريبية ذات جداول زمنية مُريحة، و(٣) إنشاء شبكات مؤلّفة من موظفي الإرشاد الذين يعملون مع كل من التعاونيات النسائية وأفراد النساء على مستوى الأسرة.

ولمزيد من المعلومات حول هذا البرنامج، يُمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

pdf.http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pdacy454

برنامج تحفيز الأسواق والتّحول الريفي - لبنان: تم تنفيذ برنامج تحفيز الأسواق والتحول الريفي من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥، بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحيين في الولايات المتحدة الأمريكية وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وعاد بالفائدة على ٢٥٠٠ امرأة و٣٦ مجتمع ريفي نامي في لبنان. وشملت الأنشطة توليد فرص للمرأة الريفية من خلال إنشاء مراكز لتصنيع الأغذية ومزارع للإنتاج. وتمكنت المرأة، عقب برامج تدريبيّة مكثفة، من تشغيل التعاونيات وإدارتها. وحدّدت المرأة، بدعم من عمليات البيع والتسويق، الفرص المُتاحة في قريتها وأصبح لديها قائمة زبائن. وإعتبر إطلاق خدمات التموين أحد الأنشطة التي اضطلعت بها بعض التعاونيات.

ولمزيد من المعلومات حول هذا البرنامج، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

http://www.ymca-leb.org.lb/empowerment.htm

الإنتاج المُستمر للألبان وأنشطة التصنيع من قبل منظمة الأغذية والزراعة في لبنان: تُنفّذ منظمة الأغذية والزراعة في لبنان تدخلات عدّة لدعم إنتاج الألبان وتصنيعها، مع التركيز المتواصل على المرأة. أطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة الزراعة في لبنان مشروع «تعزيز سبل العيش والأمن الغذائي للمرأة الرّيفية من خلال تحسين مُمارسات إنتاج الحليب ودعم التّصنيع المنزلي للألبان والأجبان». يهدُف هذا المشروع الى مساعدة صغار المزارعين في المناطق الرّيفية الفقيرة اللذين يستضيفون أعداداً كبيرة من اللاجئين السّوريين ويستهدف ٤٠٠ مستفيداً من الفئة الأكثر ضعفاً، نصفهم من العاملات في التصنيع المنزلي للأجبان والألبان. وتشمل أنشطة المشروع تدريب المزراعات على تقنيات تصنيع الألبان والأجبان وأصول النظافة والتعقيم، مع التركيز على السلامة والجودة لتحسين الرّبحية. وتستهدف التدخلات الأخرى الأسر المعيشية التي تعولها النساء، وتدعمها بتوفير وحدات تصنيع ومستلزمات تحسين الجودة.

ولمزيد من المعلومات حول منظمة الأغذية والزراعة، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

http://www.fao.org/lebanon/en/

الملحق ٦: مُلخّص المقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيّين

مقابلة مع المُستطلعة آراؤه ١

- تاريخ المقابلة:١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧
- إسم المستطلعة آراؤه: يوسف مولاص
- لقب/وظيفة المستطلعة آراؤه: صاحب مشتل
- سبب الإدراج في المقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين: صاحب مشتل يوفّر عوامل إنتاج الخضروات الورقية

الملاحظات الرئيسية/البيانات الأساسية التي أدلى بها المُستطلعة آراؤه:

- يُوظّف المشتل كلّ من النساء والرجال بالمعدل اليومي نفسه.
- يشهد قطاع الزراعة عموماً تراجعاً كبيراً في الإنتاج يعود أساساً إلى تهريب المنتجات السورية إلى لبنان، ولا سيما عبر عكار.
- إن معظم المزارعون في عكار مدينون للوسطاء، حيث تصل بعض الديون إلى ٤٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية.
- يقتصر دور المرأة في عكار محلياً (العناية بالمنزل، تربية الأطفال، الطبخ، إلخ). تعتبر المرأة ربة بيت بصفة رئيسية.
- تملك بعض النساء في عكار أراض (ورثناها عن الأقارب والأزواج) يقمن بتأجيرها أو يدخلن في شراكة مع المزارعين الذكور لزراعتها عوضاً عن زراعتها بأنفسهن.
- تتاح فرص للنساء في التصنيع؛ يؤدي العمل الجماعي إلى خفض أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج. كما ويعطي العمل الجماعي المرأة المزيد من النفوذ على مستوى السوق.

تقييم المحاور/تصورات المستطلعة آراؤه:

أظهر مستويات عالية من الحوافز للنهوض بعمله.

أي أفكار/ايضاحات ذات صلة ظهرت خلال المقابلة:

إعتبر أن القطاع الزراعي يواجه اعباءً هائلة، حيث أصبح معظم المزارعين مدينين للوسطاء ولمُقدمي موارد الإنتاج.

مقابلة مع المستطلعة آراؤه ٢

- تاريخ المقابلة: ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧
- إسم المستطلعة آراؤه: سركيس بو داغر
- لقب/وظيفة المستطلعة آراؤه: مدير تعاونية
- سبب الإدراج في المقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين: تعمل التعاونية على كلّ من البطاطا والخضراوات الورقية، وتضمّ ١١ عضوًا و٣٠ مستفيدًا من المزارعين.

الملاحظات الرئيسية/البيانات الأساسية التي أدلى بها المستطلعة آراؤه:

- يعتبر المزارعون الحلقة الأضعف في سلسلة القيمة الزراعية، حيث أنهم مدينون في الغالب إلى الوسطاء ويضطرون إلى المنافسة مع المنتجات المستوردة الأرخص بصورة دائمة.
- ثمة إمكانية للتحسين من خلال العمل الجماعي والتعاونيات، رغم أن العديد من العوامل الثقافية والمجتمعية تحدّ من نجاح مثل هذه المبادرات. في الوقت الحاضر، لا تعمل التعاونيات القائمة في كثير من الأحيان أو تعمل بشكلٍ غير ملائم.
- أغلب النساء العاملات في القطاع الزراعي في عكار هنّ سوريات. وفي معظم الأحيان، لا تشارك المرأة اللبنانية في الأنشطة الزراعية بسبب العوامل الثقافية والمجتمعية.
- يمكن أن تضطلع المرأة بدور رئيسي في عملية التجهيز، حيث تمتلك المهارات والمعرفة المطلوبة ومعظم النساء يُجهزن المواد الخام للاستهلاك المحلي. قد يشكل المطبخ العام مبادرة هامة توفر المساحة والمعدات اللازمة للتجهيز المناسب. سيُعد إنشاء تعاونية لإدارة مثل هذه المساحة في غاية الأهمية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في احترام المعايير الغذائية العالمية والحصول على شهادة. قد تتراوح عملية المعالجة بين تجليد البطاطا للمطاعم والفنادق، وإعداد والخضراوات الورقيّة الطازجة (مثل البقدونس المفروم).

تقييم المحاور/تصورات المُستطلعة آراؤه:

شارك بنشاط في النقاش وأظهر حماساً لتطوير القطاع الزراعي في عكار.

أي أفكار/ايضاحات ذات صلة ظهرت خلال المقابلة:

تضمّ التعاونية إمرأة واحدة بين صفوفها، وهي مهندسة زراعية.

مقابلة مع المستطلعة آراؤه ٣

- تاريخ المقابلة: ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧
- إسم المستطلعة آراؤه: عمر عوض
- لقب/وظيفة المستطلعة آراؤه: مزارع الخضروات الورقية والبطاطا
- سبب الإدراج في المقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين: هو مزارع رئيسي في المنطقة، يمتلك أكثر من ٥٠٠ دونماً ويستضيف ٤٠ عائلة لاجئة في مزرعته.

الملاحظات الرئيسية/البيانات الأساسية التي أدلى بها المستطلعة آراؤه:

- يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه مزارعو البطاطا في عكار في تسويق المنتجات. تتم فترة حصاد البطاطا في عكار قبل فترة حصاد البقاع، مما يعطي عكار الأولوية في تحديد الأسعار. ولكن نظراً لأن الحكومة لا تحدد الرسوم الجمركية والضرائب أو الحصص على البطاطا المستوردة (خاصة من مصر وسوريا والأردن)، فلم يعد للمزارعين من خيار سوى خفض الأسعار. وتنخفض هذه الأسعار تلقائياً عندما يستورد كبار التجار البطاطا خلال موسم الحصاد في عكار.
- تلعب المرأة دوراً رئيسياً في إنتاج البطاطا والخضراوات الورقيّة في عكار، بما في ذلك إعداد/تقطيع الدرنات، وزرع النباتات، وإزالة الأعشاب الضارة، والحصاد، والتعبئة. أما الرجل فيتولى مسؤولية الري ووضع الأسمدة والمبيدات والحراثة.
- تواجه المزارعات تحديات عدة منها: عدم السماح لهن بالحصول على قروض إذ يعتبر ذلك مرفوضاً إجتماعياً، واللجوء إلى العمل في كل من الحقول والمنزل في ضوء واجباتهن المنزلية.

تقييم المحاور/تصورات المستطلعة آراؤه:

كان واضحاً وصريحاً، وهو مُستثمر كبير وافاد بمعاملة عُمّاله بالتّساوي بغضّ النظر عن الجنس والجنسية. وهو يحاول أصنافًا جديدة من البطاطا لزيادة الإمكانيات التسويقية.

أي أفكار/ايضاحات ذات صلة ظهرت خلال المقابلة:

زعم أن تكاليف العمالة المرتفعة تؤثر على الإنتاج وأنه يتطلّع إلى الاستثمار في الآلات لتقليل الحاجة إليها.

مقابلة مع المستطلعة آراؤه ٤

- تاريخ المقابلة: ٢٨ كانون الثاني/فبراير ٢٠١٧
- إسم المستطلعة آراؤه: ميشال عيسى الخوري
- لقب/وظيفة المستطلعة آراؤه: مدير مكتب مصلحة الابحاث العلمية الزراعية في الشمال
- سبب الإدراج في المقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين: مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية هي منظمة حكومية تعمل تحت إشراف وزارة الزراعة، وتشارك بشكل رئيسي في البحوث الزراعية.

الملاحظات الرئيسية/البيانات الأساسية التي أدلى بها المستطلعة آراه:

- يُنظر إلى المرأة في القطاع الزراعي في عكار، وفي لبنان ككل، باعتبارها تابعة وعاملة لا كقائدة.
- لا تملك المرأة عموماً سلطة إتخاذ القرارات.
- قد توفر سلاسل قيمة الخضراوات الورقية للمرأة فرصاً أكثر ما تتيحه سلاسل قيمة البطاطا، حيث تشارك النساء فيها بشكل كبير.
- يتمتع المزارعون في عكار بوجه عام بمهارات تسويقية محدودة، ويميلون إلى البيع إلى تجار الجملة فقط في عكار وطرابلس. ويؤدي عدم القدرة على نقل منتجاتهم إلى مجموعة أوسع من الأسواق إلى تفاقم هذا الضعف.
- يصعب على المرأة الحصول على قروض ائتمانات لأن الأراضي في عكار موروثة ومملوكة بشكل رئيسي من الرجال، وبالتالي لا تُوفّر للمرأة ضمانات.
- باءت عدة محاولات لإنشاء تعاونيات بالفشل في كلتا سلسلتي القيمة بسبب ربط المزارعين لمفهوم التعاونيات بالتبرعات والدعم المالي الخارجي. وتتمثل أدوار المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في توفير التدريب على الإدارة والوظائف والتنظيمات.
- تتمتع المرأة بالقدرة والمهارات اللازمة لتصنيع المنتجات، وهو نشاط يُحسّن إلى حدّ كبير من سبل عيشها ويضيف قيمة للقطاع الزراعي. أحد البدائل المُتاحة لتعاونية التجهيز هو تشكيل مجموعة من النساء تحت قيادة مدير خارجي أو شركة.

تقييم المحاور/تصورات المستطلعة آراؤه:

يملك أفكار جيّدة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي في عكار ولكن معرفته محدودة بالعاملات الزراعيات، مما يدل على غياب التدخلات والمبادرات التي تستهدف النساء.

أي أفكار/ايضاحات ذات صلة ظهرت خلال المقابلة:

- علق على تعاونيات المزارعين الحالية على أنه محكوم عليها بالفشل. كما وأشار إلى الحاجة لبناء القدرات في مجال إدارة التعاونيات ومهمتها وأنظمتها.
- شدّد على قدرة المرأة على التصنيع، مثل تجفيف الخضروات الورقية لزيادة العمر التخزيني للمنتجات وإضافة قيمة لها.

مقابلة مع المستطلعة آراؤه ٥

- تاريخ المقابلة: ٦ آذار/مارس ٢٠١٧
- إسم المستطلعة آراؤه: إميل الأسمر
- لقب/وظيفة المستطلعة آراؤه: مدير مشروع في مؤسسة الصفدي
- سبب الإدراج في المقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين: مؤسسة الصفدي هي منظمة لبنانية غير حكومية تعمل على تعزيز استراتيجيات مُبتكرة لإعادة بناء حياة المواطنين اللبنانيين في أعقاب الحرب الأهلية والتحديات المتنامية الناجمة عن أزمة اللاجئين الحالية. حضورها في عكار بارز، إذ تعمل على تطوير المجتمع اللبناني.

الملاحظات الرئيسية/البيانات الأساسية التي أدلى بها المستطلعة آراه:

- تضطلع مؤسسة الصفدي بمشاريع عدة تتعلق بتمكين المرأة اللبنانية في القطاع الزراعي، ولكن عملها أكثر تركيزاً في منطقة عكار الجبلية. تستهدف هذه المشاريع بشكل رئيسي النساء الراغبات في المشاركة في الأنشطة واللواتي يعشن في مجتمعات متسامحة/متقبلة نسبياً. تدعم المشاريع النساء والتعاونيات من خلال توفير الأدوات وعوامل الإنتاج وأنظمة الري وغيرها، بالإضافة إلى بناء القدرات. كما وتسعى إلى تعزيز البيئة المواتية.
- مع مرور الوقت، تتزايد مشاركة المرأة في أنشطة المشاريع. على سبيل المثال، تشارك المرأة بشكل متزايد في ورش العمل والدورات التدريبية كما وأصبحت مهتمة بتطوير مزارعها. قد يعزى ذلك إلى جلسات التوعية التي أجريت وإلى تمكين قائدات المجتمع المحلي. كما وشهدنا أيضاً إزدياد مشاركتها في صنع القرارات. في بعض الحالات، تزداد مشاركة المرأة في أنشطة من قبيل الرش واستخدام الآلات الثقيلة. ومع ذلك، لا يزال يشكل وصولها إلى الأراضي والموارد تحديًا كبيرًا.
- تشارك المرأة في كافة الأنشطة الزراعية تقريبًا، وهي تملك المهارات والقدرات والرغبة في العمل لكن غالباً ما تعوقها الضغوط الاجتماعية وتحول دون قدرتها على صنع القرارات والتحكم بعملها.
- يختلف مستوى التشدد والتحفظ الإجتماعي بين العائلات العكارية ما بين شديدة التحفظ (تعتبر المرأة ربة بيت فقط) وبين متحفظة معتدلة (تعتبر أن الرجل هو المعيل ولكن تسمح بمشاركة المرأة في العمل) وتلك الأكثر إنفتاحاً على فكرة تمكين المرأة.
- ستساعد التعاونيات النسائية المرأة على توليد الدخل من خلال تحسين الإنتاج والتجهيز. تتمتع المرأة بالمهارات والقدرات اللازمة لتجهيز العديد من المنتجات، ولكن تمس الحاجة إلى بناء القدرات لضمان الجودة وزيادة الإيرادات.
- يُعتبر الوعي الجنساني ضرورياً للمجتمعات لفهم عدم الإنصاف الجنساني وانقسامات العمل والمسؤوليات. علاوة على ذلك، يجب أن تعي المجتمعات المحلية أهمية المرأة في القطاع الزراعي.
- فشلت معظم التعاونيات في المنطقة بسبب عجزها عن فهم أدوار التعاونيات ووظائفها. تدعو الحاجة إلى بناء القدرات لضمان قدرة المرأة على إدارة وتولي التعاونيات.

تقييم المحاور/تصورات المستطلعة آراؤه:

تتوفر لدى المستطلعة آراؤه معرفة مكثفة بالوضع الحالي للمزارعات اللبنانيات العاملات في عكار.

أي أفكار/ايضاحات ذات صلة ظهرت خلال المقابلة:

على غرار المستطلعة آراؤهم الآخرين، شدّد على أهمية التعاونيات ووجود فرص للنّساء في مجال التصنيع الزراعي.

مقابلة مع المستطلعة آراؤه ٦

- تاريخ المقابلة: ٦ آذار/مارس ٢٠١٧
- إسم المستطلعة آرؤاه: نبيل معوّض
- لقب/وظيفة المستطلعة آرؤاه: المدير العام لمؤسسة رينيه معوض
- سبب الإدراج في المقابلات مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين: تعمل مؤسسة رينيه معوض بنشاط في القطاع الزراعي في شمال لبنان وتُنفّذ العديد من المبادرات التي تركّز على النساء وتوليد الدخل.

الملاحظات الرئيسية/البيانات الأساسية التي أدلى بها المستطلعة آراؤه:

- يتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه المرأة العاملة في سلاسل قيمة البطاطا والخضراوات الورقية في حيازة الأراضي -إذ نادراً ما تملك الأراضي ما لم ترثها. كما وتواجه ضغوطاً اجتماعية وثقافية لأنه ليس من الشائع للمرأة اللبنانية أن تعمل في القطاع الزراعي إلّا لدعم زوجها.
- لا يمكن للمرأة أن تتواصل مباشرةً مع مؤمني عوامل الإنتاج ولا يتم عادةً الإعتراف بتوقيعها كضمان موثوق. هذا يعني أن عليها العمل عن طريق زوجها.
- لا تحصل المرأة على قروض أو حتى مستويات ائتمانية صغيرة.
- تواجه النساء السوريات والفلسطينات المزيد من التحديات، لأنهن مقيدات بعوامل خارجية عدة تزيد من فقرهن. على سبيل المثال، تعذُر الحصول على الأراضي والموارد الأساسية كما ويعيش معظمهن في ظروف صعبة، غالباً في خيام.
- تواجه النساء السوريات ضغوطاً اجتماعية ثقافية أكثر، لأن غالبية أزواجهن عاطلين عن العمل أو في سوريا.
- في آذار/مارس ٢٠١٧، أطلقت مؤسسة رنيه معوض مشروعًا جديدًا يُركّز على ربط وحدة تجهيز بطاطا صغيرة في عكار بسوق الأكل لكفالة تحسين الإنتاجية على طول سلسلة قيمة البطاطا.
- يتمثل دور المنظمات غير الحكومية أولاً بتحديد الاحتياجات وتصميم مشاريع مستدامة لتلبيتها. وينبغي ايلاء الأولوية إلى المشاريع المُدرّة للدخل لضمان الدخل المستدام.
- تساهم التعاونيات في تمكين المرأة إذا سمح لها بأن تصبح عضواً ناشطاً. إن التدريب المكثف وبناء القدرات ضروريان لضمان عمل التعاونيات بصورة سليمة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضع التعاونيات خطة واضحة المعالم ومجموعة من الأهداف لزيادة الدخل.

تقييم المحاور/تصورات المستطلعة آراؤه:

تتوفر لدى المستطلعة آراؤه معرفة مُكثفة بالقطاع الزراعي في شمال لبنان (وعكار)، بالإضافة إلى الخبرة في تنفيذ المبادرات التي تُركّز على المرأة، بما في ذلك إنشاء ودعم التعاونيات/المجموعات.

أي أفكار/ايضاحات ذات صلة ظهرت خلال المقابلة:

شدّد على أهمية دعم المرأة لإنشاء تعاونيات وأن تصبح عضواً نشطا في المجتمعً.

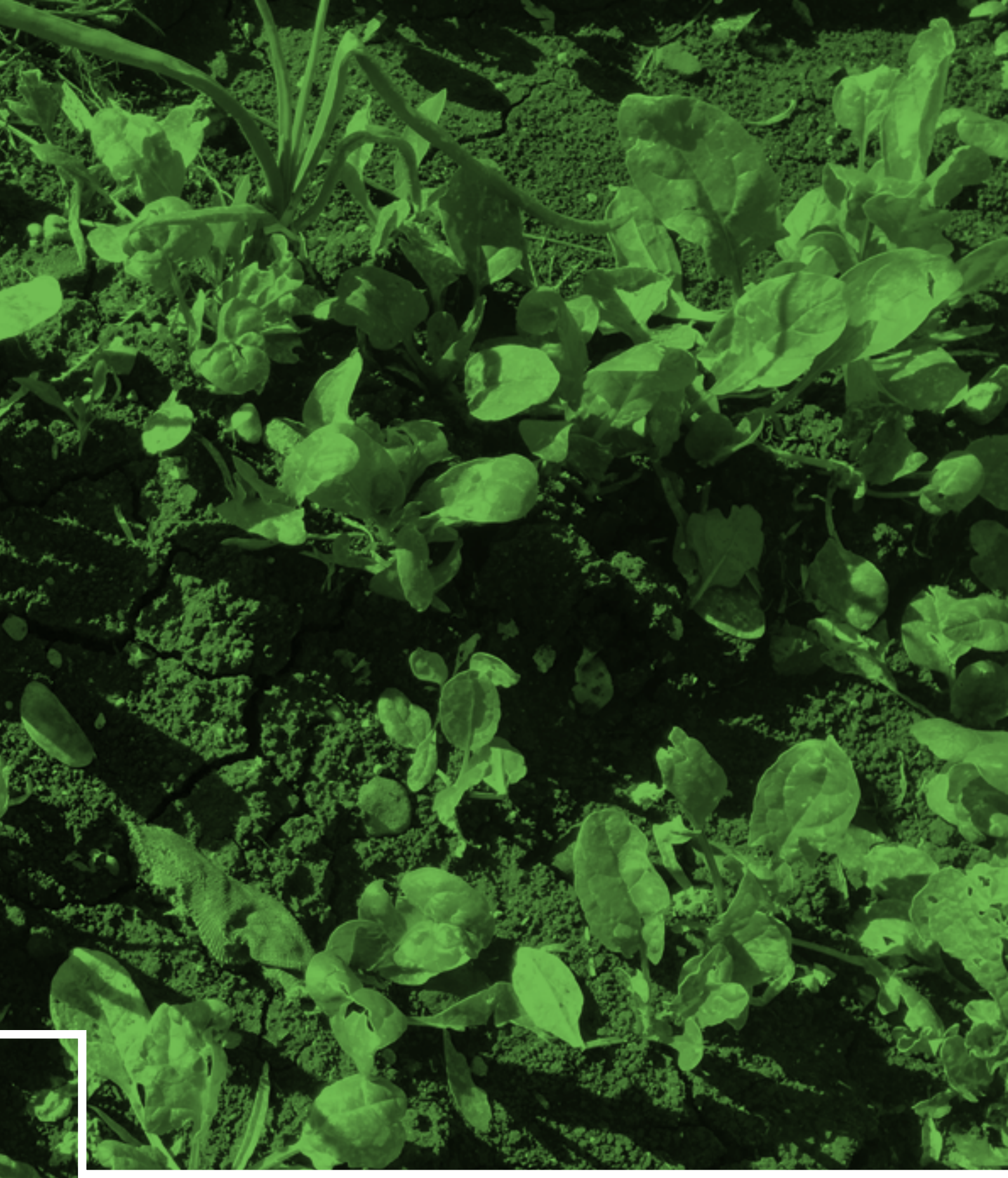

للمزيد من المعلومات
الرجاء الاتصال:
منظمة العمل الدولية
المكتب الإقليمي
للدول العربية
بيروت، لبنان

تلفون: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٠+
فاكس: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٥+
البريد الإلكتروني: beirut@ilo.org
الموقع الإلكتروني: ilo.org/arabstates
تويتر: iloarabstates